٦٠٢٨

٤١٥

ح١٤

٦٠٣٨

١ الفوائد الضيائية

٢٢٢٦هـ ـــ النحو، اللغة العربية

٧٥	٤٥
٨٠	٤٥
١٥٥	٤٥
٨٠	٤٥
٨٠	١٨٠
١٦٠	

٠١٩	١١٥
١٧٧	١١٥
٠٢٤	١١٥
٠٥٣	١١٥
٠٠٤	٤٦٠
٠٠٤	
٠٠٢	
٢٨٣	

صاحب ومالك
[illegible] مصطفى [illegible]

ما دلّ على معنى في نفسها غ[illegible]

ف ١١٩١ / ١
١ الرقم العام ٢
٦٠٢٨

ملا صاحب وسالك

صاحب و مالك

ملا محمد

ملا ملا

ملا

صاحب

صاحب و مالك

صاح

صاحب وسالك

مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه
اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر
في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن
موجبات التلهف والتأسف وسميتها
بالفوائد الضيائية لانه الباعث لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله
لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزء منها لنفسه بتخييل

ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى
يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به
مطلقاً حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بحمده من غير ان
يجعله جزء من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه
يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث
عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها اجزاء
من افراد الكلام ومفهومها جزء من مفهومه فقال الكلمة
قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح
لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن
بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان
لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعداً وكلم
الطيب يؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة
ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة
بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن
حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة

النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة
ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداءً او
بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان
حقيقةً او حكماً مهملاً كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً
واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب
واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلاً ولم يوضع
لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له نحو هو
وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظاً لا حقيقة وكذا
لفظ حقيقة لا حكماً لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة
الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة
والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر
وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء
الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث
لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد

متى اطلق اطلاقاً صحيحاً واطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد
ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد
زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنيّ اسم مفعول كمرمي
ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه
فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها
وضع وتخصيص اصلاً وبقيت حروف التهجي الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازائه المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء لفظ آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظاً او غيره فان قلت
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظة
الخبر والجملة فكيف يكون موضوعاً لمفرد قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس
الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن
الاشكال بانه ليس هٰهنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفرداً

كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ
الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اسم مجرور على انه صفة
لمعنى ومعناه جزء ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه نظر لانه
يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما يكون بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما
يرتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة اللفظ ومعناه
جزء ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ من بيان نكتة
في بيان ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفرد
ولعل النكتة هو التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث
اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد وانما نصبه وان لم
يساعده رسم الخط لعله حال من المستكن في وضع او من المعنى
فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان

متقدما

متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه يقارنه بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج عن
حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشباهها مما يدل جزء
اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا
فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب
المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد
بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال لفظة واحدة وبقي
مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة
داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولم يخرجه بتركه لكان انسب كما
عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء
بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من
وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة أح أح

على وجه القصد فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في
المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى
هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت
موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما صفتها ان
تدل على معنى كاين في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفسها ان تدل عليه بنفسها بغير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية او صفتها ان لا تدل عليه في
نفسها بل يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها
لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجي التحقيق ذلك في بيان حد الاسم
ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسه الحرف
كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اي الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة
الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما
يدل على معنى في نفسها اما صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول
عليه بنفسها اي المفهوم عنها باحد الازمنة الثلثة ايضا

معا ربما او صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى المفهوم عنها
احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو
ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل يسمى به لتضمنه
الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في
الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه
قد علم به اي بوجه حصر الكلمة ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه
مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه الفعل والاسم بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن
الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها ما يعرف
جامع بافراده مانع عن دخول غيره فيه او بالحد
الا الموقوف على الجامع المانع وبالحد المصطلح ...

ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد
ثم صرح بها فيما بعد بناءً على تفاوت مراتب الطباع الكلام
هو في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن
اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى تكون كل واحدة منهما في
ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
يصح السكوت عليها فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد التضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل
فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظ والاخرى منوية
وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان
اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه
قائم او قام ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات في حكم

الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق
مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل لكن بكلمة
فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في نحو ضربت
زيدا قائما ان المجموع كلام بخلاف كلام المفصل حيث قال الكلام هو
المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان
الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا
ينظر الى ذلك فانه اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا
ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومنهم من جعل الجملة اعم فيصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته
وح يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا
يحصل ذلك الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم
التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلث يرتقي الى ستة اقسام
ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل حرف وحرف وثلثة
منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل

بدون الكلام الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما
لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل
والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا
فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو
المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في
اي في نفس ما دل اي معنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال
المص في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى المعنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف ما دل على
معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في
نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان
في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه
ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء

منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان
معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول
لفظ الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة
اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا معنى قولهم ان
الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بين السير والكوفة والبصرة مثلا وجعله
آلة لتعريف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يعقل
الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة
على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من
موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها
حالات لمتعلقاتها وآلات لتعريف احوالها وذلك المعنى الكلي
يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو

المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا
علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونته
في نفس الكلمة ودلالتها عليه عدم حاجتها الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في
نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصولة
التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق
في وجه حصر كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لتقدم مسبوقيتها بما يدل على
اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف بارجاع الضمير
الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد
الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام
وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه

الخصوصيات لا لاجل فهم الاصل المعنى فهي دالة على معانيها
معتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني
اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع
الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل
مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت
في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك
زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة
بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لاقترانها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على

٢١

على لغة حمير في جواب سائل من تلك القبيله لان الميم في لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال ليس من امبر امصيام في امسفر وقيل على لغة طي فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم محرم

٥٤

لانه في حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب

محرم

معيّن من الأزمنة الثلثة فيدل على واحد معيّن ايضاً في ضمنها
اذ لا يقدح في الدلالة على معيّن الدلالة على ما سواه نعم يقدح
في ارادة المعيّن ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما
فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة
به فقال ومن خواصه من تبعيضية على انّ ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له
كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له
فمن خواص الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملاً للميم في مثل قوله عم ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى
ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام
وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما
الخليل فقد ذهب الى انها أل كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وحدها زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام
وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل
يدل عليه تضمناً لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع

بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف
لا يدل على معنى مستقل

افراد

افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل المضمرات واسماء الاشارات
وغيرها كالموصولات وكذلك غيرها من الخواص المذكورة ههنا
ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف
الجر ويدخل المجرور به لفظاً او في المجرور به تقديراً كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظاً او تقديراً يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى
الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل بان
يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم
والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وقد جاء
في اواخر الكتاب تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص
ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم ومنها
الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان
في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسنداً اليه
وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابداً
مسنداً فقط فلو جعل مسنداً اليه يلزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظاً

بهما ووجه اختصاصهما بالاسم اختصاص لوازمهما التعريف والتخصيص
والتخصص به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان
الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين
صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضاف بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب
ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان
يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني
الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه
زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء
بخلاف ما لم يركب اصلا كالاسماء المعدودة نحو الف با تا
زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة

ثمرة في منع الاعراب مبني

اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم

ثمرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل
في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام وحروف
وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الاصل كما سيجيء في بابه اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء
المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع
في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك
لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في
المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر
واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا
اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في
كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة
وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان
المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من
تعلم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان
العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو لا فائدة له معتدا بها

اي بالتتبع لغتهم او بالسمع

اي صاحب الكشاف
اي من العرب

في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا انه
انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتنويعه وجب ان
يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم
تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه الجمهور
ويجعل ما عرفوه من جملة احكامه كما فعله المص وحكمه اي من جملة احكام
المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل
اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعضها
منها خلاف ما يعمل بعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه
في العمل لئلا ينتقض بمثل قولك ان زيدا مضروب واني ضربت
زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور
مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب
لم يختلف آخره باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي

اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف
لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى
ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ انقلبت الياء الفا
فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولك
رأيت احمد ومررت باحمد وقولك رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في
آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب
وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يحصل الاختلاف
لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا الحكم من
احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر
لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا
الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص

الثالث منه الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي
آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً او صفةً به اي بحركة او حرف
وحينئذ ادعا الموصول للحركة او الحرف لا لإيراد العامل والمقتضي ولو
ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر منه
السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرجت حركة غلامي لانه معرب على اختيارهم لكن اختلاف
الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء
المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعاً ومنعاً لكن المص اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف الوضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه وكأنه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الا
عراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام
في ليدل متعلق بقوله اختلف آخره ليدل الاختلاف او بآلة الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة الاسم
الفاعل عليه اي على المعرب على تضمين معنى الورود والاستيلاء
يقال اعتور والشيء وتعاوروه اذا اخذوه اي اخذ هو احد بعد
واحد اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة

والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا توارد المعاني المقتضية
للاعراب على المعرب متعاقبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون
علاماتها ايضاً كذلك فوقع بسببها الاختلاف في آخر المعرب فوضع
اصل الاعراب للفرق لا لانه على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب
لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس
الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة
عن الموصوف فلا انسب ان يكون الدال عليها ايضاً متأخراً عن الدال
عليه وهو مأخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني
المقتضية او عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة
للسلب فيكون معناه ازالة الفساد [illegible] لانه يزيل فساد
التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة
رفع ونصب وجر فهذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف
الاعرابية ولا تطلق على حركات الاعرابية على اللغة فالرفع حركة
كان او حرفاً علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة
او حكماً ليشمل الملحقات بالفاعل ايضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفاً علم المفعولية اي علامة كون
الشيء مفعولاً حقيقة او حكماً ليشمل الملحقات به والجر حركة كان

احتيج الى الحاقهما في اخويها حتى لو الحق
احتمل المصدرين الياء وتعين المصدر واحتمال
ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها
مصدرية كما احتيج الى الحاقها بحكم

او ح فاعلم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافاً اليه واذا كان
الاضافة بنفسها مصدر لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
اي كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي
يحصل المعنى المقتضي اي من جملة المعاني المعتورة على المعرب
المقتضية للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى
الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيداً
رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد
فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي
لم يكن مثنى ولا مجموعاً ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع
المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً
ولم يكن غير المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين
القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في

الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالضمة رفعاً
اي حالة الرفع والفتحة نصباً اي حالة النصب والكسرة جراً
اي حالة الجر فنصب قوله رفعاً ونصباً وجراً على الظرفية بتقدير
مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول
مثل جاءني رجل ورأيت رجلاً ومررت برجل والقسم الثاني مثل
جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة
رفعاً والكسرة نصباً وجراً فان النصب فيه تابع للجر جرى النصب
على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع
للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً فالجر فيه تابع للنصب
كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها
لا اليها وهنوك الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله
فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو

وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الضمير لانه لا يضاف الا الى
الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم
بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها
مكبرة اذ مصغرها معرب بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب
التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القسمين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها
اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة الى ياء المتكلم فانها كسائر
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم
اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف بالواو رفعا والالف نصبا
والياء جرا وانما جعل بهذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى والجمع
المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا
لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
ستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فى مقابلة كل اعراب اسما
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون معانيها منسوبة
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب بخلاف
سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانها لم يسمع عن العرب
اعادة حروفها المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا

وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون كلا وكلتا مضافا
الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف
فروعي في كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل وهو الاعراب بالحركات التي هي الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان
آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى مضمر الذي
هو الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا
اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت ليس لها مفرد لكن
صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها
بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا الثاني
جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو جمع اول
والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين
مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما يلحق به و
هو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها من السبع

٢٥ واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انها
يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد ...
ان يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد

وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع
ثلث والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلث مقادير العشرة
والطلاق ثلثين على تسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا
القياس في البواقي ايضاً هذه الالفاظ تدل على معنية ولا
يتعين في الجمع بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً واما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي
اواخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب
ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعاً للاعراب الواحد
كما ان هما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل الاعراب كل واحد منهما
بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي الجمع بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى
لانه ضمير مرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو علامة الرفع
في المجموع لانه ضمير مرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما
بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في
التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجموع لثقل الكسرة

وقلة

وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر
لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى
الحركة والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع
الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشار الى تقسيمه اليهما فيما
سبق ولما كان التقدير اقل اشار اليه اولاً ثم بين ان اللفظ
ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا
لم يكن حرف هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ
كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصاً
بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة و
كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل
ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه
حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها في ذهب البعض
الى ان اعراب مثل هذا الاسم في حال الجر لفظي غير مرضي مطلقاً اي في
الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديرياً في هذين النوعين
من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او يستثقل

عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى
استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان
كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة
لالتقاء الساكنين كجاءنى قاض او غير محذوفة كالقاضى رفعا وجرا اى
فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمى عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب
للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحرف
نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب بالحركة للتعذر فانه يختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعنى على تقدير الاعراب فى مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط
دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء
فادغم الياء فى الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو
فى اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر
فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء
وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاثة فى مثل جاءنى
ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط

حرف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا
بل تقديريا واللفظى اى الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعنى فيما عدا ما
تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة المنصرف على
قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف فاكتفى بتعريفه فقال
غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع
شرائطهما فيه اثرا سيجئ ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اى من
تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام علتين
بان يوثر وحدها تأثيرهما التسعة لا كل واحدة يقال لا يصح الحكم
على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك كجموع عدل ووصف و
ومعرفة وعجمة ثم جمع العدول اى عطف هاتين العلتين من الواو الى آخر
الجد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن
الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى
مع النون حرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم من
هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر
عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله

زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف فاعلا قبل
النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا
الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد راكبا
من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه
عليه في هذا الوصف وقوله هذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريب للتحقيق اذ العلة في
التحقيق اثنان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب
لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم
هو الصواب من المذاهب اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول
بانها تسعة تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم ذكر
امثلة العلل المذكورة على ترتيبها في البيتين فقال اسم عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي
ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال
للتركيب وعمران للالف والنون واحمد مثال للوزن الفعل وحكمه
اي الحكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او وا

حدة

16

احتياجه

او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان كل علة
فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل حيث
ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما
اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين
الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان كل علة فرعية لان العدل فرع
المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل
والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كلام ان لا يخالطه
لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتان فرع بما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان
اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه
هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان
ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة
والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المنع بما فيه
علتان او واحدة تقوم مقامهما بادخال الكسر والتنوين لا يخرج
الاسم عنها وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي وفي
صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية

قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه
انكسار يخرج عن الوزن او انزحاف يخرج عن السلاسة اما الاول فكقول
فاطمة الزهراء ابنة النبي عم رضي الله عنها صبت علي مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان عن
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع في زحاف يخرج عن السلاسة التي يحكم بها
الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يستقيم قوله
للضرورة قلنا الاحتراز عن الزحاف مهما امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في
قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي
مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يختل بالوزن
ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال
المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين
المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم واشار الى
حصر الضرورة في مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لجمع
غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه

وما يقوم مقامها اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من
العلل التسع علتان يكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين
لتكررهما احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه
الجمعية حقيقة كالكالب والاساور والاناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التاء
لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا
لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومها
للكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء
فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية لم يقو قوة
اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى
عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فبالاضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته
الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما يقع في الصورة

فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض حروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان الحادة ليست باقية فيها وان خروج صيغته
الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا بعد
ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما
كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية والمغيرات
الشاذة فلانم انها مخرجة عن صيغها الاصلية فان الظاهر ان جمل اقوس
وانيب جموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها في افوا
وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف
القياس غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج
اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف
الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال
المقصود هيهنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث
حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيحه هذا
التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا
ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار
الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر نحوه

نحاة

الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج
ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض
له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل
الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا
او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل
فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا
كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه
اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جائني القوم ثلثة
ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع وفيما وراءها الى عشار ومعشر
خلاف والصواب جعلهما والسبب في منع الصرف ثلث ومثلث واخواتهما
بناء على اختلاف العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في
ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا اعتبارها في ظاهرها
واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في

الاصل لشذوذ ما حضر اتم نقل الى شيء غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل
باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم
هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء واضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبعد ولم
يتم غيري وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن الآخر
وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس
فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما
ان يجمع على فعالي او فعلاوات كصحراء على صحاري او صحراوات فاصلها
جمع او جماعي او جمعاوات واذا اعتبر في جمع واحدة منها تحقق العدل
فاحد السببين منها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان جمعاوات
بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي جمع واخواته احد السببين وزن الفعل
والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد جمع الشاذ نحو انيب
واقوس فانه لم يعتبر في جمعها عما هو القياس فيها كالانياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ في صدد طلحة
ولا فائدة لاسم يخرج ليلزم من خالفها الشذوذ فمن ان حكم فيها بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول ونقدرا اي وجاء كائنا

عن اصل مقدر نحو ومن يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير
كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر
الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل
ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر
وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومن باب قطام المعدولة عن قاطمة
اراد بها بابها كلها هو على فعال علما للاعيان المؤنثة غير ذوات
الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على
ذوات الراء من الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيان
وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر العدل لتحصيل
سبب البناء اعتبر فيما عداهما جعلوه معربا غير منصرف لفظا
حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
العلمية والتانيث فاعتبار العدل هنا انما هو للحمل على نظائره لا
لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس
في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه واراد
بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء منه

بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب الثاني
وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات
مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سوا كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمر فانه موضوع لذات ماخوذة مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او
بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية
كما فى المثال المذكور فانه لما اجرى على النسوة التى هى من قبيل المعدود لا
الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
معنى وصف عرض له فى الاستعمال لا اصلى بحسب الوضع والمعتبر
فى سببية منع الصرف هو الوصفية الاصلية لاصالته لا العرضية
فلذلك قال المص شرطه اى شرط الوصف فى سببيته منع الصرف
ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية
لان تعرضه الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال سوا بقى على الوصفية
الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة
اى غلبة الاسمية على الوصف الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض
افراده بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
موضوع لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى الحية السودا بحيث

والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما عدم صرف
ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة
فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببيته منع الصرف
الزيادة على الثلاثة لان الحرف الرابع فى حكم تا التانيث قايم مقامها
فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسية اذا سمى به رجل
منصرف لان التانيث المعنوى الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم
شى مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى
سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل يمتنع صرفها لانه وان زال
التانيث لعلمية المذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر
قدم ظهر التا المقدرة كما يقتضيه التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه
اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التا لان الحرف الرابع قايم مقامه
اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث المعرفة اى التعريف
لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها
اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى تكون هذا النوع من
التعريف على ان تكون اللام عهدية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلا
فى ضمنه على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان
تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام

معربا والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما مر فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية. **والعجمة** وهو كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها في منع الصرف شرطان **شرطها** الاول **ان تكون علمية** اي منسوبة الى العلم في اللغة **العجمية** بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجمية حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكان علما في العجمية وانما جعلت شرطها ذلك لئلا يتصرف فيها بمثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بلجام لا يمنع صرفه لعدم علميته في العجمية **وشرطها الثاني** احد الامرين **تحرك الاوسط او زيادة** على الثلثة اي زيادة حرف لئلا يعارض خفة احد السببين **فنوح منصرف** هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت

فقد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط قلنا لم يعتبر فيهما الا انها اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يلغي احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال. **وشتر** وهو اسم حصن بديار بكر **وابرهيم ممتنع** صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلث وانما لحق التفريع بالشرط لان غرضه التنبيه على الحكم عنده من انصراف نحو نوح ولذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى. واعلم ان اسماء الانبياء عم ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما قالوا ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح. **والجمع** وهو سبب قائم مقام سببين **شرطه** اي شرط قيامه مقام سببين **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وانما قال لا الجمع جمع التكسير لانه اقوى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين بالتكسير فانتهى تكسيرها جمعا مغيرا للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع ايامن

اي جمع السلامة اعني الجمع بالواو والياء والنون

جمع ابن على ابانين وصواحب جمع صاحبة على صواحب وانما اشترط
لتكون صيغة مصونة عن قبول التغيير لتغيرها بقلبها عند التأنيث حالة الوقف
او حرادتها تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة
جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على
المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل في قوة جمعية فتور نحو لا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه خرج بقوله جمعا
لانه ليس لها ولا لها وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزان
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما بعد
الفها حرفان وثانيهما ما بعد الفها ثلاثة اما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثير
نحو مساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف
اوسطها ساكن واما نحو فرازنة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
فمنصرف لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير
كما ان اسامة علم للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست
بسبب منع الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقدير
الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة

في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع حتى انثى الضباع قلت علميته غير مسلم
والآن بعد التنكير منصرف والتأنيث غير مسلم لان علم جنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول
ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا تصور العروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر
تقديره ان يقال تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر
بجعل الجمع اعم من ان يكون للحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس
يطلق على الواحد والكثير فلا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قد اختلف في صرفه ومنعه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر وهو وارد
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي
لجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما
يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمها بحسب الوزن فهو
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون
حقيقة او حكمية فمنشأ هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر

على الاسباب التسعة وهو حمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع
تحقيقاً لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديراً
وفرضاً فانه لما وجد غير منصرف ورفعا علموا ان هذا الوزن بدون
الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظاً لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل
واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقاً والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال بالنقضية على قاعدة طبع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي
كل جمع منقوص على فواعل ياؤه كان او واواً كالجواري والدواعي رفعاً
وجراً اي في حالة الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف
الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول
جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة بفتحة
نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف لجمعه مع
صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى
انه منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم
على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك
جاءني جوار جواريٌ بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف
الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين

فصار

فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال
وذهب بعضهم بعد الاعلال الى انه غير منصرف لانه جمع مع صيغة منتهى الجموع
لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين في جوار
تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا
التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات
الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة
في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع
فاصل جوار جواريُ بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال
الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة من غير حرفية جزء
فلا يرد النجم وبصري علمين بشرط العلمية ليؤمن الزوال فيحصل له قوة
فيؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج
المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه بما يضاده
اعني منع الصرف ولا باسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من

قبیل المبنیات ثم تأتیها ثانیاً باقیة فی حالة العلمیة علی ما کانت
علیها قبل العلمیة فان التسمیة بها انما هی لدلالتها علی قضیة عربیة
فلو تطرق الیها التغییر یمکن ان یفوت تلک الدلالة واذا کانت من
المبنیات فکیف یتصور فیها منع الصرف الذی هو من احکام المعربات فان
قلت کان علی المصنف ان یقول وان لا یکون الجزء الثانی مرکباً صوتاً ولا
متضمناً لحرف العطف لیخرج مثل سیبویه ونفطویه ومثل خمسة عشر وستة
عشر علمین قلت کأنه اکتفی فی ذلک بما ذکره فیما بعد فی بحث المبنیات
واما الاعلام المشتملة علی الاسناد فلم یذکرها هناک اصلاً فلذلک
احتاج الی اخراجها مثل بعلبک فانه علم للبلدة مرکب من بعل هو اسم صنم
وبک هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسماً واحداً من غیر ان یقصد بینهما
نسبة اضافیة واسنادیة او غیرهما الالف والنون المزیدتان ان
من اسباب منع الصرف یسمیان مزیدتین لانهما من حروف الزوائد ویسمیان مضارعتین
ایضاً لمضارعتهما الفی التأنیث فی منع دخول تاء التأنیث علیهما
وللنحاة خلاف فی ان سببیتهما فی منع الصرف اما کونهما مزیدتین او فرعیتهما
للمزید علیه واما مشابهتهما لالفی التأنیث والراجح هو القول الثانی
ثم انهما ان کانا فی اسم نعنی به ما یقابل الصفة فان الاسم المقابل
للفعل والحرف اما ان لا یدل علی ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات کرجل

وفرس او یدل کاحمر وضارب ومضروب فالاول یسمی اسماً والثانی صفة
فالمراد بالاسم المذکور ههنا هو هذا المعنی المذکور لا الاسم الشامل
للاسم والصفة فشرطه ای شرط الالف والنون فی منعهما الصرف وا
فراد الضمیر باعتبار سببیتهما واحداً او شرط ذلک الاسم فی امتناعه عن الصرف
العلمیة تحقیقاً للزوم زیادتهما او لیمتنع التاء فیتحقق شبههما
بالفی التأنیث کعمران او کانا فی صفة فانتفاء فعلانة ای ان کان
الالف والنون فی صفة فشرطه انتفاء فعلانة لیصح امتناع دخول تاء
التأنیث علیه لیبقی شبههما بالفی التأنیث علی حالها ولهذا انصرف
عریان مع انه صفة لان مؤنثه عریانة وقیل شرطه وجود فعلی لانه
متی کان مؤنثه فعلی لا یکون فعلانة فیبقی مشابهتهما لالفی التأنیث علی
حالها ومن ثمه ای ومن اجل المخالفة فی الشرط اختلف فی رحمن فی انه منصرف
او غیر منصرف لانه لیس له مؤنث لا رحمی ولا رحمانة لانه صفة خاصة
لله تعالی لا یطلق علی غیره تعالی لا علی مذکر ولا علی مؤنث فعلی مذهب من شرط
انتفاء فعلانة فهو غیر منصرف وعلی مذهب من شرط وجود فعلی فهو منصرف دون
سکران فانه لا اختلاف فی منع صرفه لوجود الشرط علی المذهبین فان مؤنثه سکری
لا سکرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف فی صرفه لانتفاء الشرط علی المذهبین لان
مؤنثه ندمانة لا ندمی هذا اذا کان ندمان من الندیم واما اذا کان

يعني النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يُعَدُّ من اوزان الفعل وهذا
القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان
يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
من الفعل كشمّر على صيغة فعّل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل هذه الصيغة
وجعل علما لفرس وكذلك بذّر لماء وعثّر لموضع وخضّم لرجل وافعال نقلت
الى الاسمية واما نحو بقّم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلّم علما لموضع
فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص
ومثل ضُرِب على البناء المفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء المفعول فانه على البناء للفاعل
غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون
في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي
زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف
او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على
وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها
بالاسم او وزن الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي
امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء

به للمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان لحوق التاء اي اسودة للحية لانثى
ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة
الاسمية العارضة ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع
احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف
يعمل لقبول التاء اي مجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الجمع الاقصى او الف التانيث او
صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه
للعلمية اذا نكّر بان يؤول العلم بواحد من جماعة المسماة به نحو هذا زيد
ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه نحو قولهم ولكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما
ظهر حين يتبين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع
مؤثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في
التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون الزائدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه
الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد

بالذال المعجمة والراء المهملة اسم فرس

يعني لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف

اي يكون غير منصرف للعلمية ولوجود الشرط فيه

وهي اربع الالف والتاء والياء والنون

لانه حينئذ لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لا اسودة

لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة

وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه

اي في تفصيل كل واحد منها

اي كون العلمية شرطا واتفاقا

الاستثناء بعد تقييد المستثنى منه اول فيلزم استثناء

وليست بشرط فيهما كما في ثلاث واحمر وهما اي العدل ووزن
الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان
مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يجتمع
اي لا يوجد شيء من الاسماء الدائر بين مجموع هذين السببين وبين احدهما
الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي احد اسبابه
العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيتحقق
شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي
هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف السببية
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه
من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان
أصمت بكسر الميم علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم
انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت
بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق فيها العدل التحقيقي كان
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف
اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا تقتضيه

لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث
ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول
سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة
جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن
على ذلك في انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية
فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واضرابه ويخرج عنه
افعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى الفعل كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية بعد التنكير فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف
والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف

الاصل انه منع الصرف قبل البحث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصف عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنهما بالكلية
بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
اسم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار
الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما
الاخفش فذهب الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن
الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر وما اعتبر سيبويه الاخفش
الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزم ان يعتبر في حالة العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
فلا يلزم اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا
الوصفية الاصلية وحكم بمنع الصرف للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب
حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين اعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع الصرف لفظا او
بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية

لا بين الوصف الاصلي الزائل والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية
والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلت تقديرا
احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب
غير المنصرف باللام اي بدخول اللام المعرف عليه او الاضافة اي اضافته
الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما
لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول يكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في
هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان
عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول
ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع
الى اصله الذي هو الصرف فدخل الكسر والتنوين لكنه لا يجتمع مع اللام
او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من
غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لا [illegible] من الصرف
ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة

فان قيل المرفوعات جمع مؤنث وضميره مذكر فكيف يجوز به ان يكون عايدا
اليها قلت اذا كان خبر المبتدا مذكرا يجوز هكذا كما في قوله تع حكاية عن ابراهيم فلما رأى الشمس
بازغة قال هذا ولم يقل هذه مع انه اشارة الى الشمس فجاء هذا الاصل قال الفاضل
المرفوعات باسم ما اشتمل ولم يقل هي لان خبره مذكر وباسم ما اشتمل هكذا في شرح المفصل
فان قلت يلزم مما ذكرتم ان يكون الضمير راجعا الى المرفوعات
فيكون التعريف للافراد لا للماهية وهو باطل
قلت ان الضمير يجوز ان يرجع اليها ولا يلزم

كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية
شرطا بسبب آخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد
زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول انسب بما عرف به غير المنصرف **المرفوعات**
جمع مرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا
الجمع مطرد اصفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال
سبحلات وكالايام الخاليات هو المرفوع الدال عليه المرفوعات
لان التعريف انما يكون للماهيات لا للافراد ما اشتمل اي الاسم المشتمل على علم
الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا
او محلا ولا شبهة ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي
انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا او كشف به
الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث منشاء عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا
متصلا كما سيجيء منه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعل
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي
الاصل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات هو المبتدا

لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم
عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه نحو
اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات و
المنصوبات والمجرورات عن التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اي ما يشابهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم
الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل
والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم
واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان
الاسناد الى ضميره اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد
بتقديمه عليه تقديمه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو قائم
زيد فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا
نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب
تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه اي اسنادا واقعا
على طريقة قيام الفعل او شبهه اي بالفاعل وطريقة قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز

بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل
واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد يجب ان لا يعتد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال ما اسند اليه
الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي
الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في
ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
فلذلك اي الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل
جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا
لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني وتمسكا في ذلك
بقول الشاعر جزى ربه عني عدي ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات
وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي
يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفا

وسواء كان المفعول كما ظاهرا كضرب زيد او مضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك او متصلا كضربتك والباء في قوله

ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره
صريحا في ضمن الالفاظ والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لم
يتعهد ان يطلق على ما وضع بازاء الشيء انه قرينة دالة عليه فلا
يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما
لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب
غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضرب
او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد
معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على
المفعول في جميع هذه الصور اما في الصورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلمنافاة الاتصال للانفصال واما في صورة وقوع المفعول
بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا
انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية

عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو قدم ينقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه
لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد
فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا لحصر انما هو
فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن منعه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد
انحصار صفة كل منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا الآن الحصر ههنا في الجزء
الآخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل
ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط
بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفي
هذا القيد ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها
اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب
تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في
صورة اتصال ضمير المفعول فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا

ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر
المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير
متصل فلمنافاة الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب ح
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي
فيما كان جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به
القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد و
يجوز ان يقال قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان
تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل
في الحذف اولى وكذا الحذف الفعل جوازا فيما اذا كان جوابا
بالسؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
على بناء المفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي
عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة
السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء
للفاعل ونصب يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
لخصومة متعلق بضارع اي مسكين ذل ويحتاج معاونة لخصمائه الخ

لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فيوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما تحكم

اي الذي يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطني فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها محرم

كان ظهيراً للعجزة الأذلاء وآخر الخوائب ومختبط مما تطيح الطوائح
ومختبط السائل من غير وسيلة والإطاحة الإهلاك والطوائح جمع
مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
ضارع يعني ويبكيه مختبط يسائل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان يعطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوباً اي
حذفاً واجباً في مثل وإن أحد من المشركين استجارك اي في كل موضع
حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر
لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه
يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فأحد فيها فاعل فعل محذوف
وجوباً وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه
لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً بالابتداء لا
متناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف اي
الفعل والفاعل معاً دون الفاعل وحده مثل نعم جواباً لمن قال
أقام زيد اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا
الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في

اي كما يبكيه

وهو آلات الحرف والصنائع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله محرم

متعلق بالحذف مثل محرم

معناه بالفارسية اكر يكي از كافران پناه طلب كرد از تو پس پناه ده تو او را تا آنكه بشنود كلام الله را محرم

لا الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله محرم اي حذفا واجبا

لا فائدة بافادة حتى لو ذكر الاول يلزم مستدركا الثاني قوله محرم

وهي قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد

دون نعم حرف تصديق

حال مؤكدة لدون المعنة

مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام الاستدراك وانما قدر الجملة الفعلية
لا الاسمية بان يقال نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه
فعلية وإذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في
غير الفعل ايضاً نحو زيد معط ومكرم عمراً وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر
على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد
يقع في اكثر من فعلين اقتصاراً على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهراً اي اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول لحصوله قبل الثاني
فلا يكون مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه ويصح ان يكون بحسب وقوعه في ذلك التركيب معمولاً لكل واحد منهما
على البدل ثم لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما
يكون متصلاً بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولاً للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بحسب طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لان
اضماره مع الا التي هي حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى
لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد النحاة بالتنازع

باب عطف العام على الخاص اي فعلا او العاملان

لعدم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان تخصص بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين محرم

الذي كان بعد الفعلين

سواء كان ظاهرا نحو زيد ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت

كثيرا اصل للاصل لكونه الاول

سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت محرم

الان بعد هنا ظرف مستقر صفة

اي اشباه الفعل الاول والثاني

هنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختص بالاسم الظاهر

واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف

وعلى مذهب الفراء فيعملان معاً واما على مذهب غيرهما فلا يمكن

قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت وقد

يكون تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم

الظاهر فاعلاً له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني

واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان

يكون الاسم الظاهر مفعولاً له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية

مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية

وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر

ومفعولية اسم آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب

واكرم زيد عمرا وليس هذا قسماً ثالثاً للتنازع بل هو راجع الى

القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر

والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف

اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل

للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون

تنازع الفعلين واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين

يشير الى ان قوله

دون القسم الاول الاقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثاني في المفعولية

في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه

واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول

وفعل من المثال الآخر حصل القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة

مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت

زيد واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً

فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول

ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز

اعمال الثاني لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت

الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبه لانه مذهب المختار

اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار

قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف

على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افراداً وتثنية

وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع

في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء

مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل

الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين

وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضائه

الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور
او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني
الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الفعلين او [illegible]
بعد الظاهر كما في صورة تاخير الثالث تقول ضربني واكرمني زيد وضربني
واكرمت زيدا هو رواية الغير مشهورة عنه وحذفت المفعول احترازا
عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة ان استغني عنه والا اظهر
وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول
كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني
واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور [illegible] لا حذف الفاعل ولا
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا وهو جائز واضمرت المفعول
في الفعل الثاني على المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه
لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى

هذا مثال لما اذا كان ... والصحيح قوله وجاز خلافا للفراء

قوله وحذفت المفعول عطف على اضمرت

ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر

اي على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها

اي في هذا المحل جواب الشرط

لان اسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا وذا لا يمنع

لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان
فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر
المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور
التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني اسما دالا
على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا
فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع وقد يستدل
الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى امر واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب
اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الامرين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم

اي مفعول الفعل الثاني لدن طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار

من الحذف والاضمار

اي في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر مفردا

اي واذا لم تلاحظ المفعول الثاني هكذا بل لوحظت تثنية وافراده

لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت

هذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا

لا يبقى لكون مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به

اطلب قليل من مال كثير من نفسه المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم
اطلب اي قليل من المال كما سبق انه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء
كفاية قليل من المال وثبوت طلب المجد في كل منهما وذلك لان لو
يجعل مضمونه المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا
والمنفي من ذلك مثبتا فمعنى هذا ان يكون مفعول ولم اطلب محذوفا
اي ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت التالي اعني قوله ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا
لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من مال ولكن اطلب المجد
الاصل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه
فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ
حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة
فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول بملابسة كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو المفعول مقامه
اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط المفعول
ما لم يسم فاعله واقامته مقامه اذا كان عامله فعلا ان يغير صيغة الفعل
الى فعل اي الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل
وافتعل ويفتعل ويستفعل وغير ذلك من الافعال المجهولة المزيد فيهما

المزيد فيهما ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب
علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من
مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في
كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو
اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان باللام
نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كالمفعول له
والمفعول معه كالمفعول الثاني من باب علمت واعلمت في انهما
لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل
الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا
معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز
وقوعها موقعه تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل
لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا
كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف

قوله انما اسعى لمعيشة مثبتة فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيي لادنى معيشة واذا لم يكن سعيي لادنى معيشة لم يكن طالبا القليل من المال فاذن يلزم ان يكون طالبا القليل من المال وان لا يكون وهو محال وهو اجتماع النقيضين

حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل على نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له

وعطف على قوله المفعول الثاني فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدا خبره قوله كذلك

ـف به المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة
المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فا
ـيده لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام
الفاعل شبها وان لم يكن اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع
اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل و
المفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما
غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه
معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اى آخذ نحو اعطي زيد درهما
مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب
اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدا والخبر وفي
بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا والخبر
جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما و
في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو
ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذي لم يوجد فيه
عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان

وكان وكانه … وبالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
نحو بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج
عن حد القسم الاول لا يكون الا مسندا من او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما
ولا والالف الاستفهام وكلمة كهل وما ومن وعند سيبويه يجوز الابتداء
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا … عليه
قوله خبير نحن عند الناس منكم خبير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبر
… يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من بالاجنبي … مالو
كان فاعلا لكونه جزءا رافعة لظاهر وما يجري مجراه ويتم الفصل
لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي واحترز به
نحو اقايمان الزيدان لان اقايمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال للقسم الاول من المبتدا
وما قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقايم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت مفردا اى الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز به عما طابقت مثنى نحو اقايمان
الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فاطلاق جاز ليشمل الاجازتان

كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلا لها مسد الخبر وكونها بعد مبتدا

والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها ما اقايمان

الزيدان وبتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدا وقايمان خبرا مقدما

عليه وثانيها اقايم الزيدان وبتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة

قايم مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الاعراب كما عرفت ونحو

المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات

الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه مجرد مسند الى الصفة

المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به واحترز به عن القسم الاول

من المبتداء لانه المسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف

المبتدا واحترز به عن القسم الثاني من المبتدا وكذلك ان تقول المراد المسندة

الى المبتدا ان يجعل الياء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقديرين

يخرج به القسم الاخر من المبتدا ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا

واعلم ان العامل في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجرد الاسم عن العوامل

اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ ومع الابتداء عامل في المبتدا والخبر

رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا

والمبتدا في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر

وعلى هذا لا يكون تجردهما عن العوامل اللفظية واصل المبتدا اي ما

اي على الاسم هذا ايضا من باب المعطوف المذكور

تطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد نحو

الاسناد

يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب

متعلق بالمذكوره بقوله والصفة الواقعة الخ اي الذي لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر

اي عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل في الموضعين قدم عليه لما سبق غيره

اي المبتدا والخبر

منصوب على الظرفية

معطوف على عامل

عطف على خبر

يعني هو قالوا ان المبتدا عامل في الخبر لكونه مسندا اليه والخبر عامل في المبتدا لكونه امرا لسببه وهذا لبس الا دور مصرحا وهو باطل بالاتفاق

ينبغي ان يكون المبتدا علما اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان

المبتدا ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدم على احوالها وتقديم

اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد

بعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير

الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان

الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى متعين والمطلوب المعظم الكثير

الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق

بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص او بالتخصيص تقل

الاشتراك فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك

فان العبد متناول للمؤمن والكافر فحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة

فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم

بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه

قال اي من الاثنين المعلوم كون احدهما في الدار فكل واحد منهما تخصص بهذه

فجعل مبتدا وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة

فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت

وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل

نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر

اي تقديم الخبر على المبتدا

لنقدير قولهم صاحبها في الدار ونحو مانع كون الضمير عائدا الى زيد لامتناع الاضمار قبل الذكر

اي قولهم العرب

وانما قال في حيز الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصريين واسم الفاعل عند الكوفيين كما يجيء

انما هنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله والليل اذا يسر وقت الاتيان ان احمد البصري ان تنكير وقت احمد نا المعنى وقد يكون المبتدا نكرة وقت تخصيص تلك النكرة

لان السوال بالهمزة وام سوال عن التعيين

اي المتكلم بهذا الكلام

لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة يكون صفة لها

خبر معنى اي كان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تعم جميع الافراد فتعم ببعد كذلك

او دوم بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايذانا الى ان الاصل في المبتدا التعريف لان الشئ اذا لم يكن معلوما لم يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيصه بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدا التعريف قال الشارح مقيدا بالحال

شر أهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لتشبيهه به إذ يستعمل في موضع ما أهر
ذا ناب إلا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما
أسند إليه فإنك إذا قلت قام علمت أن المخبر عنه لما ذكر بعد لم يصح أن يحكم
عليه بالقيام فإذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه
بالقيام واعلم أن الهرير للكلب بالنباح المعتاد وقد يكون خيرا كما إذا
كان بمجيء الحبيب مثلا وقد يكون شرا كما إذا جاء عدو والمهر لنباح غير
معتاد دينا شر فيكون شر الأخير فعلى الأول يصح القصر بالنسبة
إلى الخير شر لا خير أهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر
فيكون المعنى شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب وهذا مثل تضرب لرجل قوي
أدركه الخوف في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لأنه إذا
قيل في الدار علم أنما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة
التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليكم لتخصصه بالنسبة إلى المتكلم إذ أصله
سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار لكنه
قال سلامي وسلام مني عليكم هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض
المحققين منهم مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من
التخصيصات التي يحتاج في توجيهها إلى هذه التكلفات الركيكة الواقعة
فعلى هذا يجوز أن يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز أن

واهر اقعده من النخوب لأنه كان في الاصل موخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظا ثم قدم وجعل مبتداء

اي صوت الكلب

اي على ان يكون النباح منتهيا الى خير وشرا

اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص فحتى تقع مبتداء

اي ساقط على وزن الفعل والفعل معنى فاعل في محل الرفع خبر المبتداء محمد

منصوب على الظرفية اي كوكب انقض يسقط في هذه الساعة وشمس الكثيفة وقمر انخسفت الليلة وغير ذلك محمد

يقال رجل قائم لعدم الفائدة فيها وهذا القول أقرب إلى الصواب ولما كان
الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم تكن الجملة
داخلة فيه أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضا فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد أبوه قائم وفعلية مثل زيد قام
أبوه ولم يذكر الظرفية لأنها راجعة إلى الفعلية إذا كان الخبر جملة والجملة
مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا للمبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد إما ضمير كما في
المثالين المذكورين أو غيره كاللام في نعم الرجل ووضع المظهر موضع المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قوله هو الله أحد
وقد يحذف العائد إذا كان معلوما قرينة نحو البر الكر بستين
والسمن منوان بدرهم أي الكر منه ومنوان منه بقرينة أن بائع البر
والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا أي الخبر الذي وقع ظرف زمان
أو مكان أو جارا ومجرورا فالأكثر من النحاة وهم البصريون على أنه
أي الخبر الواقع ظرفا مقدر أي مؤول بالجملة بتقدير الفعل فيه لأنه
إذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو
مذهب الأقل وهم الكوفيون فإنه يصير مفردا ووجه الأكثر أن
الظرف لا بد أن يتعلق بعامل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب

لانهما حولة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية محمد

لاشتغالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه محمد

وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد

يعني البصريون في ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه محمد

التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه جزء والاصل في الخبر الافراد ثم
ان الاصل في المبتداء التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار
اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام اى على ما يجب له
صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من
ابوك فان من مبتدا اشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان
معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا هو مذهب سيبويه وذهب
بعض النحاة الى ان من خبر مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدا والخبر معرفتين متساويين
في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا
والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره
حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لو جب تقديمه ايضا مثل افضل
منك افضل مني رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له للمبتداء
احترز عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم
المبتدا لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا
واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدا بالفاعل او بالبدل
عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما

اذ كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذ قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل محرم
والزيدون

فاعل الظرف لوجود شرط عمله في الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتدأ الخبر او الظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما او صلته محرم

اي تقدم الاستفهام او المبتداء المتضمن معنى الاستفهام

وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر في الكلام ويخرجه عما هو عليه محرم

ابوك محرم

وهما متساويان في التخصص بالعموم مع قطع عن الخطاب والتكلم ولا فيكون الثاني اخص وانما وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين محرم

والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون ويحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل
على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا الالة
على التثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد
اى الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة
ماله صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد
فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان
خبرا جملة حقيقة ومفردا صورة واذا قدر اسم فاعل كان الخبر مفردا
حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد
اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملة
او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتدا من حيث انه مبتدا فتقديمه مصحح
وقوعه مبتداء مثل في الدار رجل فان في الدار خبر مخصص المبتداء بتقديمه
فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى
كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعية تمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يجوز
على التمرة مثلها زبدا
ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق
اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير المتعلق الخبر وهو التمرة

وانما وجب تقديم الخبر هنا على المبتدأ لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان يقال على الله عبده متوكل والصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتداء وكان الخبر لفظا وهو الجار والمجرور كان المثال الذي ذكره ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال حينئذ

فانها اخرى دال على تأنيث الفاعل لا ضمير هو فاعل الفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو في اكلوني البراغيث محرم

اي التبس

والفاعل الفرد والواو فيهما اي على كون الفعل مثنى او مجموعا

اي اذا كان مشتملا فتقدير العبارة ... في المبتداء ... المتضمن لانه يتبادر منه كون ... صدر الكلام ولا يلزم محرم

لكونه اصلا في العمل والفعل لا بدله من فاعل

اي تقدير الفاعل ونقديره كم الفاعل محرم

لان الخبر هو قول على الخبرة والثمرة متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل او كان
الخبر جزءا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها اى وان بالخبر
مبتدا اذ فى تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لا سيما عند
الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل عندى انك قائم وجب تقديمه
اى تقديم الخبر على المبتدا فى جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر
نحو تعدد الخبر عن مبتدا فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير
العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو
حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز ففى هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة المتعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان المتعدد
بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدا ولا فى غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس الخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد المثال
للخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل المتعدد اعم فلا [illegible]
لذلك وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى
او الحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا الشرط
فى سببية الخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر

اى فى تأخير الخبر عما هو الاصل فيه محرم

لشدة الاتصال بينهما لانه جوزها بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض الكلمة محرم

اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف محرم

او لانه لا خفاء فيه فى التعدد

اى على المراد بالمثال بغير عطف محرم

٤١

اى النكرة التى وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف محرم

اى الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية محرم

ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واما
اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما
اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفا
سواء الجملة فعلية فيهن بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا
او ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بهما والنكرة الموصوفة
بهما اى باحدهما وفى حكمهما الاسم المضاف اليهما مثل الذى يأتينى
هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول
بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل
كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى الدار هذا
للاسم الموصوف بظرف فله درهم فاما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل
من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدا الذى يصح دخول الفاء
على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخولها انما كانت لمشابهة
المبتدا الجزاء للشرط والجزاء وليت ولعل مزيلان لتلك المشابهة

يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة محرم

فان الملاقاة لازمة للفرار

اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف

هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل ما على محرم

تعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بها لا يقبل مختص بهما لا لكونهما من النواسخ محرم

لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط وجزاؤه من
قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت
او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وعلمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه
ذلك التخصيص بالاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد الحق
بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
للالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم
يعتد بقول غيره سواه فلم يذكر مع ان كلا القولين ليسا عدميا لقرآن وكلام
الفصحاء مما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما
يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية
جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع

نحو

نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه
كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو
ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل
زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا
مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل الهلال رافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء با
لاشارة والحكم عليه بالهلال ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما راى
وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة
مرعيا فانه يجب مقابله مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا
السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت
فاذا السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف وغير
[illegible] ستره اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام
قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في التركيب الذي التزم في
موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما
ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا

زيد موجود لان لولا لامتناع الثاني لوجود غيره فيدل على الموجود وقيد
التزم في موضع الخبر جواب لولا يجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قول
الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على
مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا
وجد زيد وقال الفراء ولولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها ومنها
كل مبتدا كان صدره صورة او معنى منسوبا الى الفاعل او المفعول
او كليهما وبعده حال وكان الخبر فضيلة مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي
زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او اكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف متعلقات الظروف
نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات
كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المقام
وحذف العامل واظهار معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر

لي ان تقديره ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال
من المفعول وضربي زيدا يلابسني قائما اذا كان عن الفاعل او لم نعول
حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز
ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم
يلابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتداء
ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الا
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى
صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان خبر المبتدا
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ومنها
كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك
مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب
حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه
ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي قسمي فلا شك ان لعمرك يدل
على القسم وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى

واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة
استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشبه هذه الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكأن ولكن وليت ولعل
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت
نصبا ورفعا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء اي الخ
بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف
اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليه
الجملة اثرا فيها لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في نحو
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم صح حيث اسناده الى ابوه ليس
مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج
الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف فيلزم
منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مؤول بقيام مثل ان زيدا قائم في
المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا
في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا

او متعددا ومثبتا ومنفيا ومحذوفا وفي شرائطه من انه جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره بعد ان يصح كونه
خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح
ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز
يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من ابوك
الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه
على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي
للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على
المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الاول كي لا يتصرف في معمول الفعل لنقصانها عن درجة الفعل
الا اذا كان الخبر ظرفا اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان
الخبر ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف لانه
خبر لا الكائنة لنفي الجنس اي لا التي لنفي صفة اذ لا رجل قائم مثلا
لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل بنفسه فهو المسند الى شيء اي هذا الشامل

بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شئ آخر بعد دخول
لا هذه ولا يصدق خبر لا لانه لفظه ما دخلت عليه
يضرب وحده بل انما دخلت على جملة

طرف المبتدأ وخبر ان وكان ويرفعها بعد دخولها اى دخول لا
فيخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا
يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في
الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل منصوب لا يجوز ارتفاع صفة
على ما هو الظاهر منها اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب فينبغي
ظرافة كل غلام رجل وليكون صالحا للنوعي خبر لا الظرف ونحوه ويحذف
خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه
اى لا يظهرونه في اللفظ لان الحذف عندهم واجب ومراد النحاة انهم
لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل
ولا مال اى انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير
يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا يعملون عملها
هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج به اسم ان ما
ولا وبما عرفت خرج بقيد الدخول لا يرد ابوه في زيد ابوه قائم ما زيد

قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل
الا في النكرة بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة وهذه لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما
هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا
بليس لان ليس لنفي الحال وليس كذلك لا فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا
لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن
قيس لا براح اى لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما
بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه
في هذا التعريف ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة
ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في
المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في
المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وابا
ومسلمين فمنه اى من المنصوبات او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول
المطلق سمي به لصحة الاطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء

او في نحو او الاتم بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول
به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا
فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف شرفا ونحوها
زيد لفظ الاسم اما فعله الفاعل هو معنى والمفعول المطلق قسم اللفظ
ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صيغة الفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما
اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو
الرقاب او ما يقاربه في معنى نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها
لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب وقع على زيد بمعنى صفة ثابتة للفعل وليس
المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم ح معناه بل المراد
ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فانه وان
كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك يخرج
مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه والاشتمال
ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك

لان الضرب مفعول الضارب
واما زيد في قولك ضربت زيدا
فليس بمفعول الضارب بل ما
يتعلق به الضرب

على سبيل منع الخلو والجمع

٤٥

كرهت كراهة فهو مفعول مطلق وان ذكرت بعده بالاعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ
ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع
الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه
زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم
للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع
يستلزمان العدد فلا يقال جلست جلوسين وجلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات
بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله
بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا
حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته
فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة
جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم

اي على حد المفعول المطلق

التفصيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب
الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع
الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا
اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال
الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب حذف سماعا قيل
عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبته عجبا فاجاب بعضهم
بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسيا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف
معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع
حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها موضع ما وقع اي مفعول
المطلق وقع مثبت اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك
الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما

سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول
المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان
مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر
عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو اذا دكت الارض دكا
دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد الاسم
لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما
اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتداء والى ما يشبه به فعله او الى مفرد
ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا هذا مثال لما
وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع مكررا
ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها قياسا ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر
مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى
الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
اي بعد شد الوثاق • واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة

وانما التزم اضمار الناصب بعد اما لان ضابط هذا القسم الذي يتضمن جملة متضمنة للفوائد ويذكر فوائدها بالفاظ المصادر فيجب حذف افعالها لقيام الجملة السابقة ... هذه قراها مقام الفعل ووقع الاستغناء عن ذكره لفظا ومعنى

اي لم يصل من نال ينال نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول

اي عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال

نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لا يختص حذفه الواجب بما ذكره من المواضع الستة

اي المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا

اي ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ او معمولا للعامل اللفظي كما هو نقلنا مثاله عن الرضي

مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او
الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا
بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من الافعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
احترز به عن صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له
ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي الذي قام
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار
نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار
التي اصوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو
ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا
له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها
ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون

جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي
الف درهم اعترافا اي اعترف اعترافا فاعترافا مصدر وقع
مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل
لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي لنفس
المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو با
الاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره
اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق
اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم
ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه
بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث
اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه
منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد تاكيدا لاجل غيره ليندفع
وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي بصيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة
من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للابد نحو

قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل مثال
مرتبة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك الب الب
الباب بابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة
كثيرا متتابعة فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف
زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز
ان يكون من لب بالمكان لمطالب فلا يكون بحذف الزوائد وعلى هذا
القياس سعديك اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا
ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع
اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم
يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في
مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول
المطلق لما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعل
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما
فيدخل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه

فعل

فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله
في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو
قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه
متقدما ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد واما
وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم اكرمه
هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك
وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة
المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس
للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم
بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخر نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه
وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد

واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا اي معمورا لا خرابا او ا
لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه وقلبه
كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا ارض ويا جبال فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم
ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في ضمن يطلب اقباله حكما المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى
وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف حكمه
بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له
تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعل صاحب
المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف
نائب مناب ادعو لفظا وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وحرف
نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان
يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو
يوسف اعرض او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا
او تقديرا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى

الملفوظ والمنادى مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا
يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به ناصبه
الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة
الاستعمال له ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا و
اخواته اسماء الافعال فعلى المذهبين المذكورين يكون من هذا الباب اي
مما انتصب المفعول به بعامل وجب حذفه وعلى مذهب ابي علي مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي
الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل
والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض
والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على
الضم او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء
او الفعل المسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى
الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان المنادى مفردا اي لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر

أي اليه معرفة قبل النداء، وبعده وانّما بني المفرد المعرف لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية
وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لانّ يا زيد بمنزلة ادعوك
وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانّما قلنا ذلك لانّ الاسم لا يبنى
الّا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا
رجل مثالان لما هو مبني على الضمة واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما
معرفة بعد النداء، ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال
المبني على الواو ويخفض اي يجرّ المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يجرّ
وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على
انّه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانّما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانّه لو لم يفتح لام الا
لم يعلم انّ المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر
لانّ المستغاث واقع موقع الكاف المضمر التي يفتح لام الجرّ معها نحو لك ولانّ
المستغاث لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد
ولعمرو كسرت اللام المعطوف لانّ الفرق بينه وبين المستغاث حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بدّ من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد
ويا لعمرو وامّا اعراب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لانّ علّة بنائه

كانت مشابهته للحرف واللام الجارّة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب
والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد
لاقتلنّك فلم اتحمّل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
كليّا واجيب بانّ كلامه خاصّ بين اللامين لام الاستغاثة كان المهدّد ان لم
فاعل يستغيث بالمهدّد اسم مفعول ليخلّصه فيتنقم منه ويستريح من الم خصومته وكان
المتعجّب يستغيث بالمتعجّب منه ليحضره فيتقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المحشي في الايضاح وهو انّ المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء والدواهي وانّما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء
وللدواهي ولا يخفى عليك انّ القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر
وامّا على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مستغاث
ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره
لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لانّ اللام يقتضي الجرّ والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الها
للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء لانّ علّة النصب وهي المفعولية متحققة فيه ويا عبد الله

والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب وكان ادعوك مشابه لكاف ذلك

وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله

مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل
يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا
جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا
لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه
منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة
مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح
انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد
مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا
جبلا وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فالامثلة الاربعة
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة
او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة
للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز
فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها
مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة

المعنوية

المعنوية وهي لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان
يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا او لفظيا والشبه بالمضاف
او حكما بان يكون لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة
المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والشبيه
بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولم يعمم الحكم الى التوابع كلها
بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
الجارية هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد
اي من التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء
نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك
ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك
والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمهما كما سيجيء ترفع حملا على لفظه
الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا
للفظه وتنصب على محله لانه يجوز تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا
منصوب لحمل على المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام

اي مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره

بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد الحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخولها عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف
الممتنع عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف
النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو وابن العلاء النحوي القاري
المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية
وتابع المبني تابع لفظه ومحل النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس في
اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان
يكن المعطوف المذكور كالحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق جعله
فكابي عمرو واي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة في الحقيقة تنصب لانها اذا وقعت منادى كانت تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها
مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا

عبد الله في عطف البيان ولا تجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو
المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول
يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره
حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع
من دخول حرف النداء عليه فكحرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال
كونهما كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا
مفردين ومضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد
عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه
واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبي عن جواز ضمه فان
جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مضاف الى علم
او ملحق بها اعني ابنة بلا فصل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم يخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كونه
الا مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت

بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
المجامع بهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة
التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا به واذا نودي المعرف باللام اي
اذا اريد ندائه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اي مع ها التنبيه
بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط
الامرين معا والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة
وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب لكن لانه اي الرجل مثلا
المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة
للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء
وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة
نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني
وقالوا ابناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي
اجتماع امرين فاصلهما كون اللام عوضا عن محذوف وغ...

للكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت اللام
عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه وما لم يجتمع هذان
الامران في موضع او اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال
خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست
عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله اناس لكن ليست لازمة للكلمة في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس لعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا
التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت
لازمة للكلمة فحكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب يكرر فيه
المنادى المعرفة المفرد صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب واما الضم في
الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف
الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف
اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي آخر بقرينة المذكور
وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون

في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعاً للنصب الكائن في يا زيد بن عمرو
وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت
يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة عمرو البيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير يا بني تيم لا تتركوا عمر ان
يهجوني فيلقينكم في سوأة اي مكروه وشر قبيح منها جاءة ابا لحكم و المنادي
المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا مثل يا غلامي و
سكونها مثل يا غلامي وسقوط اليا اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله
كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقاء الكسر دليلا عليه
وقلب اليا الفا لان الالف والفتحة اخف من اليا والكسرة وكما
اي هذان الوجهان واكثرا واقعين في المضاف الى يا المتكلم
واشتهرا بها لبدل الشهرة على اليا المعتبرة حذفا او القلب نحو
يا عدي ويا عدي وقد جا شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى يا المتكلم يا لها
في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف يقول يا غلاميه ويا

غلاميه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا
اي العرب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر
ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال
ندائهما في كلامهم كما اشار بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا
يا ابت ويا امت ايضا بابدال اليا بالتا فتحا وكسرا اي حال كون
التا مفتوحة على وفق حركة اليا او مكسورة لمناسبة اليا وقد جا
الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته
وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التا جمعا بين العوضين
دون اليا فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة بنداء
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر
الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة
مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح اليا وسكونها ويا ابن
ام ويا ابن عم بحذف اليا والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال اليا الفا وقالوا بزيادة وجه آخر شذ في المضاف الى يا المتكلم
يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال
وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم

شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اى واقع في سعة الكلام من
غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية داعية
اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر
المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية للحذف المستلزم
للتخفيف فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه
ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى
على تقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على تقدير الثاني
امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما
فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء
المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا اى المجرور باللام لعدم
ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر
المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من
تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو

ان

ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسب
الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع
امر وجودي وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف
لان العلمية تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما
ابقي منه دليل على ما القي والزيادة على ثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل
ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم
يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض
للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الطرف الاصلي ولم يبالوا
ببقائه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم
بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى اسما ولا
يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا
صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف وسببه فقال فان
كان في آخره اى في آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فيحذف فيهما الا التاء
كاسماء او جعلتها فعلا من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه

وهو في اللغة التسهيل فيسمى هذا الحذف ترخيما لانه تسهيل للفظ وتخفيف عبد الغفور

اى معوضا عنه بسبب المندوب

وهو الشرط الوجودي

يعني احدهما كاف في جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلثة السابقة مفقودة ومنعدمة

لا افعل لا حجع اسم علي بن صعب عنزه لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان
او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادر اسمائه الى الذهن لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو
اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل مثل مرمي ومدعو فان الطرف الاخر
فيهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الالف او واوا او ياء ساكنة
حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن
لقلتها وكثرتها فخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الطرف الاخير وهو
اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف
كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل
ابنية المعرب وانما اخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم
الواحدة لان نحو سبويه وفرعون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة
فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الطرفان الاخيران في كلا القسمين اما في
الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في
فلانه لما حذف الاخير لصحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا
[illegible] والمثال الثاني صليت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا علم
من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر
علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة

حمزة للتنبيه بمنزلة تاء التانيث في كون كل واحد منهما كلمة على حدة
صارت بمنزلة حطاط وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة
فحرف واحد اي يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم
موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في حارث ومالك وهو اي
المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت لجميع اجزائه فيبقى الطرف الذي صار
آخر الكلمة بعد الترخيم على حاله ففي يا ثمود يا ثمو بواو بعد ضمة وفي
يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء
فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار
بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما
برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها
كما في ادل في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
هو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه
لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغتي النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم
الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي

الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما
ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع
على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
للنادب لفقد الميت فلذا يشمل القسمين المندوب مثل يا زيداه وعمراه
ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا تمتازا به عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في
الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل ذلك القسم من المنادى كما
اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبهه به ينصب
ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لبداهة انه لا يقع
نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في اخره
اي في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس
اي الالتباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره قلبت الالف حرف مد
ملايما مجانسا لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة
قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم
لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء

اي لا فرق بهذه الهاءات في حال الوقف لبيانها ولا يندب منهم
المندوب المتفجع عليه عموما الا الاسم الموصوف الذي اشتهر المندوب
به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه
اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف
ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع لحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصال الصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جي به لتمام المضاف فهو جزء منه
بخلاف الصفة فانه جي بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا
جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه
يجوز لحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان
كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه
من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غيره بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه ولفظ القدح ويجوز لقيام قرينة حذف
حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء اي رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم
يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم ينتقل الذهن الى انه

منادى والاشارة اى والا مع الاسم الاشارة لانه كالاسم اطرق في
الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وطالف
باقيه فبقي على صدام المعارف التي يجوز منها حرف النداء العلم سواء
كان مع بدل حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال
الميم المشددة منه اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف
ولفظ اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل
او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز
ظرف من اى صدام عن ان يوصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى
معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا
احسن الى واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ
حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اى صر صباحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم الجنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته
وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على نائم يستلبه فخنقه
وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا
واطرق كرا اى يا كروان وفيه شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس
ومرخم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا
اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان

النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل على القرى فكلى ايضا فيحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بالتخفيف الا على انه حرف
تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على
الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بالتشديد الا لانه ليس من هذا الباب فان
ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط
نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اى المفعول اضمر اى قدر عامله الناصب له على
شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية
اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب
حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر عامله على شريطة
التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا
يريد بان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك
الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذلك الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره
او في متعلقه اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاله ان لو يجب الفعل
او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه
بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بنفسه على ذلك

كالنعم يغل النعام وطارح من
بيان جواز حذف المنادى ايضا
منبها بقوله فقال محرم

وقد يحذف حرف النداء والمنادى معا
مثل استغفري لذنبك تقديره
يا زليخا استغفري لذنبك محرم

الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل او شبهه بعينه
او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى النصب احد
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او
متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه ذلك الاشتغال
خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته فى زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب
بالمفعولية خرج حرف كان فى نحو زيد اكنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية اشتغاله
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغاله
بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل
بالمتعلق ولا يتصور ح الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم واورد
المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة
وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها ح تاخير مثال المشتغل
لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف
فان مررت بتعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس النبى على النفى

يلزمه ملابسة المحبوس عليه بنصب زيد فى هذه الامثلة بفعل مضمر
يفسره ما بعده اى ضربت يعنى الفعل المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول
لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر
بما يرادفه اعنى مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت
غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته بحسب العرف ولابست فانه مفسر
بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان حكم الاسم الواقع فى مظان الاضمار
على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى
فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار فى الاسم
المذكور الرفع بالابتداء اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح
خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان ولكن لان
وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة
اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اى من القرينة المرجحة للنصب كما الداخلة على الاسم
مع عدم المطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى

والدعاء مثل لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعدها
غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع
في كلامهم انما قيدت بسلامته عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عنها اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فالمختار
النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا
بتأويل وبمثل اما مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور
للمفاجاة في كونه حرا اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فالمختار
فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع
في بعض الشروح من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية غلبة
وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي
لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما
فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته وبعد حرف النفي نحو بعد ما ولا
وان وليس ولم ولما ولن خصصه بجملة اذ هي عاملة في المضارع
والا بقدر عملها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
وان زيدا ضربته الا تأديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته و

قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في الاستفهامية مثل من
اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل ازيدا ضربته فانه يجوز
وان تصحيح النحاة لاقتضائها بحسب لفظ الفعل لانه يمتنع قد في الا
فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة
على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل
والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا ا
ضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف
الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي
النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل
الكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا و
كذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو
جزء الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع
للمعنى المقصود او صفة له مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس انما هو
بين خبرية ذات ثم هو مفسر على تقدير النصب ووصفية لا بنيه بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لاحتمالها معا مثل قوله انا كل

شيء خلقناه

ما الفرق بين اسم الاستفهام وحرف الاستفهام
ان اسم الاستفهام يمكن ان يقع مبتدأ
وبعده خبره ويمكن ان يقع منصوبا
بتقدير الفعل المذكور مفعولا بخلاف
حرف الاستفهام فرق فافهم

نحو خلقناه بقدر ينصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في المقصود لكن
خوف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان
المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه
بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب
المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع
والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي عنده او في داره او نحو ذلك والا لم يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت جملة التي
وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية جزؤها
جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان متساويان
لحصول التناسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فيعطف على الجملة الكبرى
وهي اسمية وفي النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية
فان قلت السلامة عن الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما
باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب والكبرى بعيد باعتبار المبتدأ

ووجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هاهنا
ان ولو فان اما وان كان من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع
مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف
التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب
دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال
لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به
منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق ان يستحق النظر يحكم انه
ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل
النصب وكذا مناسبه اعني ذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب
فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهب احد
قلت المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما يسند اليه
فالاتحاد فيما ذكرت مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد
في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير فيكون مما يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيد ذهب به

قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار
على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله
في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستطر لان كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على
ان يكون كل شيء مبتداء والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا
كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر
ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه
القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان يحملوا الآية على اخراجها عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم
اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يحملوا الاخراج عليها فقال
ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط
عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا فيه معنى

الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدا كالجزاء والفاء
الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما
في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع
والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
بعد وهو قوله فاجلدوا وهي جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء
عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة و
للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل
في الضابط فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن
الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها
النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل
الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين فتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه
لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء من شيء وتبعيده منه وفي
اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا
اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المطول

المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها

واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء زيد ليصح حمل الخبر على المبتدا

اي تقدير قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر

حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائكة وهم كرام الكاتبون

متعلق بالفعل لانهم لم يوقعوا فيها اشياء ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك

اي قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط

عطف على حذرا او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف
المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر المكرر الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول تشعرا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان
تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك وبعّد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
وبعّد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير من المحذر منه هو الاسد والحذف
فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف
من نفسك تحذيرهما منها لا تحذيرها منهما والطريق الطريق مثال لثاني
نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير
صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعّد و
تقدير بعّد في مثال النوع الثاني مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل
بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك
نفسك فان المعنى على تقدير نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ونقدر
مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور مثل لفظ الاسد في اياك الاسد خارج
من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب

لان اتق لازم لا يتعدى الى المفعول به

تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحذور بدليل ذكرها فيما بعد وتقول
في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد و
من ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخر
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف
الجر عن أنْ وأنّ قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لا
متناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وانّ فان قلت فليكن بتقدير
العاطف قلت العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع
انْ وانّ وشائع كثير وقوعه في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت
الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور لفظا او تضمنا
في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن يبقى مثل
شهدت اي حضرت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه
انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو
اعتبر في التعريف قيد ظرفية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث

انه فعل فيه فعل مذكور يخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور والحكم
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا زيادة تصوير
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة وشروع
الى قسمي المفعول فيه وتمهيد لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان
ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقدير معنى
وهذا اختلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو عندهم مفعول به بواسطة
حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه
ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ
التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او
محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم
لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن
مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لا يمكن حمله على الزمان المبهم

لاختلافهما

مثال المبهم لان الدهر عبارة عن الزمان الكل

لاختلافهما ذاتا او صفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من
المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وتحت
وفوق وعيناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه
الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض
الظروف المكانية لجواز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
حكمهما وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان
لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
مثل جهات الست لا لابهامه وكذا حمل على ما بعد دخلت وان
كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا لابهامه على الاصح
اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح
انه مفعول فيه والاصل استعماله بنحو في لكنه حذف لكثرة استعماله
وهذا احق بالتأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه
يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني
فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل
فعل ينسب الى المكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان

آخر

اي عند ولدى وشبههما

اي هو على الاصح

اي بعد تمام معنى الدخول بالدار

اي يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا به لا مفعولا فيه

فاعل يؤيد

شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
الداخل دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى
الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون
الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح
لكن الاستعمال بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ
وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على
شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في
المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل
اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان
فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احترز به عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف
يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة

كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في
ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو
اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اليوم الا ان يراد بذكره معه
ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل
وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل هو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له قسما مستقلا غير داخل في المفعول
المطلق مخالف خلافا ظاهرا الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند
الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته
بالضرب تاديبا وجبنت في القعود جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت
قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في
حقيقته الا يرى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد
راكبا جاء زيد وقت الركوب لم يخرجها عن حقيقتها وشرط نصبه
اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام
في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا
خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت انجر وخص اللام

بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء
او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية
الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله عم ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ والنية
فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها عن
اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام اي فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا
احترز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي
المتحد فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لاكرامك
اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما
نحو ضربت تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد ولا مغايرة
بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان
وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود
بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين
الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود

واما على قراءة الرفع بمعنى رفع
بينكم فليس مما نحن فيه

نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط بهذه الشرائط
لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق
المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها المفعول معه اي الذي فعل
بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول
في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول
كما اسند الى الظرف المجرور في المفعول فيه وله والضمير المجرور راجع
الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظرف
اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والنصب
قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا
الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان
والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اي
حيل الحيلولة لان بين لازم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فمعنى هذا
الذي فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير المجرور في معه للموصول مذكور بعد الواو واحترز
عن المذكور بعد غيره كالفاء وثم لمصاحبة معمول الفعل اللام متعلق
بمذكور ان يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وفي
اتيانه سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا

نحو وكفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا
كما في المثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد
نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا
على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان عامل المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى
المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي
الفاعل والمفعول وصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب
العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجوب العطف فيه
فالوجهان اي العطف والنصب على مفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد
بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع
تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا
التاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا
مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا عمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو

والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو
على الشان لان السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر و
انما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وزيدا
فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك وزيدا ما
تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما تصنع زيد وعمرو الحال
لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول
يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم
اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على
هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذه
الترديد على منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه نحو ضرب زيد عمرا راكبين
لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال منه
لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار
لفظ الكلام ومنطوقه او غير اعتباري يعني خارج عنه يفهم من فحوى الكلام

ضرب زيد قائما اى المضمرات زيد ضرب قائما

اى فاعل والمفعول ضرب زيد زيدا

سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا
باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة
او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول
وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او
المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح
ان تقول بل تتبع ابراهيم مقام بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه مقام
ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه
كما فى قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار
ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشىء اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضميره المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرأ تبيّن على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او تبيّن على
صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعو
دخل فيه الحال المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل

او المفعول

اى محكوم عليهم بالقطع

اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب

مثال المصدر ضربى زيدا قائما ومثال المفعول زيد مضروب غلامه قائما ومثال الصفة المشبهة مررت بالحسن وجهها قائما مثال التمنى ليت زيدا عندك عمرو قائما اى تمنيا فى حال قيامه مثال الترجى لعل زيدا لبنى زيد اى ترجى فى حال قيامه

او المفعول الا ادخال ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت
زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم
ومفعولية زيدا انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنهما ملفوظان حقيقة وزيد فى الدار قائما مثال
اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى
باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه
والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوى لان مفعولية
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد
المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه ولا
يصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هى باعتبار معنى اشير او
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القيام حالا فهى معنوية
لا لفظية وعاملها اى عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف المقدر
بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو
زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة

مثال للمفعول معنى فان قائما حال من زيد وهو مفعول فى المعنى تقديره انبه

واما شبهه فهو الصفات المشتقة من الفعل اى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو زيد مضروب قائما وزيد حسن حسنا

انبه

نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح
به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كاتبا وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قايما وليتك عندنا مقيما
ولعله في الدار قايما وكانه اسد صائلا وشرطها اي وشرط الحال
ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها
معرفة لانه محكوم عليه في المعنى وحق الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس
اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها
اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحال نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية عن
المعرفة لاستغراقها نحو قوله تع كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل
راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او تقدمت عليه
نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم وما يكون صاحبها معرفة
فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها
حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض

المواد ثنيا في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان
يكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص
الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحشي والاتن يقول ارسلها
الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين مرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن
العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب
بعضها للماء بالزحام والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
شرب منه ولعل المراد به ضمن نفسه اخلية بعضها في البعض او المعنى على نغص
مثل نغص الدخال وجررت به وحده والجهد مثل فعلته جهدك متاول
بالنكرة فظاهره نقض على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على
وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك
وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت
حالا وهذه المصادر منصوب على المصدرية وثانيهما انها معارف وقعت
موضع النكرة اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت
معرفة فهي في معنى النكرة لما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في

المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم
يكن فيها شائبة التخصص ما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين
موصوفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها
لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في قولك ضربت
رجلا راكبا ثم طردت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا
يتقدم الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي فقد ضعف
فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف
وما اشبهه اي الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا
معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي
بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لم يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم
المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار
زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها
للظرف لما فيه معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي
لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه وهذا ان لم يكن الظرف
داخلا في العامل المعنوي واما جعلته داخلا في العامل المعنوي

كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا الاول وكما لا
يتقدم على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان
مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم
الحال عليه نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربه زيد وذلك لان الحال
تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه والاكثر لكونه
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عندهم ولهذا قال
في الاصح ونقل عن بعضهم جوازه استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر
معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه
فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فجاز
بحسب الحقيقة لمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بان كافة حال
عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم جعلها صفة مصدر اي رسالة كافة
وبعضهم جعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف
وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به وبهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا

الاشتقاق للحال وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا لا شك
ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا او رطبا في قولهم هذا بسرا
وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما
مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى ان يتأول البسر بالمتبسر والرطب بالمترطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
او ارطب اذا صار رطبا والعامل فيهما اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا
ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه
اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما صاحبه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم
يكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى
المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه وجعل كانه يليه والرطبية تعلقت به
من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه وقال الرضي واما الضمير المستكن
في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا
فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا
وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي نشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر البرني فلا يتقيد
الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة

اسم الاشارة لا يصح اعماله نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان يقع حالا مثلها ولكن يجب ان
يكون الجملة الحالية جزئية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة
الخبر عن ذي الحال واخواتها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا
لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية
اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون مضارعا مثبتا او
مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فناسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو
جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها
مثل قوله عم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اي
الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة
واما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك
فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الا

يعني كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاملة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فيقع حالا مثلها

بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في
الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد
من الواو وعلى الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون
فيها الفعل مضارعا مثبتا متلبسة مرتبط بالضمير وحده لشبهه
لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع
المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او المثبت بالواو والضمير
معا او احدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة
الشبه لها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
او جاءني زيد ما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج
غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج
غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي
من دخول لفظ قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت
الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال
او تقديره عليه ليجوز ان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان
مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه الى الحال

وهذا بخلاف الكوفيين فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت قد ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او مقدرة
منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه
يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون
جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية
وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا انقطاع فيشتمل زمان
الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمرء
اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي تسير راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او
حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وهي الحال المؤكدة مطلقا وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا
غالبا بخلاف المنتقلة والمنتظرة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد
ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي
احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه

ولذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا
مثلاً انما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته بل الابهام انما
انشا من تعدد الموضوع له والمستعمل فيه فتوصيفه بالرجل رفع هذا
الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع
به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من
ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره
خفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الوضع لما خضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من
النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من جهة
ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل والخل او
غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه متصف بصفة او
حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فرفع
رفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز
فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا

على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه اثبته اي حققت
ابوته لك وصيرتها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح اخرج التقديرات عندي ان يقدر حق عطوفا وشرطها
اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك
للناس رسولا فانه لا يجب حذف عامل الاسمية احترز به عما اذا
كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة عطفا على شهد ولا بد ههنا
من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلح
للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا
[illegible] شاهد قائما بالقسط التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام
عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز
به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا
لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له

طاب شیٔ منسوب الی زید ونفساً برفع الابهام عن ذلک الشیٔ المقدر فیه

فالاول ای القسم الاول من التمییز وهو ما یرفع الابهام عن ذات مذکورة

یرفعه عن مفرد یعنی به ما یقابل الجملة وشبهها او المضاف مقدر صفة

بمفرد وهو ما یقدر به الشیٔ ویعرف به قدره ویبین غالباً ای فی اکثر

المواد واکثرها ای رفع الابهام مطلقاً یتحقق فی ضمن هذا الرفع طائفة فی

اکثر المواد وذلک لان الابهام فیه اکثر والمقدار اما یتحقق فی ضمن عدد نحو

عشرون درهماً وسیاتی ذکر التمییز العدد وبیانه فی باب اسماء العدد

واما فی ضمن غیره ای غیر العدد کالوزن نحو رطل زیتاً فان الرطل نصف المن

ونحو منوان سمناً وکالکیل نحو قفیزان براً وکالذراع نحو ذراع ثوباً و

کالمقیاس نحو علی التمرة مثلها زبداً والمراد بالمقادیر فی هذه الصور المقدرات

لان قولک عندی عشرون درهماً ورطل زیتاً وذراع ثوباً وعلی التمرة

مثلها زبداً المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقیس لا غیر وانما

اقتصر المص علی الامثلة الثلثة لانه کان مطمح نظره التنبیه علی ما یتم به مفرد

وهو التنوین کما فی رطل زیتاً او النون کما هو فی منوان سمناً او الاضافة

کما فی علی التمرة مثلها زبداً ولهذا لم یستوف اقسام المقادیر وکرر بعضها

ومعنی تمام الاسم ان یکون علی حالة لا یمکن اضافته معها والاسم یستحیل ف

مع التنوین ونونی التثنیة والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا یضا

والمراد بالمفرد هنا ما لم یرفع التمییز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوین نحو ... او بالنون التثنیة نحو منوان ...

المقدار یعرف به قدر الشیٔ

١٢٤٨

ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام فيكون
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في
آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على
اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز فلا
يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى
او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا وهو ما يشابه اجزاؤه ويقع مجردا
عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع
الواحد فيستعمل مثنى ايضا لانه لا يتحصل لفظ الجنس بعدد عليها فلا بد من ان يثنى
او يجمع قيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال
طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب
عنه بان يراد بالانواع خصوص الجنس سواء كانت باعتبار الكثرة او التخصيص
وجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره
اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار
تاما بتنوين او نون التثنية او المعنى ان وجد التمييز مستقبلا بتنوين

اي بعد الاسم التام

اي التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة

اي لمشابهة الاسم التام

وعندي الرطل زيتا وعندي المنا عسلا مكيل

الفرق بين الجنس واسم الجنس ان الجنس ما يطلق على القليل والكثير كالماء فانه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل فعلى هذا ان يكون الجنس اعم بخلاف العكس

اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى ايضا

اي العدد

النسب الاربعة

تساوی تباین عموم خصوص مطلق عموم خصوص من وجه

ابیض ایله حیوان کبی
بیاض قیونه هم حیوان دنلدیکی هم ابیض دنلدیکی مادهٔ اجتماعیسی در
بیاض کاغده ابیض دنلدیکی حیوان دینمدیکی مادهٔ افتراقی در
سیاه قیونه حیوان دنلدیکی ابیض دینمدیکی مادهٔ افتراقی در

انسان ایله حیوان کبی
هر انسانه حیوان دنلر اما هر حیوانه انسان دنلمز

حجر ایله نجر کبی
حجره نجر دنلمز و نجره حجر دنلمز

انسان ایله رجل کبی
هر انسانه رجل دنلر هر رجله دخی انسان دنلر

منفعله

المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز جازت
الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا ثابتا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع
الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اى وان لم
يكن بالتنوين او نون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز
الاضافة الا بقلة اما في نون الجمع نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا
يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى
غير المميز نحو عشرتك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه
فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند
اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير الصور الالتباس ايضا الا على
قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مقدار
اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار
اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ومقياس مثل خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض
اى خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض
مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات

المقادير

نامة او ناقصة او منادية او ايقاعية او اضافية

المقادير نوع غير ما ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التميز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع
عنه قال عن النسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا
القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة
في نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها
عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو
الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل
نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى
الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتميز
فيه خاص بالمنتصب عنه اى زيد نحو زيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتميز فيه
يصلح ان يكون لما انتصب عنه اى زيد ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين
الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال
طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا او علما عطف
على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص
بالاخر فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع في جملة او ما ضاهاها

اى والتميز عن ذات مقدرة
يبو التميز عن ذات مقدرة
في نسبة جملة نحو طاب زيد
نفسا او في ماشابه الجملة
نحو زيد طيب ابا او ابوة ودارا
وعلما

وقوله
طاب زيد نفسا كان في الاصل
طاب نفس زيد فاته قدم زيد
واسند الفعل اليه فبقي نفس
فضلة فانتصب على التميز
الفرق في هذه التقدم والتاخر

اى مشابها الجملة كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة مع فاعلها

مجمعه اشتبه ان النفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار
عين غير اضافي هو لمتعلقه المنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل منهما
لمتعلق المنتصب او في اضافته عطف على قوله في جملة او ما اضافها
مثل اعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولا خفاء به
وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد
يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز
المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا
تمييزا عنه اراد ان يبينه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على
ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر
اليه في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره
فارسا او الفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
اذا حذق بامر الخيل واما الفراسة فمن التفرس ثم ان كان اي
التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز
ان يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا رفع

الابهام

الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا رفع الابهام
عن متعلقه وذلك بحسب القراين والاحوال مثل ابا في طاب زيد
ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا
عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان
يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه
والا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح
جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما
ودارا فان هذه الاشياء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح
جعلها له والتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني
المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما
انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما يكون
لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنية وجمعية سواء كانت
لمتعلقه ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا وزيدان ابوين وزيدون
ابا او المعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له
فقط وطاب زيد ابوين واذا اردت ابا وجدا او طاب زيد
ابا اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنية اورد تثنية واذا قصد

جمعية او رد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح ان يطلق على المثنى
والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
تثنية او جمعية لا يلزم ان تثنى ذلك الجنس او تجمع بل يكفى ان يؤتى بـ
مفرده لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز
الذى هو جنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد
من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما
الا اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم
فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز
صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما وله نحو كفى بزيد رجلا
فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة له اى لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا
قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون [illegible]
الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى
كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياه حال ويجوز
ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع

قوله واحتملت اى الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال فى الصفة والحال لا يجب ان تكون صفة مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا عصام

والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله
دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال
وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال
الفروسية بغير صاحب الفضل ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما
تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عمله
[illegible] اسم جامد ضعيف العمل لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا
يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا اذا جعلته لازما
نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها واذا جعلته متعديا نحو امتلأ
الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل
الفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء والتحصيل التمييز وقدره ورفع الابهام فيه [illegible]
مميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك

قوله سر

بعينه مثل طاب زيد تجارة فان التجارة تمييز رفع الابهام عن شيء منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وكان اسناد
الطيب اليه حقيقة والى زيد مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال
وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني و
المبرد فانهما جوزا تقديم التمييز على الفعل الصحيح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز
قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير
التذكير ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها
مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فالضمير في كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة
كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان
يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كاد نفس الحبيب تطيب فيتكلف
ونعتقد عن قادح في التمسك المستثنى لما يطلق على لفظ المستثنى في
اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى

معنى البيت اتهجر سلمى عاشقها في الفراق وما كان العاشق يطيب نفسا بالفراق

تطيب عامل في نفسا وهو متقدم عليه

ووجه جعل المستثنى منصوبا لكونه فضلة كالمفعول والفضلة ثقيلة ... باخف الحركات وهو نصب

المؤلف كافية في تقسيمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان كل
واحد منهما امر حاجة ... لا يمكن اجراؤه عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به
عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن متعدد جزئيات نحو ما جاءني
احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك
المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا
نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا بالا عن الصفة واخواتها
واحترز به عن نحو جاءني القوم الا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى
المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز
عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اي
المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه تصحيح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما
يتفطن الى تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير
مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الا لا واقعا بعد غير وسوى وعن بها عن الصفة فيه قيد به وان
لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه

اعلم ان اداة الاستثناء على ستة اضرب احدها حرف محض وهو الا وثانيها اسم محض وهو غير وسوى وثالثها فعل محض وهو ليس ولا يكون وما خلا وما عدا خلافا للاخفش ورابعها بين الحرف والفعل وهو خلا وعدا ... مركب من الفعلية والحرفية ...

حاصل الكلام ان المراد بقوله لفظا او تقديرا ما كان المشتق منه ملفوظا والمراد بقوله تقديرا ما يكون المشتق منه محذوفا ...

في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم
الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس بواجب
النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام
الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم
كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا او خلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأ الا يوم كذا
فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او تقدم ما عطف
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه
او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد
الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات
اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم

ذهبوا

ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور
فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والعقلانية واما بنو تميم فقد قسموا
المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو جاءني القوم الا
حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
فهم حينئذ يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المقصود
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو
وعدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا
يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمن وحذف و
الايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفي عدا وخلا ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المتقدم
او الى اسم الفاعل منه او الى البعض مطلقا من المستثنى منه والتقدير جاءني
القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل

النصب على الظرفية ولم يظهر بعد ليكون اشبه بالا التي هي الاصل في باب
الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في الاستعمال الاكثر لانهما
فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر
اي في الكلام خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا
وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او بعد
ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا
زيدا وما عدا زيدا فتقديره خلو زيد وعدو زيد بالنصب على الظرفية
بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم
او مجاوزة زيد وفي الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين
بعضهم او مجيئهم عن زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم زيدا وعن الاخفش
انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم
يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني
القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو جاءني القوم لا يكون زيدا وانما يكون
النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة للجزء ويلزم اضمار اسمهما
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور او الى
بعض من المستثنى منه مطلقا وهو في التركيب في محل النصب على الحالية
واعلم انه لا يستعمل بعد هذه الافعال الا المستثنى المتصل الغير المفرغ

ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى
منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في
محل كون بعد الا احترازا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في
كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى
منه احترازا عما لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي
بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فالمستثنى بالا
نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما
بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار
وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب
البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل

ويشابه والفعل الماضي ينصب ما بعده اذا كان
متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان
كان يجوز تقديمه في سائر الافعال لكونهما في معنى الا ولا
يجوز تقديم المستثنى عليهما

اي بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر
ايضا بعدهما الا الاخفش فانه قرنهما
في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما
والسيرافي تبع في هذا سيبويه
وفي الاول الاخفش

اي لكل واحد من هذين الامرين

المستثنى منه مفرغ والمستثنى مفرغ له والعامل مفرغ عنه

اي جاء بمقتضى العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى
منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير كلام الموجب واشترط
ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد فانه يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل
احد المتكلم الا زيد او ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ
الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي
اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام
الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما
لا يستقيم المعنى بتقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور كذلك
لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى او قرينة
لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز
مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد

تنبيه اشارة الى ان اللام في العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس

من جماعة مخصوصة اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة بدونها واجيب بان
المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم
وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد اياها فيه مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة
على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في
الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا
قيل خرج بك عن القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر
ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب والغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ
لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ
معنى ما زال ثبت لان انتفاء النفي فيكون المعنى زيد ثبت دائما على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة
في نفي صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى

هذا جواب لاعتراض الشيخ الرضي

على المتفطن انه يمكن بمثل هذه الآلات ارجاع جميع مواد الايجابية
عند الاستثناء اى الصورة الاستقامة كما يقال فى قولك ضربنى الا زيد
المراد من تصور الضرب من جماعتك الا زيدا والمقصود منه المبالغة على نحو
المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اى لفظ
المستثنى منه ابدل فعلى الموضع اى موضع منه لا على لفظه عملا بالنحو على قدر
الامكان نحو ما جائنى من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع من احد
لا مجرور محمول على لفظ ومثل لا احد فيها اى فى الدار الا عمرو فعمرو
محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا
يعتد به فشئ مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قبل
اى وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى
منه شيئا اعم من ان يعتد به او لا فيصح المستثنى بلا تقدير
صفة غير الشيئية كما هو ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
فى الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد فى الاثبات بعد الا اثبات
اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد النفى ولا نفى
بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائنى من احد الا زيد بالجر
كان فى قوة قولك جائنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز

وفى صورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الا
لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلا يدخل
من تقدير لا حقيقة او حكما ليتعين فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما
زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من
تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة اذا لم يكن
البدل الا بتكرير العامل او حكما اذا اكتفى بدخولهما على المبدل منه او
بتقدير سرايته حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملتين فى
المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا
للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين
البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد
وهو الرفع بالابتداء وشئ على انه مرفوع محمول على محل شيئا وهو
الرفع بالخبرية فان قلت لا احد فى هذا المثال محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم
اعتبر وحمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو
لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل

للعمل لا فيه خلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض فيه النفي
ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى
النفي في عملها لبقاء الامر العاملة فيها اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الا
وهو الفعلية ومن ثمه اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما
ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض
نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمالها في قائما لان
عملها فيه انما هي للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي
مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في
الاكثر استعمالا لانهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله
ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا
زيدا اي تبرئة الله عن ضرب عمروا واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون
الصفة اذ يعرب باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
المذكور فيما سبق فكلمة لما جرت المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير
اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام
المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد و
استعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا

واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي كلمة غير
في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد
توجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير
مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حال الصفة
حال الاداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا يقال في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا
كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون منكرا فيدخل فيه نحو ما جاءني
رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد ولا
فيعلم التناول قطعا على تقدير ان اشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا
يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني
وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على
غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلت
في صدر هذا الكلام ان الا تحمل على الصفة غالبا مقيدا بقولنا غالبا

والبيت من الحماسة والعدوان مصدر كالغفران بمعناه العداوة والظلم
قوله ودناهم اي دان يدينه من ضرب يضرب اي قهره واذله يقال دنته فدان اي جازيناهم
بالمذلة ويقال ايضا دانه بالضيفة فمعنى البيت جازيناهم بالقهر والمذلة كما فعلوا
قوله ولم يبق فعل مجهول فاعله سوى العدوان ودناهم فعل ماض متكلم فاعله متصل به وهم مفعوله
الكاف في كما دانوا بمعنى المثل مضاف الى ما ودانوا فعل

بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان
آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف
اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو
مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول
الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان
سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع قوله تعالى
لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها ويستعمل فيما في قسم الفعل
ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها
والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها بعد دخولها
على اسمها وخبرها والانسب ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر
فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها
بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان
زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين

لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني ما رجل الا زيد وقد
لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا او الا رجلا والاحجار
ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بناء القاعدة نحو لو كان
فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور
الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة
لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول
الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر
عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على انه ليس فيهما آلهة غير مستثنى
مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون
فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله جل جلاله ما اذا كان للصفة بمعنى غير فانه يدل
على انه ليس فيهما غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الآلهة
لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير
جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء به ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة
مع صحة الاستثناء فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا
الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا الاستثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين

المؤلف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للتعلق فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما واخواته اي امر خبر كان
واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث
المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة
المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فيهما او في احدهما
نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك
اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز
تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر
كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف
لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا
فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا
اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان
كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله

خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرته ويجب حذفه اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت
لان كنت منطلقا حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا
فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق
الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر اسم
ان واخواتها وسيعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند
اليه بعد دخولها اي دخول ان واخواتها مثل ان زيدا قائم وبما
عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف
ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي
الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله اولا اكثره
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا
بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف
ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن

الكثيرة منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها مجازاً والا بعد
ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه او محلا
كما هو مبني فانه على الفتح واما ما يكون مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه
المسند اليه بعد دخولها نحو ثم مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقاً لكنه لما اراد حد المنصوب منه
عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة
نكرة مضافاً او شبهاً به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه
هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه والثانية من الضمير المجرور
في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل فيها مثالها
يليها نكرة مضافة وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت
في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهماً لك مثال لما يليها نكرة مشبهاً
بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان
كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان
مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي بالمضاف
نكرة غير مضاف ولا مشبه له ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه
لو كان مفرداً معرفة او مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب اي على
ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في الدار

والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء
المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين لك ولا مسلمين لك وبني المفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع
فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في
الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار
حقيقة او تقديراً فحذف تخفيفاً وانما بني على ما ينصب به ليكون
البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم
يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب وان كان اي
المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولاً
بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على
سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافاً او مشبهاً به
او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار
ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في هذه الصور
الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها
واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب

قوله وان كان معرفة اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير لا عمرو في الدار ولا زيد بالرفع والتأكيد اما الرفع فلان لا لا تعمل في معارف لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سأل فقال ازيد في الدار ام عمرو وجب التكرير ليكون مطابقاً للسؤال واذا كان مفصولاً بين لا وبين الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امرأة فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على سؤال سائل وقال ارجل في الدار ام امرأة وجب التكرير في الجواب لمطابقة السؤال

تكرار اسمين لكن مطلقاً لا بعينه اما في المعرفة فيكون كالعوض عما في التنكير
من معنى نفي الاحاد وفي التنكير ليكون مطابقاً لما هو جواب له من مثل سؤال
أفي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضاً ونحو قضية
اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل
مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه
معرفة لان ابا حسن كنية علي رضه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب عنه بانه مؤول بالنكرة او بتقدير المثل اي لا مثل
ابي حسن لها فان مثلاً لتوغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى
المعرفة او بتأويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضه بهذه
فكأنه قيل لا فيصل لها ويقوي هذا التأويل ادخال اداة التعريف
اللام لان الاظهر ان تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه
فتح بدء عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا في كل واحد منهما لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على
مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف
جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى

استغناء

استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني
اي لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي
الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفي والثاني
معطوف على الاول فيكون منصوباً حملاً على لفظه لمشابهة حركته
حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل
واحد منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو
لا حول ولا قوة الا بالله واما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس
واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد
او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر والرابع رفعهما با
الابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حول
وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا اي الصنع
والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا
بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون
لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون
رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الالغاء
التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها لتوافق الاسمين بعد لا

في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على
لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول
الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا تنزل عندي
ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا
خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان
ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرم
واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا تريح ماء واما قوله الا رجلا جزاه
الله خيرا فهو عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه
حرف موضوع للتحضيض مع اسمه فكانه قال الا ترونني رجلا يفعل هذا
ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا التي دخلت عليها
همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه

لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز
عن لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار
المبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال
بعدها او صفة مفرد احتراز عن المفصول نحو لا رجل فيها ظريف
وبهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان
الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة
في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فان المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جاء
بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق
عليه نعت المبني الاول مفرد يليه فان باردا في هذا المثال
نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس
بمتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها
لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب
اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محله البعيد او نصبا حملا على اللفظ

او المحل القريب وقد مرت امثلة في بيان فوايد القيود والعطف
على الاسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
نكارته اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والعباس
واذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل
بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ
المعطوف على تقدير اعادة وباقي التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان
يكون حكمها حكم توابع المنادي كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله
له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة
واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو
اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على
ما ينصب به وللجار مع المجرور خبرا لها وقد جاء على خلافه مثل لا اباله ولا
غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه
ليس بمضاف بالمضاف واجراء لا حكام المضاف عليه باثبات الالف

وحذف

وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركة اي
لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف
اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف من حيث هو مضاف
يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي له
جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين
التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما
يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم
من غيره ومن ثمه اي ومن اجل جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه
غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها
اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شيء انما هو ثابت له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب
يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه وليس اي مثل هذين
التركيبين لمضاف حقيقة لفساد المعنى ان اراد النحاة بهما على تقدير
الاضافة وهي نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين مرجع الضمير بالاستقلال

اي حين ينسب اسم لا الى جزه

من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يقتضي تقدير الاضافة
اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا
غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودين
اما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
انما خص سيبويه بعد الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود
بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة
ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وكلام المص يشعر به
لا عرفت وقد يحذف اسمها لاحد فكثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت
الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسمها والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز
ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلته حرفا فالاسم محذوف اي لا
احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس
هو المسند بعد دخولها اي دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا انما وكذا
الاسمية اسمهما لغة اهل الحجازية وتخصيص الخبرية بالذكر لان اعمالهما
وجعل اسمها وجزها اسما وجزا لها انما يظهر باعتبار الخبر فيعمل

جزالها

قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات ١٢ محرم

91

وما نفيه هي المشابهة بليس وهذا
في محل الرفع اسمها وبشرا منصوب
لفظا خبرها وما عملت في بشرا عملت ايضا ١٢ محرم

لتقدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان
مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهتين
بقبيل غير متصرف ولان المقصود من
وضعهما لمجرد النفي لا العمل فحينئذ ١٢ محرم

جزالها انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون
الى اعمالها لا يجعلون الخبر جزالها ولا الاسم اسما لها بل خبرا لمبتدا
وجز على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازيين هي التي جاء
عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد
مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية عند الكوفيين
او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم
زيد بطل العمل اي عمل ما في كل واحد من الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معموليها
لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما
انتقض النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع
ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم
اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما
بل مسافر وما زيد قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع
لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل**
اي اسم اشتمل لتنخج طرف الاوائل التي هي محل الاعراب فانه
لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا

لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه بحيث تميز
هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا
او تقديرا وانما قلنا بحيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور مثل بحسبك درهم
وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا
فى تعريف المضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم
وذهب فى ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب
اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر نسب اليه
شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة
حرف جر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثال مررت
بزيد او تقديرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره
وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم
الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد
اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد

بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الاسم

اى بالمضاف اليه الذى عرفه المصنف به وهو التعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ

بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف الصحيح

اى غير المضاف اليه الذى

اى لم يقدر حرف الجر

متعلق انما عممنا اى فى تعريف المضاف اليه

احتراز عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتداء

احتراز عما لم نسب اليه الشيء كالمبتداء لا خبر المبتداء منسوب اليه

اى منسلخ عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع
لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هي
عليه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم
حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص فى المتن
والتصريح فى شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما
هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف فيها لا فى المتن
ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه غير ما فى مصنفاته وقد تكلف
بعضهم فى اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام
لتقوية العمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها مثل حسن الوجه
بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولك جاءني زيد حسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم اى شيء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا
يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا
كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة

احتراز من حذف التنوين سواء كان التنوين ظاهرا نحو غلام زيد او مقدرا نحو كم رجل اكرمت

من المضاف اى التنوين او ما يقوم مقامه

لان تقدير حرف الجر انما يمكن فى الاضافة المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضارب مضاف الى زيد بتقدير حرف الجر ولا يمكن ان يجعل اللام

متعلق بتكلف

لان الاتصال بينهما فى اللفظ والمعنى جميعا ولان فائدة هذه الاضافة راجعة الى جانب المعنى بخلاف الضرب الثاني فان الاتصال فيه فى اللفظ فقط وخص النسبة فى المعنوية جانب المعنى
تمت ابن قسيم خسام
افندى رحمه الله

فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اى الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم تغيرها به فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى
معمولها اى فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد
او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر وكريم
واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اى الاضافة المعنوية
بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى في المضاف اليه غير جنس المضاف
وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وعلى غيره ولا ظرفا له نحو
غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا فيه فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على
غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في
ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف
وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما
كلبث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة

واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا
بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بمعنى من واضافة فضة
الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم
انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال
عن كثير من مواد الاضافة اللامية فلا يحتاج فيه الى التكلفات
البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اى كون الاضافة بمعنى
في قليل في استعمالهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام
فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص ما باليوم بملابسة الوقوع فيه
فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة
بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن
لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام
تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثير في كلامهم فالاولى
بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام

وكل اسم اذا اضيف الى المعرفة اضافة معنوية فانه يتعرف الا نحو غير ومثل وشبه فانه من الاسماء لا يتعرف واذا اضيف الى المعارف

اى غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم
من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع
فى اليوم وتفيد اى الاضافة المعنوية تعريفا اى تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية
موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة امر الى معين
يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما
تجئ فان قلت قد يقال جانى غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف
قلت ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وذلك
على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الكلام فى نحو غير ومثل فان اضافتهما
لا تفيد التعريف وان كان المضاف اليه معرفة لتوغلها فى الابهام الا
ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ
من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جانى مثلك كان معرفة اذا قصد
الذى يماثله فى الشئ الفلانى وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل

الاشتراك اى التركا، والاشك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية
تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف
لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم
يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه
عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان
مجردة عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة
لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو
اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس فى لزوم تعريف
المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نم ان فى هذه الامثلة
تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام والاضافة
وحصول تعريف آخر بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها
الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف
بل تبدل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب

وشبهه من العدد الموصوف بلام المضاف الى معدوده نحو خمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام
قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في حديث
من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة
اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة
نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع مصر وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل بمعنى على ما
كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله
او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في
المضاف والمضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام
كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم

في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم
الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي ومن جهة وجوب
افادة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب
مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة
فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه
بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة اللفظية التخفيف وانتفاء
التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني
ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك
الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك
الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب
الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف
واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا

كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافاً للفرّاء
فانه يجوّز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف
انما هو بعد الاضافة لحصول التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم
عرّف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بنحو
اللام المتقدمة حساً على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لوقوع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو
من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع
هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على [illegible]
امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه
شبه مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف
في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً على المحل
او على انه مفعول معه او لانه قد يجيء في المعطوف ما لا يجيء في المعطوف
عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها
بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذاً تزجي خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب

المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة للمائة
او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها
اي راعيها تشبيهاً له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة فانه
لا دنى ملابسة عوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال
مزاحمة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق
وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول
المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وخفضه الامر
لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاس
على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب
الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين
باللام لكنه جاز حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً
معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن
الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا الضاربه وهو الضاربي والضاربه
وبعدهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك

لفظ مع عندنا

في الضارب ربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا
يحتاج جوازه الى حمل كلا اى مجموعه على ضاربك فانه فاعل المفعول له
وفاعل الفعل المعلل اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
بالمفعول المجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات منفصلات
التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم انهم لم يعتبروا
التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه فحملوا الضاربك عليه لانهما من
باب واحد والدليل على ان سقوط حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا
الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا
الضارب زيد عليه لانه ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين
في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم
يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب
زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الضمير لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك منفصلا
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار

ضاربك

ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب
واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد واعلم ان حمل قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظائرها
على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد من جانب
المصنف على موافقة بعض الشارحين ولكن ان تحمل كل واحدة منهما
اشارة الى مسئلة على حدة لمناسبة لحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف
عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف الى الصفة مصدرة باللام لانه
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب
على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة
على حدة وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف
الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي لان لكل من
التركيب الوصفي والاضافة معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر

وكذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان
مسجد الجامع عندهم بمعنى مسجد جامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من
غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهي قولنا لا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى الصفة
فان الجامع صفة المسجد و[illegible] الغربي صفة الجانب والاولى صفة
الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف الى موصوفها
واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول وكل مسجد الجامع متأول
بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه والصفة [illegible]
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه لفظا ومعنى
فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة
الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في

جانب

فاعل اضيف

جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال جانب مكان الغربي
وكل من المكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهي قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب بانه متأول بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها نحو خاتم
في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصص
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها
بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كان مترادفا فين كليث واسد في
الاعم والاخص وحبس ومنع في المعاني والاحداث او لم يكن في المعنى
مترادفا بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة
في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد

بما يفيده رأيت ليثاً بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون
ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغواً لا فائدة فيه بخلاف اضافة
العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اى المضاف فيه
يختص اى يصير خاصاً بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء كان فائدة الاضافة التعريف او التخصيص واعلم ان تعيين الشيء
اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد
كرز فان سعيداً وكرزاً اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه
اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول
والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت
جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح والتوضيح بكرز من الاسم غالباً واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقاً بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان
حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد الاستراحة
لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء

المتكلم

الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان
ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد
هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكماً والاصل فيما بني
على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره
اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً تثبت اى الالف على اللغة
الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل
وهي قبيلة من العرب تقلبها اى الالف حال كونها لغير التثنية ياء
لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب
التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى
ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء صار
مسلميّ وان كان آخره واواً قلبت الواو ياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء
كرهت بقاء الضمة قبلها فتغيرت الحركة المناسبة لها فقيل

مفتوحاً كفوك

مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة تبقى فتحة ما قبلها مفتوحاً كفوك
في مسلمين مسلمي ومصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي
ياء المتكلم في الصور الثلث لئلا تلتقي ساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان
لم تحرك واختير الفتحة لخفتها واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها
مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها
اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد
المحذوف بجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام
الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك
في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب
لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس
واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله
ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين
وقلن ابانا بابائنا فداؤكم ونقول اي جماعة قائلة لامتناع اضافة
تلك الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم واما فصلها
عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب

الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك بلا خلاف في الاسماء الاربعة ويقال
في فم حال الاضافة الى ياء المتكلم فيّ بلا رد والقلب والادغام
في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض
عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن
الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء
افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك
ورأيت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال
هذا حمء وحماءك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل
دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما
وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة
مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجيء هذه الوجوه فيه في
كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد
والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا
هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه
وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل

اي رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافت الى غير الياء محمد

اي قلب الواو ياء كما مر غير مرة محمد

اي في المواضع التي كثر استعمال الحم مضافا الى ياء المتكلم محمد

مطلقا يعني حال الافراد والاضافت الى غير الياء محمد

يعني بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المنجر لان الواو مستثقل والهمزة من اقصى الحلق محمد

والاعراب في هذا النوع بالحركات تقديرا عند عدم الاعراب اللفظي المقدرة في حال الافراد والمقطوعة في حال الاضافت وهو لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب محمد

من غير تفرقة بينهما واما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة وتقديرا عند الاضافة الى الياء محمد

سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند غيرها لفظيا محمد

دون الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف اليها القول محمد

قوله وهي الواو بدليل الاخوات وابوان عبد الغفور

من الناس اتخذ ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم ظاهر لكان اشمل
وانما خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند
اضافته الى ياء المتكلم ففي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاص
حكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة
لان جعله وصلة الى الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على
فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حده بالحروف نحو ان ان وضرب
وضرب لعدم كونها من افراد الاسم كل ثان اى متأخر متى لوحظ
مع سبقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه تابع الثاني والثالث
فصاعدا ملتبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون
اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية
نحو جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش
من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى
زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل
التوابع وجزء المبتدأ وجزء كان وان واخواتهما وثاني مفعولي باب

ظننت

ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر
المبتدأ وثاني مفعولي باب ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ وخبره وان كان
هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في خبره فليس ارتفاعهما
من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا
عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذا اعطيت
من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا
حقيقة او حكما فلا يرد مثل جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل صعبة ليست في موقعها لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
ولفظة من دخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما
ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا و
التابع بلفظ المحدود فيه لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل
جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس

شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه اى تدل بهيئة تركيبه
مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلق اى دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل
فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه او المعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه
ولا التأكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى
القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع
انما هى بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى
زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على
معنى فى متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة
والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها اى مادة كانت وفائدته
اى فائدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة كرجل عالم او توضيح فى المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله
الرحمن الرحيم او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد
مثل نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء فى نفخة فاكدت بالواحدة
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان
الاشتقاق شرط فى النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم
يكن هذا مرضيا للمص رده بقوله ولا فصل اى لا فرق بين ان يكون

النعت

اى جاءنى زيد زيد ولما كان فى دلالة التأكيد على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله

اى من البدل والعطف والتأكيد

اى من العلم فى الاولين والشمول فى الاخير

اى ليس دلالة تلك التوابع الا

٩١ اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها

٩٦ بان يكون التابع فيها غير ذلك المذكور فيها

الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا
اعلم ان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل فى الموصوف لفظيا او معنويا كما فى المبتدأ والخبر وهو كونه تابعة

اى المعنى الواقع فى المتبوع لعدم ذكر متبوعه لا لفظا ولا تقديرا دون المراد به هو الدلالة على الذات فقط

النعت مشتقا او غيره فى صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اى
وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع
فى المتبوع عموما اى فى جميع الاستعمالات مثل تميمى وذى مال فانه
يدل دائما على ان للذات ما نسبة الى قبيلة بنى تميم وذو مال يدل على ان
ذاتا ما صاحب مال او خصوصا فى بعض الاستعمالات بان يدل
فى بعض المواضع على حصول معنى لذات ما فيجوز ان يقع نعتا وفى
بعضها لا يدل على ذلك فلا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اى رجل
اى كامل فى الرجولية فان رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على
كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا
المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة
معنى حاصل فى الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع صفة الرجل لهذا
وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة و
ذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه
فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له
وفى المواضع الاخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ونو

صف

فان النسبة الى بنى تميم لم تزل على المنسوب ما دام منسوبا فى جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المشتق

التميمى اى دلالة عامة او وضعا عاما اى فى جميع الاستعمالات
عند ذكر الموصوف
اى دلالة خاصة او وضعا خاصا اى فى بعض الاستعمالات

اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى

يعنى لا يدل على معنى فى متبوعه فى جميع الازمان بل فى بعض الازمان بان يكون ما وصفه به مذكورا لفظا

اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة وصفته ذات واضيفت هى الى معينة

اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شىء قبلها صالح للموصوفية بها الرجل ... له لفظا ولا تقديرا لكونه مبتدأ والظرف خبره

اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او بهذا الرجل

النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة لان الدال
على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية
وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل
بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه
لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو
جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد
عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن
اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول
اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في
كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اذا كان
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل
صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف

يتبعه

يتبعه في خمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة
وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او
مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا
فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا يذكر او يؤنث
جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين
قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل
يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها
وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة
داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم
فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو النعت
بحال الموصوف ايضا في خمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير
المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه
الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
[illegible] ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب

وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان
ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصص الثاني بهذا
الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف
بالتبعية الى الموصوف وعدمها وقد كان الوصف الاول يتبعه
في الامور العشرة وكان لا خصوصية له بالفعل في خمسة البواقي عن
هذه التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف
الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في خمسة الاول لم يكتف فيه
بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته
لم يكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حكم عدم التبعية
ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في خمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلمانه كما يقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه كيقعدون غلمانه وطاق علامتي المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى ظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا
كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه

فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او
يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف و
اوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولانه
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ
قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي
فيجب ان يكون اكمل في التعريف من الصفة او مساويا لها لانه لو
لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات ومن ثم اي
من اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا
بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل للذي

اللام لما عرفت بينهما من الفرق واما في التعريف نحو جاءني الرجل
الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله
اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او
بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين
سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو
وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب
وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه
بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع في
هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه
لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من
المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل
ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثمه اي من
اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام

لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به
ان المشار اليه انسان العطف يعني المعطوف بالحروف
تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من مقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا
بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة
المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة
كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون
متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما
واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا
يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
كالفرع على المتبوع من غير استقلاله ولا شك ان المعطوف
والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا
بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا ازدف لزيادة التو
ضيح

يعني ان المضاف اليه
اعم من المضاف وغيره مطلقا يعني
يكون بينهما عموم وخصوص مطلق
فيكون العام هو المضاف اليه كما في احد اليوم فان
اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم
خاصة لا يطلق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه

محمد مراد افندينك

بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله مثل قام زيد وعمرو
ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات والموصوفات مثل جاءنى زيد
العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له و
يصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة
لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف
العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثانى على الاول فلو لم
يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها
الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق
مانعا وقيل قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتأكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف فى شرح
المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله
وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله
تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فى امالى
الكافية ان مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه

فى تعريف العطف

احد الحروف

احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما
هو كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العطف لنوع من الشبه
بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو كان حد العطف كذلك لدخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينهما عاطفة فى الصفات لدلالتها فيها على ما يدل فى غيرها
من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة
فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف
على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل
المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا
تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكيد اولا بمنفصل لانه بذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراد ما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل وان
كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا

لان العطف ببعض حروف الكلمة باطل

وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء بحيث
فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد
ضرب نحو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز تركه اي التأكيد سواء لانه قد طال الكلام بوجود
المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف
لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل
كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان
هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى
ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه
بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفاً كان او اسماً
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولاً
ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له نظر

ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا ينزله الا في جواز ترك التأكيد
بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل
الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف
هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى
بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد
وقيل جره بالثاني كما في الظرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي
ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل
كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال
منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل
وجاز ايضاً تأكيد الضمير المجرور في مررت بك نفسك والابدال
منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف
في الاول الا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار قلت التأكيد عين المؤكد وفي البدل في الاغلب اما
كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيهما

ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل
بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل
مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما كتا
كيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج
المتصل المرفوع من صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه تا
كيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في
المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع
من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما
قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان
المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان
لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا الرجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام وحرف النداء وهو مفقود
في المعطوف واما رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين

جواب سؤال مقدر لانه يفيد تقليلا او تكثيرا
فتنوين شاة تنكير بسبب رب وسخلتها معرفة
مع هذه خل رب على سخلتها بلا عذر

اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير [illegible]
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم
المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وعمرو ان كان
المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد
وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في
يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب مثل ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على بقائم فيكون خبرا من زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى زيد فتعين الرفع على ان يكون خبرا
لمبتدأ او هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع
منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم
الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب

فاء التسببية لي فاءها نسبة الى التسببية بان يكون معناها التسببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها التسببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها التسببية الاولى
لان نعته فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببية الذباب ويمكن ان
يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف
اي وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولين
بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف
هيهنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما والكثرة رجحان على ان المعنى على معمولي عاملين
على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا
لا اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين
بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع من يتوهم ان مثل ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع في
قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا

لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان اطراف الواحد لم يقووا ان يقوموا
مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها ويعلم جواز مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور
على المرفوع او المنصوب الاجنبية في كلامهم واقتصر الجواز على صورة
السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه
فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل
يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو
قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة كما جاء في بعض
القراءات اي عرض الآخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه
عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه
منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب زيد زيدا وكرفع ظن السامع

تجوزاً اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعاً لتوهم السامع
ان يريد بالقتل الضرب الشديد ويجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى
الشك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل
الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع
غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا
من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول
اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في
شمول المتبوع افراده دفعاً لظن السامع تجوزاً لا في نفس المنسوب اليه
ولا افراده فانه كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه اراد الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته
وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ
التأكيد واذا عرفت هذا المنقول خرج المصنف الصفة والعطف
والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر
وجهابه واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع وتحققه لكن لا في النسبة او الشمول
هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التأكيد لفظي اي منسوب

الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير لفظ
ومقاده اما حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكماً نحو ضربت انت و
انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفاً للاول لفظاً
اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلاً ويجري اي
التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الالفاظ
كلها اسماً او فعلاً او حرفاً او جملة او مركباً تقييدياً او غير
ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ
محصورة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة
اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع
واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا
معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع
مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق
اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من التبع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني
ومعانيها التأكيدي بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان

اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف
صيغتهما افراداً وتثنية وجمعاً واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع
المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة انفسهما
بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما
وعيناهما وعيناهما انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث
وغير العاقل من المذكر والثانى اى ثانى النفس والعين اولهما تغليباً
كالقمرين يسمى الثالث ثانياً للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والبواقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف
الضمير العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو
قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت
النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى وهى اجمع والتع
وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاً فى
المؤنث الواحدة او الجمع، وبل للجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى
جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع
وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
مفرداً كان او جمعاً اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة
الى ذكر الافراد لان الكلى ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يص

اجزاء

اجزاء لا يصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حساً كاجزاء القوم او حكماً كاجزاء العبد المشترى
فى التأكيد بكل واجمع فايدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى بالاشتراء فيصح بكل لقصد الشمول بخلاف
جاءنى زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حساً ولا حكماً فى حكم المجى
واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان او مستكناً بالنفس
والعين اى اذا اريد التأكيد بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل
ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء
الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التأكيد
بالفاعل اذا وقع تأكيداً للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه لالتبس نفسه
الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة
اجرى بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير
المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو
ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل نحو انت
نفسك قايم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد
المرفوع المتصل بكل واجمع بلا تأكيد نحو القوم جاؤ كلهم اجمعون

لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان
العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان بها كثيرا واكتع
واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع
يعني يستعمل بهذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونه اول
منها على المقصود وهو التبعية فلا تتقدم يعني اكتع واخواته عليه
اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي اكتع واخواته دونه
اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية لزوم
ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا
للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد
اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله بما
نسب الى المتبوع عن الصفة والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بنسبة ما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف
بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد
على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد
المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول

البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد
وليس بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبته
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه
تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة
في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة
الشيء الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة
للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل اي بدل هو كل
المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا
عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتماله على المبدل منه نحو
سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال
فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة
فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهوماهما لئلا يكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك

من زيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال
الشارح الرضي واما الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل
وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فظاهر انه لانهم ان المقصود في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل
ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني
اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة
له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ويكون
الثاني البدل مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه
نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون معجبا باعتبار صفاته

لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة
من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في
صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغير صحة اي نحو
تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما
اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على نحو
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه ولكن قنية بان القمر ليس جزءا من
فلكه بل هو مركوز فيه بما فيه قنية في المثال ويمكن ان يورد بمثال مثل رأيت
درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج
عبارة عن مجموع الدرجات واعلم انه لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم
يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام
العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان
تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي البدل من غير اعتبار
ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه
ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاءني رجل غلام زيد وان كان البدل نكرة مبدلة من معرفة

فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص
من غير المقصود من كل وجه فان توقفه بصفة كان جبر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو
جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من
مضمر بدل الكل من الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم
والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل
الكل من الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود
اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك
واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني
الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احتراز عن
الصفة يوضح متبوعه احتراز به عن البدل والتاكيد والعطف بالحرف
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان
يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح
ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابا
حفص كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان

١١٤

له وقصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان
اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا
فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب
ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق حتى انتهى فاخذ
بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده
وكساه وصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية
واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قولك بشر ان جعل عطف
بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق
في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير ثاني مفعولي
التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال وقوله ترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في
عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعا منتظرة لخروج
روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق
المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري
بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة

بالاسم نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الكل
اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول
صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا
حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام
زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبنى
اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على
الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى
بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى
الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة
المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما ان يتضمن الاسم معنى المبنى الاصل
مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه كالمبهمات فانها
تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او
وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحروف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوعه مركبا مع غيره على وجه يتحقق معه عامله

فعلى صدر المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد
وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب وقد كان المبنى مقابلا
للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل
كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتأخيرا ايثارا
اختيارا لتقدم ما هو وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى
من حيث حركة اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات
الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى
المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر
عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر
فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه
اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر
المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف
العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن زيد [illegible] اى المبنى والتثنية

مبنى على الفتح مبنى على الكسر مبنى على السكون لا باختلاف العوامل

باعتبار الطرز المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات
والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء
الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات
لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع
ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية
ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا
كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين احديهما علة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقي من المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او
مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب و قيل المراد لمتكلم يتكلم به
او لمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به
وخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره وخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا
او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون التقدم ملفوظا اما متقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم
المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك

المعنى

المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه متقدم
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره
قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم
تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كذا في حكم
العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا
الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى قبله
قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى
كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان
مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور نحو
ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى العامل الذي
قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب
اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر
اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل
لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المجرور متصل

فقط لانه لمانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وسنعرف المانع من
الانفصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل نحو المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول
يعني المرفوع المتصل ضم ضربت على صيغة المتكلم الواحد الماضي المعلوم
وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين آ ولهما الي
ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما اي ضربن صيغة جمع الغائبة
المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر
الغائب لانه دون المخاطب وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى نحن
انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في
انت الى انتن هو ان اجماعا وحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي
المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى
ضربنا ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه
ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو
انني انا انك انكما انكم انك انكما انكن الخ الى انهن والنوع الرابع

اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان
الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والا
والتثنية والجمع وهو التذكير والتانيث والنوع الخامس اي المجرور المتصل
بالاسم وهي مثال المتصل بالحروف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن
ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب
والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمجموع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك والتاء
حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني
ان للمتكلم لفظين وللمخاطب وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشرة
كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية
عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وتبنوا الثلث الاول
علاوة ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المنفصل خاصته

يعني لا المنصوب والمجرور المنصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل
وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار
الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة شئ فيكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما يجيء في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن
مسندا الى الظاهر نحو ضرب نحو وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم
يكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير
المرفوع والآلم تجتمع مع الفاعل في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع
للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو
اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند
تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة
مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قايم الزيدان كقولك زيد ضارب
وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان
ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا

تتغير عن حالها الآن بتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في
الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعله والضمير باق على ما
كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين
والنون في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير
فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضمير
ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا الا حتى
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل
اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم
اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ
المتصل انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذا الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف
عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله
معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير
صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل
الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد

عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب
زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف
الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال ابن الحاجب
لا اياه لان ما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت
مثال التقديم على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص
وهنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد
مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وجنس
زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل
بل قيل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربوهم نحن وعلى هذا
يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكما لم يتحقق الفصل بين

الفعل والضمير الثاني اصلا يجب اتصاله فان كان على تقدير [illegible]
وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر
احترازا عما اذا تساويا نحو اعطيتهما اياه حيث يجب الانفصال
في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي
احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف
مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف
ولا يلحظه ذهن في اول الوهلة بارادته على خلاف الاصل وحكى سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فذلك لطف راي الاخفش رحمه الله
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه
باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربتك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل
باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك
للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كلا التقديرين منفصل لا غير اما على
التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما تنوع

كالكلمة الواحدة بلا حرج واما على التقدير الثاني فلكراهتهم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته
اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته
اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدم
والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدا ووجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي
ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه
شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشبه بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد
لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها
يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن
لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن
وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير
الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال

دليل لعدم الاعرفية يعني ان احدهما ليس باعرف في هذا المثال لكونهما ضميرين غائبين

وانما فسر الشارح باعطيته للاشارة الى ان قوله اياك عطف على قوله اياه والتقدير

اي واذا يجب كون خبر المبتدا منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اي عامله خبر المبتدا

اي ضميرا يجوز جواز ارجحية ان يكون منفصلا

في فائدة التنبيه

المجوزة للانفصال يعني تعارض الامرين احدهما يرجح الانفصال والاخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه الاولوية ما ذكره المحشي عصام الدين

منفصلا في الكثرة الاستعمال

اي الى اخر الضمائر

اي وكان الاسلوب الاوفق للمصنف

اي كما كان الاكثر الاستعمال في لولا انفصال الضمير كان الاكثر

الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعده فاعلا تقول عسيت الى اخره
وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى
ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع
انه ضمير مرفوع واقع موقع مجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا
المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالاخفش تصرف
فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى
انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل
لتقاربهما في المعنى فهو بعينه عكس الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في
العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا
لحقه تلك الياء ليتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عاريا عن نون الاعراب
اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني ليتقي آخر المضارع ايضا عن الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا
وقيل ليتحقق لكونه وضعها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في
المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت

لان حركتهما للساكنين

ولعل تخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركة البنائية
في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في
ليت وجاز لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع
في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن وقد وقط
وبهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء
فتحة الحروف وعليها اي بعكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك
النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر
قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت
الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا
منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما
وخطابا وغيبة يسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط للفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا اي صفة وخبرا فيما يصلح
ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون
المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل كون
المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من
كذا لاتحاده بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو

واقتصر

من المضارع الذي قبله نون الاعراب وان واخواتها الذي حركتها البناء

يعني وانما يجوز ترك النون في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره نون ولا ما هو حكمها عم

اي السكون [illegible]

يعني ان معنى العكس هو ان المختار [illegible]

فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية بحسب دخوله لكنهما باقيان على حقيقتهما وهي المبتدائية والخبرية حقيقة محرم

اي العدد لا لتلبس

لكونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله

واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة
ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا
موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف جاء
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته
وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ
والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فهو اي جزؤه
اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي
يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده
خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة واراد لفظ
قبل لتاكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان
يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم
اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اي
قبيل هذا المطلقين من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان
مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة

دليل الاستغناء اي الكثيرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اي قبل دخول العوامل وبعده والكثيرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها محرم

وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب محرم

اي بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل [illegible]

اي وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله محرم

لان رفع الرقيب والمنطلق يدل على ان الضمير الفصل مبتدأ

اي بعض اهل اللسان من العرب [illegible]

يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه
الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشأن والقصة
معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل
للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا ولزم
الاستدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يجعل التفسير على ما
ذكرنا انتقض القاعدة بقولك الشأن هو زيد قائم على ان يكون
هو مبتدا راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه
ضمير غائب تقدم على الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بالجملة زيد قائم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن او القصة متصلا ومنفصلا اذا كان
متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا
بان كان مبتدا اكان وان كان لفظيا يصح استتار الضمير كان
مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد
قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه
عن اللفظ باستتاره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما
جوازه فلكونه على صورة الفضلات اما ضعفه فلان حذف ضمير مرادا

دليل عليه لان الظ كلام مستقل مثاله اى ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه
اى حذفه بنية الاضمار حينئذ مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت
ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا
ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة عاملة فى الملفوظ مع ان
المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى احرى بالعمل فاذا لم تكن
عاملة فى الملفوظ قدروا اعمالها فى ضمير الشأن لئلا تزيد المكسورة
عليها عملا مع انها احرى به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
التخفيف المطلوب حينئذ كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم
حذف الضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء
الاشارة اى اسماء الاشارة من المبنيات بحسب الاصطلاح
ما وضع اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه لمعنى مشار اليه او
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق
حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها
للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ونحو قوله تعالى

هذا بحث اسماء الاشارات

ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت
لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها
للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتدا وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذان و
ذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا
القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما
عطف عليه مفيدا لكل واحد منها بحال جرى وجئ في بعض اللغات
ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان
لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل
في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يبق منها الا هي وذي وقيل
هي الاصل لكونها باذاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان
للعقول باصالتهما قدمتا على سائرها لفرعيتها وتي بقلب الالف
يا وته وذه بقلب الالف والياء هاء بعضهم وصل الياء بها فقال وذهي
بوصل الياء بها وللمثنى اي لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في
النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة
وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف
العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف

العوامل

من ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا
الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث
اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب
بالياء وتلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اواخرها على سبيل
اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها
فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جئ به للتنبيه على المشار اليه قبل
كما يجئ به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم
وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة
حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك نحو ضربتك ومررت
بك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة وا
شتراك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع
اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي
ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء
الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اي

لحصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون
ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكِ اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا اذانكن وذينكن اذا اشرت الى
مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولائك بالمد واو
لاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري
والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال في القريب ذا
للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا
بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث
مقام الاخر بحيث لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى عرف فيقال
البعيد تلك وتانك وذانك حال كونهما بين الاخر بين مشددتين
واولائك باللام اي بهذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك و
تانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط
بحذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثَمَّ وهنا بضم الهاء وتخفيف

النون

يعني من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام تحم

اي اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة الى البعيد

اي ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف

اي اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه تحم

اي ويستعمل لفظ ذاك بالكاف بدون اللام تحم

اي اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذي يقع في الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسبة له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع موافقا للطبع تحم

النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وقد جاء بكسر الهاء للمكان
فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وفي غيره الموصول
اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي
اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا اتم جزءا ولا
يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام
ما لا يحتاج في كونه جزءا اولا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه
كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها واما نفي كونه جزءا تاما
لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون
الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه معرفتها موقوفة على
معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد
بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج منه اذ حينئذ
وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بحيث لا
يتوقف معرفتها على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة

اي كما جاء بفتح الهاء

اي ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل ونحوها مجاز

عطف على اسم لا يتم

الشرطية مثلا ان طلعت الشمس فالنهار موجود

قوله او قسيمه او ذلك الاسم منضم اي قسم من الكلام

والمراد معناها اللغوي يلي الموصول

معرفة صلة الاصطلاحي

لانهما موصولان صلتهما معناها اللغوي لا اصطلاحي لان صلتهما لا تكون مشتملة بالعائد ابدا والصلة الاصطلاحي مشتملة بالعائد

باسم لايتم جزءاً الا مع هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز
ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد
مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمناً مبالغة
في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بعينه اعم بحسب المفهوم من
ان تكون جزئية او غير جزئية ولا يكون بحسب الواقع الا جزئية والعائد
اعم من ان يكون ضميراً او غيره واذا كان ضميراً اعم من ان يكون للموصول او
لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة
ما لايتم جزءاً الا بصلة جملة جزئية او في معناها كاسم الفاعل والمفعول
والعائد ضمير له لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول لان اللام الموصولة بشبه لام الحرفية فجعلت صلتها ما
كانت جملة معنى مفرداً صورة عملاً بالحقيقة والشبه جميعا وهي اي الموصولات
الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى المذكر
واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال
النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع
المذكر اشهر والذين كالذين لجمع المذكر واللاي بالهمزة والياء واللاء
بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراءً
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر والالي

واللواتي

واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة
على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معاً وما بمعنى الذي فيما لا
يعقل غالباً نحو ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضاً بمعنى
فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث واي
بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى
التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة
الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال
الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي
طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما
الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى
او المجموع والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
مفعولاً يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلاً لكونه عمدة
نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء واعلم
ان النحاة وضعوا باباً يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
ومقصودهم منه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل ونذكره
اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
بالذي يعد بيانهم طريقة الاخبارية لا بد له من ان يذكر كثيراً من مسائل النحو ويتذكر

متعلق اذا قالوا

النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع
فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا
اردت ان تخبر عن جزء الجملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام فان البا ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية
وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في جملة الثانية
يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي الكلمة الذي
واخرته اي المخبر عنه من الضمير خبرا انصب على الحال او ضمن اخرته معنى
جعلته اي جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من
جملة ضربت زيدا فكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت
في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي
كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذي
واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته
زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام
لا تكون الا اسم فاعل واسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من
المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل

الذي

الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام
عن زيد في ليس زيد منطلقا ويشترط ان لا يكون في اول ذلك الفعل
حرف الاستفادة منه اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه
اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا
تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد
مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي
ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في
ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذي وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في
الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في
ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون
زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجمو
عهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون
المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن
دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار و

كذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع
الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها
اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير
المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربته غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان
يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي
المبتدا بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد و
كل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية اما كافة نحو انما زيد قايم واما
نافية نحو ما ضربت زيدا موصولة نحو عرفت ما اشتريته والاستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية ما تصنع اصنع وموصوفة اما مفردة نحو
مررت بما معجب لك اي بشيء واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له
فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر
عند ابي علي والشيء المعروف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا
او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان
ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك والاستفهامية نحو
من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد
نحو فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي على شخص غيرنا او

بجملة

اي كل واحد من بقاء المبتدا بلا عائد وبقاء الموصول بلا عائد

معنى البيت كفانا من جهة الفضل على سائر الناس حب النبي ايانا شرح الدباغ

بجملة نحو من جاءك قد ذكرنا انه لا يكون تامة ولا صفة فان كلمة
من لا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر وايه للمؤنث كمن في ثبوت
الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف صفة كمن التي لا تقع
صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية
لان معنى مررت برجل اي رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل
احد فنقلت عن الاستفهام الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لاشتراكها في الاعراب غير باقي
الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية
وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص
الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا فيمن قرا بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت
موصولة عند حذف صدر صلتها لانه كثر شبهها بالحروف من جهة
الاحتياج الى الجزء غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات

بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى الضمير الجمع وجملة لقيت صلتها

فان مرفوع لفظا لانه مبتدا وهو مضاف الى الضمير واخوك خبره

اي مثال الكلمة التي وقعت موصوفة

لانه حذف منها بعض ما توضحها كما حذف من الغايات ما يبينها
وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لسنا نحتاج بانها اصل كما
استثنى حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما وقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة ايضا فلا حاجة الى الذكر ثانيا

وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء صنعت اي
صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اي جوابه
على انه خبر مبتدأ المحذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته
الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون منهما جملة اسمية
والوجه الآخر ان معناه اي شيء وفيها عبارتان احديهما ان ما
ذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة
والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي
شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم
من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي على منصوب على انه مفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال
في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير
الفعل المذكور وفي الثانية رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف

ولم

ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الا
فعال ما كان اسم كان بمعنى الامر والماضي اللذين هما قسما المبني
الاصل فعلية بناؤها كونها مشابهة لمبني الاصل فانه قيل اف بمعنى اتضجر
واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء هو انسب بان يعبر عنه المضارع الحالي

مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك
بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست
بافعال مع افادتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها تخالف
لصيغ الافعال وانها لا تنصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي
وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو
دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس

نقصا على التوصيف وفعال اى ما يوازن بفعال الكاين بمعنى الامر
المشتق من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال
سيبويه هو مطرد فى الثلاثى ويرد عليه ان لا يقال قوام وقعاد فى
قم واقعد فلهذا تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة
فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه بابه الا نادرا
وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح
الرضى هو ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الآن دليل قاطع على
تعريفه وتانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فا
سقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته اى
لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب
اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى
والذى ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الالفاظ الفعلية
لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع
الذى ذلك الشئ منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وتبيين وجهها فى كلام
طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان

اى

المراد بالاعيان الذوات

اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال
للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى
لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا
كذلك كقطام علما لمؤنث وغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنة معرب فى استعمال
بنى تميم الا ما فى آخره اى الا فى فعال علما للاعيان يكون فى آخره
راء فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه
واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب
الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل
لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم
ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر
ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت
اسم فعل فالاول مثل ويها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثانى مثل مه
وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما
كانت عليه حين كونها اصواتا محضة ولم تصر مصادر ولا
اسماء الافعال وهى على انواع ومنها ما يصوت للانسان عند عرض

معنى له كقول المتندم او المتعجب وي وح لا نعذر ان نحكم عليه بشيء او
به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر
من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الى اصدار
ما يشابه به صوت الغراب عن نفسك وح لا نعذر ان نحكم عليه او به ومنها
ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك اذا قلت
نخ لاناخة البعير وح ايضا لا نعذر ان نحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها
مبنيات لانتفاء آلة التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا
قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غاق صوت
الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
بل من حيث انها حكايات عنها والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على
ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجراء النحاة اياها
واخذها حكمها وبنت بطريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال كل لفظ ولم يقل كل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر على لسان الانسان مشبها لصوت
شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت
للبهائم يعني اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك واما قولنا

مثلا

مثلا لان المتبادر في البهائم ذات القوائم الاربع لا نحو ول
ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين
واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول التعريف كلها فالاول
كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ
مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول
وهو ما كان صوت الانسان من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه
لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية
كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق
بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين
او مختلفين جعلتا كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا
لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج
مثل سيبويه فان الجزء الاخر منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون
كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري وهو ويجري الاسماء المبنية
وقولنا ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين
جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل

التركيب نسبة العطف وتعلق النسبة على وجه خرج عنها بهذه النسبة
اضعف من خرد القناة والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيبه التي احدى الكلمتين من الاخرى
ولا شك ان يفهم من ظاهر التركيبة التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر هيئة التركيب التي من تابط شرا النسبة التعليقية
التي يكون بين الفاعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة التركيب
احد جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احد شطري جعفر مع الآخر لا يدل عليها فرق فانطبق الحد
على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا عطف او غيره
بنيا اي الجزء الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب
والثاني لتضمن الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف
الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات
حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر
وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل
المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد
حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذ اشتق من اسماء العدد

واحد

واحدا من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من
المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تتسع
حروفها جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا البدل على المقصود
من الاول لانه الام فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي
عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى القياس الحادي
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي
عشرة فانه لا يبنى منهما الجزء الاول بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول
لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يكن الثاني حرفا اعرب
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول
للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي اعراب
الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما يكون في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان
احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف

اي من احد عشر الى تسعة عشر
اي ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
اي حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائد
اي اختاروا من الجزء الاول وان جاز الاخذ عنده من الجزء الثاني بمقتضى الدليل تمت
اي ليدل الاسم المأخوذ
وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف

اليه واخويها اعراب الظرفين واضافة في الثاني وصرف الثالث
الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على
السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها
ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل
بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا
بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض
الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك عن تعريفها
مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف
وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة
دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي
ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو ضربت يوم كذا كناية عن يوم السبت
او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما
بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث لا
يستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح

البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين
وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى
كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة
كما في من لا تنوين تمكن ولهذا تكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا
صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكرها
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي
يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها اي
كانت للعدد وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه
منصوب مفرد فجعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما
وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول
كم رجل عندي وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب
وانما جاز مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان
العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا البين مثلا من التصريح
بالكثرة جعل جمعية مميزه كانه ثابتة على معنى التصريح بها ويدخل
من فيهما اي مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت
وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من

ملكت وكم من قرية اهلكناها لموافقته جر المميز المضاف اليه كم
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز
الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم الاستفهامية كانت
او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو
يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه اي نوع من انواع الكلام
والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع
الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما
لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية او الخبرية فهو على تأويل كلا
هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل
او شبهه اي فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي
على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك
تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضائه الفعل

للمفعول

يعني ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع

للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول
المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب
مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة
التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل
عنه فهو من هذه الحيثية داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي
كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم
درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت
وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز
تقدم حرف الجر والمضاف اليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تا[خر]
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل
اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي
وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه

فمثال الاستفهام

اي كم رجلا ضربته فهو من حيث الا ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه

بنظيره او متعلق ضميره

ولا قبله حرف جر او مضاف فان كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع
اي فهو مرفوع لمبتدا ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب
سيبويه فانه يجوز عنده الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام واما
عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة
ونحو ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا
داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في
قاعدة الرفع باعتبار قيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدا وكذلك
اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يأتي تلك الوجوه في جميع هذه
الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يأتي فيهما
الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من
ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الظرفية لامتناع
ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام
من تضرب اضرب ومن يأتيني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير

بقوله

بقوله عز اسمه ولا يأتي فيهما بل في جميع الاسماء الشرط الرفع
على الظرفية فانه لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وما هو
لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان
لم يجز انجرار نحو من اين فلا يتركونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم
ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوع بالابتداء
وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر بهذا على شاهد من كلام العرب
وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدا مأخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن
عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة فانه قد يقع في محل
الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه بالظرفية نحو اي وقت مجيئك
اي وقت كائن مجيئك فاي على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع
المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت
وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما
احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في
كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في

كم اجربه رفع كم بالابتداء والاخوان نصبه على الظرفية فانه قد
اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم وبعيد في تمييزها
اعنى عمة فاجريها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والا
خوان النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير
مذكور فيما سبق فكان اليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك واما النصب الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير بيت
للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فيكون منقلب الكف او القدم
بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها فنسبتها الى
سواء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت
كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من
انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من
خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي على حملها عشرة
اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه

ابيه

ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه
ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فيسأل عنه وكونها خبرية على تقدير
الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على
عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم
او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء فيجوز تو
صيفه بقوله لك وجره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما
وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة
على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته
فظاهر الحال قرينة على انه مسئول عن كمية دراهمه او دنانيره او
اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت

أو إلى ضرباتك أي كم ضربة أو ضربة ضربت فكم في هذا المثال
إما منصوب على الظرفية أو المصدرية والفرق بين المعنيين
إذا كان المصدر للنوع فظاهر وأما إذا كان للعدد فالملحوظ في
الظرفية أولاً الزمان الدال عليه الألفاظ المصدر الموضوعة للزمان
وفي المصدر أولاً الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل أن يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلاً أو رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبة
على المفعولية الظروف أي الظروف المعدودة من المبنيات
المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة إلى ذكر البعض
منها أي من تلك الظروف ما أي ظرف قطع عن الإضافة بحذف
المضاف إليه عن اللفظ دون النية فإن عند نسيانه أعرب مع التنوين
نحو رب بعد كان حراً من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الإضافة
غايات لأن غاية الكلام كانت ما أضيفت إليه فلما حذف صارت غايات
ينتهي بها الكلام وإنما بنيت لتضمنها معنى الإضافة وشبهها بالحروف في
الاحتياج إلى المضاف إليه واختير الضمة لجبر النقصان كقبل وبعد وما أشبهها
من الظروف المسموع قطعها عن الإضافة مثل فوق وتحت وقدام و
خلف ووراء ولا يقاس عليها ما يمنعها ويجوز في هذه الظروف
بعضها على قلة أن يعوض التنوين من المضاف إليه فتعرب قال فساغ لي الشراب

وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما أعرب
من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل
إنما أعربت لعدم تضمنها معنى الإضافة فمعنى كنت قبلاً أي
قديماً وقال الشارح الرضي والأول هو الحق واجر مجراه أي
مجرى الظروف المقطوع عن الإضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف إليه
والبناء على الضم وإن لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة
الإبهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف إليه إلا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك
أجري مجرى الظروف حسب لشبهها بغير لكثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالإضافة ومنها أي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الأخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف إلا إلى جملة اسمية
كانت أو فعلية في الأكثر أي في أكثر الاستعمال وقد جاء أما ترى
حيث سهيل طالعاً فحيث فيه مضاف إلى مفرد وهو سهيل مفعول
ترى أي أما ترى مكان سهيل طالعاً نجم يضيء كالشهاب
ساطعاً وإنما بنيت على الضم كالغايات لأنها لازمة الإضافة
إلى الجملة والمضاف إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى مصدره الذي
تضمنه الجملة فهي وإن كانت في الظاهر مضافة إلى الجملة فإضافتها

الیها كالاضافة فشابهت الغايات الظروف ما اضيف الى الجملة فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت كما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي الزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي وفي اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط تاصل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة اي مجردة عن معنى الشرط فيقال فاجأه

الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وهو لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا واذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع حاضر او واقف على حذف خبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيها من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة على الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف بحمله على المعنى اي خرجت ففاجاءة وحاصل المعنى خرجت ففاجاءة زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لمفاجاة لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ لكائنة للماضي وبناؤه لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء

للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم و
يقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط
المقتضى لاختصاصها بالفعلية سواء كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام
زيد وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت واذ زيد قايم ولقلة مجيئها لم يذكره
المص ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال
كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام والشرط
نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى
كيف وانى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام
والشرط متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدوم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اى حال الشيء وصفته والمراد
بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب
المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف
زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو
كيف ما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو

كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية
عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئتك فهو فى محل النصب
على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا ام ماشيا ومنها اى من
الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان
تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو
ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رويتى يوم الجمعة فيليهما
اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع
حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان فما دام
لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان
اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء فان المثنى او
المجموع اذا وقعا يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم
او حكما نحو ما رايته يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه
معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما من زمان مدة الفعل
معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان
الفعل فيليهما مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال
حال كونه متلبسا بالعدد اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه

منه بشيء نحو ما رأيته منذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم
رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما
خرجت منذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت او ان
ما كتبت على هذه الصورة منفصلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
منذ انك ذاهب او ما خرجت منذ ان ذهبت او الجملة الاسمية
نحو ما خرجت منذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان
مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما نحو ان التقدير
في منذ ذهابك منذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي
وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسميين مبتداء وهما معرفتان لكونهما
في تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره
ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر
المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جايز واعلم
انهما اذا كانا مبتداء او خبرا فهما اسمان صريحا لا ظرفان
فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما اسماء
الزمان الا انهما يقعان ظرفان في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية
لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون

وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون
ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولد بضم اللام
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناء بعضها
بعضها لوضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته
وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد
الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال
لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة
غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل
رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر
استعمالا في نحوه وغيرها ومنها قط مفتوح القاف ومضموم
الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة
وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة وجاء
قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وهذه خمسة لغات
كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما
رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة

قَطُّ قُطُّ قَطُ قُطُ قَطْ

الماضي المنفي

لمشابهتها لاضافتها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الدال وعدها بفتح الصاد وكسرها للمستقبل
اى لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي جميع الازمنة
المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين
اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على
وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة
الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة
على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من
خزى يومئذ بميم قرئ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء
مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه
وكذلك اى كالمذكور من الظروف من جواز البناء على الفتح والاعراب
مثل وغير مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامى مثل قيام
زيد وقيامى مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف
المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما فى بحث
الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة
والنكرة اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة

ما اى اسم وضع ليوضع جزئي اوكلى لشيء ملتبس بعينه
اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما
فالشيء مقيدا بهذه المعلومية المعهودية اذا وضع له اسم فهو
معرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه
الحيثية فهو نكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله
بعينه يخرج به النكرة وهى اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء
واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول
المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار
امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث
انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ
انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم
الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة
للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص
والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ
زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذه الاعتبار

هذا غلامك
او غلام زيد
او غلام الرجل
او غلام هذا الرجل
او غلام من في...

بين المتكلم والمخاطب

علم لهذا الجنس ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء
هذا المفهوم الجنس مع قطع النظر عن معلومية ومعهودية فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة
مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام
والموضوع له خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة
من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل
واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور
المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص
لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيها ما دخله اللام الزائدة
لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من
اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من معارف او عرف بالنداء
نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصله يا ايها الرجل

يا ايها الرجل والثاني ومن المضاف الى احدها اي احد الامور
الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة
الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان
المنادى لا يضاف اليه فحق عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة
ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك
والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات
او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير والمثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم يعني
اي اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف
واحترز به من المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات وما عرف باللام والنداء
احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه
ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا
فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع
لشيء بعينه شخصيا او جنسيا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في

وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات والمعرف باللام محرم
٨ اي كان واجبا عليه محرم
اي كان داخلا فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة بالذات
اي في بحث الاضافة
١٢ اي حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله
اي الموصولات واسماء الاشارة وقوله محرم
٤ في بحث المبني
٦ اي وان لم يقصد ولم يقصد به مدح او ذم محرم
وان لم يقصد بالعلم مدحا او ذما

التعریف لان غلبت استعمال المستعملین حتی اختص العلم الغالب
بفرد معین بمنزلة الوضع من واضع معین فکان هولاء المستعملین
وضعوه له غیر متناول غیره ای حال کون ذلک الاسم الموضوع لشیء
بعینه غیر متناول غیر ذلک الشیء باستعمال فیه واحترز به عن المعارف
کلها وقوله بوضع واحد ای تناولا بوضع واحد لئلا یخرج الاعلام المشترکة
ولما اشار الی ترتیب انواع المعارف فی الاعرفیة بترتیبها فی الذکر
اراد التنبیه علی ترتیب اصنافها فیما یکون فیه هذا الترتیب فقال
واعرفها ای اعرف المعارف یعنی اقلها ملتبسا عند المخاطب من حیث
اصنافها المضمر المتکلم لبعد وقوع الالتباس فیه ثم مضمر المخاطب فانه
یتطرق فیه ما لا یتطرق فی المتکلم الا تری انک اذا قلت انا لم یلتبس
بغیرها فاذا قلت انت جاز ان یلتبس بآخر فیتوهم ان الخطاب له
ولیس المراد بالاعرفیة الا کون المعرفة ابعد فی اللبس ثم المضمر الغائب
ولم یذکره لانه علم فی اعرفیة المتکلم والمخاطب انه ادون منهما
واقتصر علی بیان النسبة بین اصناف المضمرات فان سایر المعارف
لا تفاوت بین اصنافها الا المضاف الی احدها فان فیه تفاوتا
باعتبار تفاوت المضاف الیه ولهذا ما اثبت التفاوت بین
اصنافه بعد ما اثبته بین انواع المضاف الیه واصنافه وهذا الترتیب

١٤٢

الذی ذکره هو مذهب سیبویه فان فیه اختلافات کثیرة النکرة ما وضع
لشیء لا بعینه ای لا باعتبار ذاته المتعینة المعلومة المعهودة من حیث
هو کذلک فقوله ما وضع لشیء شامل للمعرفة والنکرة وبقوله لا بعینه
خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذکر لان لها احکاما
خاصة لیست لغیرها وهی ما وضع ای الفاظ وضعت لکمیة
آحاد الاشیاء منفردة کانت تلک الآحاد او مجتمعة فالاشیاء
هی المعدودات وآحادها کل واحد من تلک المعدودات
بکم والالفاظ الموضوعة بازاء تلک الکمیات بان یکون کل واحد
منها موضوعا لکمیة واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لکمیة احاد الاشیاء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود
معدود منها بکم هو یجاب بالواحد والاثنان موضوع لکمیتها اذا
اخذت مجتمعة مکررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودین معدودین
یجاب به وهکذا الی ما لا نهایة له وظهر فی هذا التقدیر ان لفظ الواحد
والاثنین داخلان فی هذا التعریف لانهما فی اسماء العدد فی عرف النحاة
وان لم یکونا عند بعض الحساب من العدد ولما کان المتبادر من هذا الاعتبار
ان نفس الکمیة هی الموضوع له من غیر اعتبار معنی آخر لا ینتقض التعریف
بمثل رجل ورجلین وذراع وذراعین ومن ومنوین حسب الافهام

منها الوحدة والاثنينية فقط بل يفهم معنى آخر ايضا اصولها اى اصول
اسماء العدد التى تتفرع عنها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة
واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث
مئات او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة
كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول فى الاعداد مذكرة او مؤنثة
ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان فى المفرد المذكر وتثنية
واحدة واثنتان او ثنتان فى المفرد وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول
للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التأنيث لجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا
بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر سابقا وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر فى المذكر
نحو احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة فى المؤنث
احدى عشرة امرأة على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير
الواحد الى احد وواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى
تسعة عشر فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة فى
المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء لجزء الاول فيهما على حاله قبل

التركيب

اى خبر مبتدأ محذوف واثنان عطف بتقدير عاطف وهذه الجملة على النصب لانها مفعول القول

يعنى يستعمل فى المذكر واحد وفى المؤنث واحدة

التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد
فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة فان
التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر
فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم
تتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التأنيث وفى
اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على ثنتان واما
تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث فلما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب
تأنيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر
والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من
عشرة نحو احدى عشرة احترازا من توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب من احدى عشرة
واثنتا عشرة او خمس فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر الراء لانه منصوب بالعطف على عشرون
المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون
الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمؤنث فى غير فرق وهى عقود ثمانية
وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون
فى المذكر احدى وعشرون فى المؤنث وتمام عقد الواحدة والوا

اى قبيلة تميم

١ لانه اجتمعت فى كل منها اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء تحرير

٥ فانه اجتمع فى كل من التركيب التى ابتداؤها ثلث عشرة وانتهاؤها تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهى فتحة ما قبل العين وفتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء تحرير

يعنى كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون باب عشرون باب نحو عشرون ح

ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة
التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم
بعينه فلذلك لم يذكرهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
خصصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزائد عليها كاينا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء
الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر
واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون
في المذكر ثلث وعشرون في المؤنث وتسعين مائة والف
في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمؤنث من فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما تفرع عنهما بالعطف او بعطف الزائد عليهما او عطفهما على
الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد
من غير تغيير وتبديل وتقول مائة وواحد او واحدة واثنان
او ثنتان ومائة او ثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد
عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او
احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون

امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
رجلا وكذلك الحال في تثنية المائة والالف ويجوز ان تعكس العطف
في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل في ثماني
عشرة فتح اليا لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر
وجاز اسكانها اي اسكان اليا لثقل المركب بالتركيب كما في
معدي كرب وشذ حذفها اي حذف اليا بفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت اليا
الآن الذي يسوغ فيه ذلك كونه مركبا فيرد على زيادة ثقله
فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون للدلالة على اليا
المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة ولما فرغ عن بيان حال اسماء العدد شرع في
بيان حال مميزها وابتداء من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين
كما ستصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة
رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة
للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم

جمعوا مائة حين ميّزوا بها تغليباً واخواته وكان قياسها الجمع
فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون والثاني في صورة جمع المؤنث السالم وهو مئات
ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال تسعة مسلمين فلم
يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما
يعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى
تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وميّز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرداً اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ هي في الحقيقة ليست بنون الجمع واياً ما
علامة النصب فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد والا ورد عليه
خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان عجز العدد ثم يمتزج امتزاج
ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئاً واحداً وانما
جوّزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء
شيئاً واحداً لاطراد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما كان
منصوباً باعتبار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلاً وميّز
مائة وميّز تثنيتها وميّز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما

كما قال

وانما اذا ان رجح لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يوجد في جمع المؤنث لانه لا يختلف نحو الثاني في كونه جمعاً للمائة واما جمع المذكر السالم فيه خلاف بين الاخفش وغيره

وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلثة انما يكون بتأويل الجماعة في المعدود ومسلمون يمنع من تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان التلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت

اي النون الواقع في اخر كل من العقود

١٤٥

كما قال وتثنيتها لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض
لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية
فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت
مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزها
على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة في الاعداد
والمائة والالف في جانب الكثرة وطرفاها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا
كان المعدود مؤنثاً واللفظ المعبّر عنه مذكراً كلفظ الشخص
اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكراً
واللفظ مؤنثاً كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان
اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة
اشخص وانت تريد النساء اعتباراً باللفظ وهو الاكثر في كلامهم
وان شئت قلت ثلث اشخص اعتباراً بالمعنى ولا يميّز واحد وواحدة
والاثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه
كما يقال واحد رجل والاثنان معه كما يقال واثنان رجلين بل
يذكرون ما يصلح ان يكون مميزاً لهما على تقدير ذكر التمييز معهما وهو
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لان يكون

اي لا يجوز ان يقال في تثنية المائة

يعني انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مميز هذين اللفظين مطابقاً في الاحوال المميزة والآحاد

يميز ا على تقدير ذكره معناها الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على
الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا
عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة
رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغنى عن التمييز فان قلت يجب ان مميز الواحد مستغنى
عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم لو كان مميزه مثنى يستغنى عنه
لكن لم لا يجوز ان يكون مفردا وكما يقال اثنى رجل قلت لما التزموا
الجمعية في مميز ساير الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه
ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا
يميز واحد والاثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه
المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حرف التثنية فاذا اعتبر مع لحوق علامة
الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة فاذا اعتبر مع علامة
التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار ولحوق العلامة
التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنان رجل
وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التمييز النص
المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص

والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص
استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من
المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب
اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد
الثاني في المذكر فقوله الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو
باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني
الواحد مصيره ما انضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثاني اذ
ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية
في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة
في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين
ولا فيما فوق العشرة اذ فوقها مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل
منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير
اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى
والثانية في المذكر والثانية والاولى في المؤنث كذلك في غير اعتبار
معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على مرتبة
فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادية عشرة في المؤنث والحادي عشر في المذكر وكذلك في الثاني عشر

والثامنة عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء العدد
علي من التذكير والتانيث فنقول في المذكر الثاني والثالث والرابع
الى العاشر في المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة
وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث
الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين
لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه
لجماعة فنقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمه اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار
حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي
المفرد من المتعدد والمفضول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة
الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف
اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او
يكون فوقه اي احد منها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا ونقول في اضافة ما زاد على العشرة

6
للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام
والى وضعه للاشارة الى المكان جعلها
للاشارة الى ما سبق من الفرق بين
الاعتبارين محرم

50
اي اذا اريد بالعدد الاخير الذي يعبر
باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذي
اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع
ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه

11
اي فوق ماخذ اشتقاقه كما كان
ما اضيف في ثالث اربعة او خمسة او
ستة ومعناه محرم

اي ليس المراد منه انه احد من اتحادها

حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو بيان اعتبار الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة
كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف
الجزء الاخير في المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني و
هكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول في المركب الاول
لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزء الآخر لبقاء الوجود
موجب البناء فيها وهو التركيب المذكر والمونث ذكرهما بعد
باب العدد لانجرار الحاجة الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر
لاصالته واخر تعريفه لان عدمي وتعريف المونث وجودي المونث
ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب او حرف
الرابع في المونث في حكم التاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في
تصغير الرباعي في المونثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير
ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها في المونثات
السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المونث اي لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث

40
بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق
اي عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير
محرم

9
بهذا انه يقال كذا في الاعتبار الاول لانه لا يجوز
فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما
سبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر
والعاشرة لا غير محرم

9
يعني ان حذف الجزء الاخير في المركب الاول
يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله
يظهر المراد من الجزء الاول الذي اعرب لان
الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء
الاول من المركب الاول ومن المركب الثاني
فلاحترز عن الاحتمال الاول قيده بقوله
من المركب الاول وانما يعرب [illegible]
محرم

التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء
وحمراء وقد زاد بعضهم التاء في قولهم دجى وبتى وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمونث مثل حبلى وانت
وهو اي المونث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي
في مقابلته ذكر في جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل وناقة في
مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المونث الحقيقي اي
ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه
كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي
تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة
ولم يورد مثالا للمونث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا
اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المونث مطلقا حقيقيا
ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا
ابرازا لتانيث الفاعل في اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر
غير الحقيقي فانه يجوز لك الخيار في لحاق التاء وتركه والمثال لهذه
القاعدة لك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس
طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه

عن

عن لحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس
فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى
المونث الحقيقي او ضمير المونث اللفظي بقرينة قوله وانت في
الظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني في هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقوله بلا فصل لكان
احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل
ايضا لك الخيار في لحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضر
القاضي امراة وحضرت القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع
اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقي منقولا عما يغلب في
اشباهها نحو جاءت اليوم زينب لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا
ضميره فان لحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت
او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز
تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون والا الزيدون جاءت مطلقا
اي سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءت المومنات او مذكرا
نحو جاءت الرجال كحكم ظاهر غير الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال
وضمير جمع المذكر العاقلين في جمع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم

اذا جمعوا اسماً فان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاؤو
ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو ضمير المستكن فيه يجمعون
بالهاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع والنساء والايام
اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء
كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقرونة بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن
اي بالنون اما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له
واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام لانه لا اصل له في التذكير كالرجال
فصار اي صيّره فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا
لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث
لنقصان عقلهن كانهن جرين مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي
آخر مفرده بتقدير المضاف اليه او قدر بعد قوله ولحق نون مكسورة
مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم في مسلمان ومسلمين
كي لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف
حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي

عبارة عن حرف النصب

النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية
وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا
يلزم توالي الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف
التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللاحق او اللاحق
وحده او مع الملحق ولا بأس باشتمالها على لحوق النون وعدم دلالة
لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء
صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غايته ما في الباب ان يكون
دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مفرده مثله في العدد
الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله
تحت جنس موضوع له بوضع واحد مشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله
ما يماثل في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله
ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز
تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما
الطهر والحيض بل يراد بهما الطهران او حيضان على الصحيح خلافا
لبعضهم فان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب والام والقمرين
للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين وهما
القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء

لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم تناولهما
فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميان بالاب
وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فالتعبير مثل هذا التاويل
في القرءين ايضا لا يحتاج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه يجمع
لكل واحد منهما حقيقة قلنا تاول بالمسمى به ليحصل مفهوم تناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا اشتباه في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز
تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء
وجمعها وكذا علم اذا كان علما ادعائيا لابي بكر بتاول المسمى ثم تثنى
وجمع وكذا بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم
بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ان لا يذكر في تعريف التثنية
قولهم من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقته علامة التثنية في
بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه
التغيير لان حكم ما وراءه يعرف من تعريف المثنى فقال فالمقصور
اي الاسم المسمى بالمقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي
مقصورا اما لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان

بل هو ادعائي ... احتاج الى ادعاء كون الاب ابا ... تحرير

اي قال بعضهم ان بين الاعلام المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا دون ... الاعلام المشتركة ... لكثرة الاستعمال تحرير

كانت الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان
ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا فالرباعي
والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي
وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما
بان كان مجهول الاصل او عربية وقد امثل كمتيان في متى حيث جاء مبنيا
مالا او مما كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على
ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير
زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر
لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك
في قراءين اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو
قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث
كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية
للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت

يعني ان المراد به ههنا هو الثلاثي المجرد المقابل للرباعي والخماسي لا الثلاثي الاعم وقوله ... تحرير

يعني ان لا يكون المقصور رباعيا في الحكم انما هو بسبب كون المقصور

واو فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة
من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت اصله وقتت
واجوه وربما صححت فقيل حمراآن وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا اي وان لم يكن الهمزة اصلية
ولا للتأنيث بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق او طا
او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي
فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة في
الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فتشابهت همزة قراء فثبت في الصورتين كما في قراءة
وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فتشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الشرح
الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال
في رداء الاردان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان
بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد
ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكن قد تصحح بان

والمراد بالصورة الاولى ان علباء لان همزته منقلبة عن واو او ياء المزيدان للالحاق

اللغات كما فصّل في المفتاح واللباب فيما وجدنا منهم اثرا لما حكم
باشتهار ذه غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة في الكل
ياء وهذا اعم من ان يكون همز الاصل واوا او ياء وقد يحذف نونه
اي نون التثنية بلا اضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها
مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب
الاتصال والامتزاج فتناويان وحذف التاء التأنيث
التي قبلها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان
واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد
اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة
مفرد وتاء التأنيث لا يقع في حشوه وقيل خصي وألي مستعملان
وهما لغتان في خصية والية وان كانت اقل استعمالا منهما
ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع
المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع
على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي
المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي يتعلق بها
القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة

لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون
تلك الحروف متلبسة بتغييرها بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان
او الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة
اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دال او بهما على سبيل التنازع
وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغيير ما جمع
السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة التي صيغة لهذا وقوله دال
على آحاد جنس لتشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان
لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط
ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفردة خرجت اسماء الاجناس واذا قصد افراده فبقوله مقصودة
فاذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بحروف
مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فيتم تمايز الفارق بينه وبين واحده
التاء ونحو ركب مما هو بحسب ليس جمعا على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني
اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع الفرق
بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع
فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قلت ذلك

بحسب

نحو قولهم وفرقة المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام

اي سواء كان التغيير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف

لان اسم الجمع لا يجوز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل

بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع على انه لا حجر في الالتزام كون
الكلم اسم جمع ايضا واما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل و
باقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة
ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له في لفظه نحو ابل وغنم
فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما لفظ والواحد فيه متحد بالصورة
جمع لصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا
كان جمعا كضمة اسد وهو اي الجمع نوعان جمع صحيح ومكسر فالصحيح اي
الجمع الصحيح تارة يكون للمذكر وتارة يكون للمؤنث فالجمع الصحيح
المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او
ياء مكسورة ما قبلها في حالة النصب والجر ونون عوضا عن الحركة
او التنوين على سبيل منع خلوه مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل
الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او الآخر فقط او مع اللحوق على ان
معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء
بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في
المفضل عليه والكثرة في الواحد قبل ثبوت اصل الفعل اما ان

وهو جمع جمل

كما في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم

اي النوع الاول جمع صحيح والثاني جمع مكسر

يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من طيار واعلم
من طيار فان كان آخره اى آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة
كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة
وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالة النصب
والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع
الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان
آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة حذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل
الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم تغير ليدل الفتح على الالف مثل مصطفون
فى حالة الرفع ومصطفين فى حالة النصب والجر فاصلهما مصطفيون
ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جمع التصحيح
المذكر يعنى بجمعه جمعية ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا
من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل حيث
مسماه لا من حيث لفظ وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف
الجمع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى

الاشرف

اى بعد حذف الالف وقوله

اشارة الى علة الحذف يعنى ان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف فى الجمع لالتقاء الساكنين من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع محرم

اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى الاعم وبقوله محرم

اى اريد جعله جمعا وقوله

اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص محرم

اى لعدم تغير بناء مفرده

الاشرف اما ان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كامرأة او واحد
كاعوج علم الفرس لم يجمع بهذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن
التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون
خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام
وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف
فلا يمنع من جمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا
فتجىء صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة
قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر
الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر
يعقل اى له شرطان فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل تام والشرط
الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا
غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك ابا بانه مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء فانه لا يقال
احمرون للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان
معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث
ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك الصفة

اى عن هذا الحكم

اى فى هذا الحكم

مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه
وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل
في الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بتأويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح
وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مختصا
باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبرى
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا ملتبسا بتاء التأنيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو
حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما
في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ
منها سنين ونحو امثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله

اي ذلك الاسم المستوى
بان يكون جمعا مذكرا صحيحا
بان يكون جمعا مؤنثا
اي يستوي المذكر والمؤنث

فمن

فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه والمؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث
ما لحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط
الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي لذلك المفرد مذكر
فان يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا
يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع
بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط جمعيته ان لا يكون
مجردا عن التاء التأنيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات
فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا
على قوله وان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات
في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان
الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تأنيثها
غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر
العلامة وجمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه
واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير
بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغير

تقييد يكون لحصول الجمعية فلا يتصور ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد
حينئذ يلزم بعد الجمعية واما تغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك
التغيير حقيقيا كرجال وافراس واعتباريا كفلك كما مر وجمع القلة
وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال
كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا
كمسلمات وفي شرح الرضي انهما اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر
الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من اوزان جمع كثرة
اي جمع التكسير والقلة
يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر
مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر
اسم للحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي
او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان
يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده نحو جلست
جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ونحو الرجالية

مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاجزاء مفعولا
مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويتوقف
عدده الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي
غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال
وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج
اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل
اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني زيد ضرب
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو
اعجبني اكرام عمرو حالا او غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الا
بينهما لا باعتبار المشابهة فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع
مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا
مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير
الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا
ضرب زيد ولا يضمر معموله فيه او يكون الظرف معمول ما لم يسم فاعله
لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع

التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية
الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه ليس
فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه
اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار
قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر
الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيدا
لان النسبة الى الفاعل غير مأخوذ فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و
يجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى شبها
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة
بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اى اعمال المصدر ملتبسا باللام اى بلام التعريف
قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على
ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك
على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات فى القران شيء

من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل ومفعول صريح بل قد
جاء عاملا فى حرف ظرف نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء وان
كان اى المصدر مفعولا مطلقا جاز فيه غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجود القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا
وشكرا له وحمدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة
وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي
قوله فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر للمصدرية الخ
ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجملة المعترضة لبيان بعض
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما
اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل
به اى لذات ما قام بها الفعل ولو قال من قام به الفعل لكان اولى لان
ما مجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدث بنوع الحدوث
تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال المصنف

قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدود وغيره من اسم المفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدى
الصفة المشبهة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظا
ان اسم التفضيل داخل في الطبع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به
وطرق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له
اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام
به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف الشريف
المص والسند والفراع اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسنده
اخراج الصفة المشبهة الى ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به
شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة و
يحدس منه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد
ان يلزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر واجعل احكام
صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما بعناه

لانه معنى ليس لمن قام به وقيد بمعنى الحدوث ليخرج الصفة المشبهة

ان

ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل
وبائع واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على
هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن او احسن وضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه
او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي
مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة مضمومة او لا وقع
كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو متدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
ويستغفر فيما وضع موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل حرف فيسمى الميم ايضا مثال يكون لكل حرف فيسمى الكسر ايضا
مثال فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله
اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى
مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين يكون هو ايضا كذلك
وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معتمدا

او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي بشرط
يشترط عمله من بين زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيا
نيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لمشابهة المضارع فيلزم ان
يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد
بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل
بمعنى الماضي كأنه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كأنه
موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه
اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال
ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه او
جاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه
او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما
النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي
بالفعل اولى فازداد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان
وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اي اسم الفاعل المتعدي
اي الزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت

وذات الشمال

لو اطلعت عليهم لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا

الاضافة

الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة
معنوية لفوات شرط الاضافة مثل زيد ضارب عمرو امس
خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده
سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها
عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها فهو يجوز هذا وتمسك الكسائي بقوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد تقدم الجواب عنه فان كان
له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر
اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس
فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه
فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على
اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه الآن او غدا لانه
فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم
ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى
اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
كضروب وضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم

اسم مفعول لاسم الفاعل

ادخال اللام

وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى اسم الفاعل فى العمل والاشتراط بالشرط
به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد الاسم الفاعل واما
اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت
للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا والمثنى والمجموع
من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منهما مصحح كان او مكسرا
مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل والشروط لعدم تطرق خلل
الى صيغة المفرد من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف
النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول
له الحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول
الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة واما على
تقدير التنكير مثل فهل انتم لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام حتى لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من
فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه الفعل اى لذات ما من حيث وقوع

الفعل

الفعل عليه كمضروب موضوع لذات وقع عليه الضرب واعتذار
عن مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الاسماء
المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل
والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل
او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير
فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط
وصيغته من الثلاثى المجرد على وزن مفعول ومن غيره اى من غير الثلاثى
المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر نحو مخرج لخفة الفتحة وكثرة
المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى حاله وشأنه فى العمل اى عمل
النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على
صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحكمه واذا
كان معرفا باللام يعمل الماضى ايضا وهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل
ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من
فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بين لمن
اى لذات ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو

لا يقال انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا اخر هو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل وافيه

قايم وذاهب مما يشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه يشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضمها اى صار الرحيم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة اسم الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجى صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تجاوز فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة مصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيفاد كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة

عليها

عليها ليست موصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وتسمية كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ونحو ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين ومعمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنها اى عن الاضافة واللام فهذه الا ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول على الفاعلية اى المعمول فاعل للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعرفة وعلى التميز اى جعله تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا

حسن وجه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية ونصبه
على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجه بالاضافة
فهذا التركيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك
اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجهه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة
ثلثة لحسن الوجه بادخال اللام على الصفة ورفع وجه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعولية او جره بالاضافة وانما عبر الاسلوب
بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة
لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة
ذات اللام لحسن الوجه بالوجوه الثلثة لحسن وجه ايضا بهذه الوجوه
وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة
المجردة لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب
فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها
مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان احدهما
ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف

بواسطة

بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة فى الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة
او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام
او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادة التخفيف
بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف
لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف
فى صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى
معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه و
جميع البصريين يجوزونها بقبح فى ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا
الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن
منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين

قوله ما عبارة من التخفيف يعنى انتهى

ولا يتعرض لاغتنائها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر
الى حصول شيء من التخفيف في لفظه وهو حذف التنوين والبواقي في
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من
تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها
وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن الوجهه و
حسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة لا نقصان وما كان فيه ضميران منها
احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير حسن
لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها
قبيح لعدم الارتباط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير
ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا

ضمير

ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعلها ولو كان فيها ضمير
يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان
الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك
الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعها والا اي
ان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصبه وتجره ففيها ضمير الموصوف
ليكون فاعلا لها فتؤنث انت الصفة بتانيث الموصوف
فتقول هذه حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا اي الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل
الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين اي اسم الفاعل لغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول
لغير المتعدي ايضا الى مفعولين لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى
مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك مقام الفاعل
فيبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما
ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله وينصبانها ويضافان اليها نحو زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب وبنصبه وجره واذا كان

متعدد بيان لا يجوز اضافتها اليها ولا نصبها لئلا يلزم
الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه
وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوبة تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم
التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
اعني ما جا للفاعل وما جا للمفعول بزيادة على غيره في اصل
ذلك الفعل والبا في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف
اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات
وقوله لموصوف يخرج اسما الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسما وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمونث وان كان

بحسب

بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشرر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حيث ثلاثي
لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن البنا اي بنا افعل وفعلى منه
اذ البنا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على
تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع فيه الزيادة على
ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا
يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه
الحروف الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي المجرد او
بعض حروف الرباعي المجرد كلها اصول او يكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي
مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل
لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل
ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة والعور
وهذا التعليل انما يتم في التعيين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة

اي لا تقبل

يتقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل
المشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان
قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد
زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد
ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا
مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه خرج على هذا التقدير اشتق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان
المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فيه
ثبتة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق
من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل
وابلد ممن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا

يقول

القلادة بالكسر بوينه دقدكز بوغنق جمع قلائد كلور اختري

الابله احمق قانشلر ودخي كمزكوزلو كمسنه اختري

١٦٤

يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل
حيث قال ينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل
لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما فيما يطرد لكثر فيقصد الالتباس
على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى
هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وجه يستعمل بالاضافة او من او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه للتفضيل
الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره
مع من والاضافة ظ واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه
يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا
او حكما كما اذا قلت شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي
الشخص الذي قلت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في
افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل

فاعل كثير

فلا يجوز ان يجمع بين اثنين منهما نحو زيد الافضل من عمرو والا
يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم
حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لغوا
الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز
ان يقال في مثله ان المحذوف وهو المضاف اليه نحو اكبر من كل شيء
او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم
التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اي اصل زيادة موصوفه المقصودة به على ما اضيف اليه
اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع
افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله
بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب المفهوم
اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من
استعماله تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل
زيد افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا
المعنى يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه

والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اي اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش وافضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغدادي اعلم مما سواه وهو مختص
ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف
اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل ان كان موصوفه شيئا او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الز
اوهند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه
افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه
مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل صفة له نحو الزيدا

افضلا الناس او الزيدون افضلوهم وهند فضلى الناس
والهندات فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته بما فيه
الالف واللام فى كونه معرفة واما النوع الثانى من نوعى اسم التفضيل
المضاف وهو الذى تقصد به زيادة مطلقة والقسم الموصوف باللام
منه فلابد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لزوم مطابقة الصفة لموصوفها
مع عدم قيام المانع وهو امتزاج معنى التفضيلية لفظا او معنى
لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذى استعمل بمن
مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية
والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه
بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينهما وبين باب لعم فكانه تمام الكلمة
ولا يعمل اسم التفضيل فى اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
واما خص المظهر لانه تعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف
لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل واما خص بالفاعل
لانه لا ينصب المفعول لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او
مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فناصب دال على الفعل الخ
قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من

يضل

يضل عن سبيله واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا مطلقا
لان الظرف والحال يكفيها رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم
راكبا والتمييز ينتصب عما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما
يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو
لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه
لما كان هو الاصل فيه وهو ما استعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
تقاعد لمشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم
التفضيل صفة اى وضعا ثبتا وهو فى اللفظ لشىء معتمد عليه
بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب
مشترك بين ذلك الشىء الذى اعتمد عليه وبين غيره مفضل
ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشىء الذى
اعتمد اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار
تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا و
باعتبار الثانى مفضلا عليه منفيا من بعد من لكان او حالا عن اسم
او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشىء الذى ثبت له
اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين

عاين زيد مفضل باعتبار عاين الرجل مفضل عليه باعتبار عاين
زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ تابعا لشيء وهو في المعنى
لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب
حتى تنبه عليه انه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة
اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمرو وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب
مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن في عينه من كحل عاين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد تارة
بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه لئلا يخرج عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا
يكون بمعنى الفعل لانه احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل
في المواد الاخر بمعنى فعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل وجهان

احدهما

احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد
انه ليس احسن كحل عاين بعد فيبقى اصل حسن كحل عاين رجل مقيسا
الى حسن كحل عاين زيد اما ان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة تاباها مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن
عاين كل واحد الكحل دون حسنه في عاين زيد فيكون احسن مع النفي
بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن
وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة
او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فيرجع المعنى
الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عاين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد
بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة على شيء ما يساويه
مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن
الزيادة فانتفى الزيادة فيحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل عاين
رجل دون حسن الكحل عاين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان
زوال الزيادة التفضيلية بالنفي مقتضيا جواز عمل اسم التفضيل في

في المظهر حتى ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه
منه زيد جائز اي جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين
فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين
بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال
بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال
بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه منه زيد فان المفضل والمفضل عليه
فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان
يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن
بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا اجنبيا بين احسن وبين معموله اي
بين ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من هذه الحيثية
فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية
ولا يخرج عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدا
والظاهر اذ العامل في الحقيقة هو معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما
اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا منه فانه معمولاته من حيث
انه اسم تفضيل ولو قدم منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين

احسن

احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد
ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل
في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا
مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا
المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان
اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر (جواب لما)
عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا
التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه
المسئلة ويطبق لبعض الصور عليه فقال ولك ان تقول ما
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد باقامة من عين
زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة
في لو رفع لفظ العين من البين واكتفي بمن زيد لكان اخصر مع
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل
هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ
يتعدد الكحل ح فان قدرت على اسم التفضيل ذكر العين الذي

كان الكحل فيها مفضلاً عليه فلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رأيت عيناً احسن فيها الكحل منه في عين زيد
فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره عيناً
مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او
تقول معناه ما رأيت عيناً كعين زيد في كونها احسن فيها
الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل في عين زيد حسناً
غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو
رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية
مع مجرورها مقدرة فيها ايضاً كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كعين زيد قولاً
يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ مماثلا لما هو مبتدأ
المماثلة وترك موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام
بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله

مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا

لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع

والمستغنى

واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة تمشي وادي السباع
الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتئية من ابي او اتى
كالتحية من حيي او حي وهو المكث والتأني وساريا من السرى
وهو السير في الليل فقوله ارى اما من الرؤية البصر او من رؤية
القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال
منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد
من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية و
اقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والضمير المجرور عائد
الى واديا وركب فاعل وجملة اتوه صفة له وتئية تمييز عن
نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيانا تئية
واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول المسند الى ضمير واديا
والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه
وما في ما وقى الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول
والمستثنى مفرغ اي واديا اقل في كل وقت الا وقت
وقاية الله ساريا فقوله مررت على وادي منسوب الى السباع
لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين اظلم

الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت
الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا اي سايرا بالليل على الافات
والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه منهم كوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع وفي
تسليم المص الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار
حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم
بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن
في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة لقوى الاستقلاله
بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في
نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر
في وجه ظهور ارجاع الضمير الى ما دل كي لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على
ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان

وثالثها

بحث الفعل مطلب

وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما
معنى حرفي بواسطة لملاحظة طرفيها فلا تستقل بالمفهومية فالمراد
في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف
لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج
به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة
لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي من
خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى
الحال او لتقليل الفعل المضارع او لتحقيقه وشيء من ذلك لا
يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول
على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد و

الثاني في تعريف الفعل

وانما قال السين بالالف واللام لان السين يجيء على خمسة اوجه سين الاصل وسين الزيادة وسين البدل عن صاد وسين الطلب وسين سوف فسين الاصل مثل يجد وسين الزيادة مثل استطع وسين البدل عن صاد مثل قوله تعالى اهدنا السراط المستقيم وسين الطلب مثل استخرج واستغفر وسين سوف مثل سيجيء فعرف هذا مع الالف واللام

ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او للطلب
او للنهي عنه كلا للنهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط
وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما اختص بلحوق تاء التانيث لانها تدل
على تانيث الفاعل ولا يجيء الا بالفعل فاعل والصفات استغنت
عنها لما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها
فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تانيث احتراز عن
المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد نحو تاء
فعلت الضماير المنفصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه
تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يجيء الا بالفاعل
والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد
نوعي الضمير احترازا عن لزوم تساوي الفرع الاصل وخص البارز
بالمنع لان الكلمتين اخف واحضر فهو بالتعميم اليق واجدر
الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من
الدلالة على زمان قبل زمانك لا على الذي زمانه قبلية
ذاتية حكمون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان
على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان

يكون

اي لابد

اكسك قلندي

اي پرد

ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع
الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض بمثل لفظ امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب وجعله بان ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي بني على الفتح
لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون
الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء نقول
ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح
فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على
على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد
الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح
ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا
كرموا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نأيت
اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف
التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع

يلس فيعل

مباحث المضارع

ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه باحدهما عطف
على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا و
لتخصيصه بواحد من زمانيه الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين
فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما
كان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف
المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى
المضارعة في اللغة المشابهة وهي مشتقة من الضرع كان كلا
الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلك الحروف الاربع للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له اي للمتكلم اذا كان مع غيره واحدا كان
ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن
والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا
وللمؤنث الواحدة والمؤنثتين غيبة اي حال كون المؤنث
والمؤنثتين غائبات او ذوي غيبة والياء للغائب غيرها اي
غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غير
اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم

يعر

172

يعر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة
فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى
لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي
اي فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج و
مفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل ينصر ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي
غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في
قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم
يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع
مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد
لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم
دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة
ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا
لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه
اي المضارع رفع ونصب يشاركه الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم
والصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخر حرف علة المجرد
عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل

يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد المذكر الغائب وتضرب في موضعين
في الواحدة الغائبة المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حالة
الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة
لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم
يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك
في خمسة مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اي بحذف النون
حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في
الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا اه والمضارع المعتل الآخر
بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب
لخفة الفتحة كقولك لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو
والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب
لها كقولك لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة

والفتحة

والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى صح
والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء
كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر عن عبارته وذلك مذهب
الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في
زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون
كالاسم فاعطي السبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع و
ذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع
لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي
نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه
موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره صح
فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين اي فعل واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم

اي مع تقدير الفعل فعلا الذي هو طالبه في الفعل

السببين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم واما
عدل عن الكل لما جى فى باب افعال المقاربة انشاء الله تعالى
وينتصب اى المضارع بان ملفوظ ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش فى
اى شيئ وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله
اذا ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن
المضاف اليه وكى وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها
وبعد لام كى نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهى اللام الزائدة
فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة
جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمكة
وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان الواو
والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف
الاخبار على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم
من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة
منك فاكرام منى اياك وفى لا تاكل السمكة وتشرب اللبن لا
يكن منك اكل السمكة وشرب اللبن معه فان التى ينتصب بها

المضارع

المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال النصب بالفتح ومثل
ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التى
تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هى ان المخففة من المثقلة
لان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف ان الناصبة فانها
للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد
العلم هذه اى الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته
على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوعه كليهما فجرى
فى ان التى بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى
معنى لن نفى المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون
فى قوله تعالى ولن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان لن
تقتضى التابيد وحتى يأذن لى الانتهاء واذن التى ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى ان لم يكن ما بعدها
معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه
سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع

اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وحينئذ لا يمكن ان الآتي الا مستقبل
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن حدثك
اذن اظنك كاذبا او كان حالا كقولك لمن حدثك انا اذن اظنك
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقول اذن مبتدأ وقوله اذا
يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ كما اشرنا اليه وقوله اذن تدخل
الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات
اخواتها الآتية لكان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين
اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن
بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف بالاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعيف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي
ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا

او

او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي السببية
او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال
حتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر
الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى
بمعنى كي او الى الاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر
زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا وكسير
حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها
تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان
الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون حتى زمان التكلم
بعينه وسيجيء بيانه او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول
كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية
للحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول حينئذ هذه الواو
وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعدها
حتى في هذه العبارة مرفوعا في حقيقته على ما كان عليه وحكايته
في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف
ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ

بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل
خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما يتوهم بعضهم فيرتفع اى
ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون
ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات
الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن هذا مثال
لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ونحو
اى ومراجل صدر من الآخرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف
ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها
فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان تجعل كان فيه
ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها
عما قبلها فبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا
الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه يجب ان يكون ما
بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها
وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب وصح وجاز فى وقت حصول كان التامة
نحو سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الآن

لانه معطوف عليه برقيد مقيد الاسم معطوفه قيد ملتزم لازم در

ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى
هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان
يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز
فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحيته
تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه وفى بعض النسخ هكذا
وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى
هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله
ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى
التى تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت
لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التى
تنتصب المضارع بعدها هى لام تأكيد للنفى بعد النفى لكان لفظا
مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا
جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل على حذف مضاف من الاسم اى ما
كان من صفة الله تعذيبهم او من اهل الظلم اى ما كان الله ذا تعذيبهم
او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم والفاء
التى تنتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها

لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية ما
قبلها في بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على
السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية
لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اى قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه من
النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة
فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك
شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء اللهم اغفر لي فافوز
ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه
اى هل يكون منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا
اى ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه اى ليت لي ثبوت مال فانفاق
مني ويندرج فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة
خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل

[illegible]

تغيير

عليها

عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر المعطوف على مصدر متوهم
مما قبل الفاء واما نحو ما انت تاركي فمنزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
جاءت دون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينتصب بها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين
احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها في بعدها والا فالواو
للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك اى ما
يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة والامثلة
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء الى الواو كما تقول مثلا زرني
واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
وباو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان و
الا ان شرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان
المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم
تقدير ان بعدها تكرارا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اى الى ان تعطيني
او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى
لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتاويل
مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقي

والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فهي
عند اشتراط ما ذكر من الشروط الصحة تقدير ان بعدها فينتصب
المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم
ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء لكنه
مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان
اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط
معنى الى ان وقيل يكون مجرورا معطوفا على حتى في قوله وبان تقدره
بعد حتى وظاهر انّ هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
مقدم ح
بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما
ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان
خصصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب
ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر
ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع

ما الحق

ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع
الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وتذهب لان هذه
الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب
زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها لغلبة
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم
تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الا
غلبت فيها ان تستعمل بمعنى كي وحتى بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
اي بمعنى كي
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما
اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها
ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان كراهة
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم
ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا مع عدم عمل
لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل
مع الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى في رواية النصب

هذا

ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها

ويجزم اى المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعمل

في معنى النهى احتراز عما استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات

تجزم فعلاً واحداً وكلم المجازات اى ويجزم المضارع بكلم المجازات

اى كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف

ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اى كلم المجازات

ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان الفعل المضارع

مع ما واما بدونها فلا وابن ومتى وبهما تجزمان المضارع مطلقاً

سواء كانا مع ما اولا وما ومن واى وانى واما الجزم المضارع

مع كيفما واذا فشاذ ولم تجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما

فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان

معناه على اى حال وكيفية تقرا انت انا ايضا اقرا عليها

ومن التعذر استواء قراءة قاريين في جميع الاحوال والكيفيات

واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي

هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة

عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وستجيء بيانه

ان شاء الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي

المضارع

وبصدارته جاز الفعل لا يبعد

المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ما هو اقرب اعني

ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في هذه القلب والنفي وتختص

اى لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضي من وقت

الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه

الندم اى عقيب ندم ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى

وقت التكلم بها واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افاد

استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى

وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل

نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم

دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن لما تضرب

كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة

قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع

اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما

يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه

الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيه لام

الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد

الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا

فليصلوا وثم ليقضوا ولا الناهي هي لا المطلوب بها الترك
اى ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اى لا الناهي
التي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا
او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعل لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اى لجعل الفعل الاول سببا
والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازات ما يدخل على شيئين
لجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشيء
سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية
الشيء للشيء بل ملزومية الشيء بشيء وجعل كلم المجازات دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا
ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يورد هما
في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان
تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام
مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة
بينهما اظهار المكارم الاخلاق يعني انه بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويستعمان

منها

اى بذان الفعلان اولهما شرط لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط مضارعا ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع
صلاحيته للعمل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اى فيه
الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادات الشرط والرفع
لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان
اتاني زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم
اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان
قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كانت قميصه قد من دبر فصدقت
اى فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه
لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا به عن الربط كقولك
ان اكرمتني اكرمتك فان اكرمتني لم اكرمك فانما قال بغير قد ليخرج عنه
المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان

اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه فان
كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان
منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حسب
فيه الفاء لعدم تأثير ادات الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان
بالفاء وتركها لان ادات الشرط لم توثر في تغيير معناه كما توثر
في الماضي فيوتى بالفاء وان اثرت في تغيير المعنى حيث خلصت
لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن
نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم
الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين
فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان
اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني
اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لا تاثير
لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية
او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما وبلن او لن
الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف
الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وقد يجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة
الاسمية التي جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء

مفعول فيه

وقعت مع

لانها

لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فهما بمعنى الفاء التعقيبية ولكن
الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
اذا الشرطية مختصة بالفعل فاختصت هذه بالاسمية فرقا
بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعل يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم
ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال
انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون
مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له حتى يقدر ان
مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
جزاء له وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل
على الطلب والطلب غالبا متعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة فيكون
ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع وافيا
بعدها بتلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان

مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاءً فيجزم بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فايدته دخول الجنة وهو سبب لها وقصد اداتك السببية
فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاءً له
فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر
تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا
تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده
فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار
وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة
الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما
اذا لم يقصد لم يجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان
صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثنى فيمن قرأ يرثنى
اى وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون
اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون المثلة الماضى والمضارع

المضارع

المضارع ويريدون صيغتهما وفى بعض الشروح انما قال مثال
الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى
المعنى المصدرى ايضا فاراد النص على المقصود وهو فى الاصطلاح
النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف فى شرحه
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او
متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه
يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب
والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثله قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم
آخره اى حكم آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء
على السكون لانتفاء ما يقتضى الاعراب وهو حرف المضارعة لان
مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه فى الصورة حكم
المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه بما فيه الامر من المجزوم معنى
اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما
تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب
الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد

من حيث ان كل واحد منهما يطلب فعل

اى وجد

حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن لتخفيفه وجعل ما بقى
امرا تقول فى تعد عِدْ وفى تضارب ضارِبْ ولم يذكر المص
هذا القسم لظهوره وان كان بعده اى بعد حذف حرف المضارعة
حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما
يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال
لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان
كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير
الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة مكسورة
فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم فى مثل اضرب التبس بالمضارع المجهول من الاضراب ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم فى اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لا
لالتبس بالماضى الرباعى نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده
فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة
اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم
الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اى الفعل

المفعول

المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة
او على حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان
يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفاعل
اليه بيانية هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى
اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ
واُعْلِمَ واختير لهذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له
وزن غريب لم يوجد فى الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن
فُعِلَ بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة
المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة فى
اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر
من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهد وتدحرج
لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت ودحرجت
خوفا للبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى ومعتل العين
اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد علينه مثل طوى وروى من

اى الفعل ما لم يسم

التخفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في
يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر
لزيادة غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وبتبعية
ذكر معتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما
ذكر ان الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من
العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار ابيع وقول فابدل
واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام
وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان
تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها
نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف
المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من
الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء
وجاء الواو ايضا على ضعف فيقال قول وبوع بالنقل بالاسكان

ذالك

وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب
الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال
نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاثة فيه اذ تبين وقد فيهما مثل
قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس مثل قيل
وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما
استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما
اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء
اذا كان واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان
اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه مضارعا
ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويتجرج ويستخرج
ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة
ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت
او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام
لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي
ما المتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل
يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكون نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور

من الثلاثي المجرد بالماضي المجهول من معتل العين

قيل لو قال المتعدي ما لا يمكن تصوره الا مع متعلق غير الفاعل لكان اصوب حاشية

حيث اخرج المحذوف اي ونسبة الفعل المتعدي او هذا بيان الفعل المتعدي هندي

والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل
وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به
فان التعلق بنسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان
فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله
بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول
فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي
بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات
جايز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا
وبتضعيف العين نحو فرحت العين زيدا او بالالف المفاعلة
نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت
بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما
عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري
بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة

متعديين

متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد
مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر
وهي انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا
في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة
اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى
ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها
كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز
تركهما معا افعال قلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا
وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى
الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت
وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن
وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم
تدخل اي هذه الافعال على جملة اسمية لبيان ما هي اي تلك
الجملة خبر عنه الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما
اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما

ما تنشأت هذه الجملة عنه حتى تكلمت بها واخبرت
عن قيام زيد اما هي العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فهو لك
ظننت لبيان ان ما تنشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن و
كذلك البواقي فتنصب اي هذه الافعال الجملة بين اي جزء
الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها
ومن خصايصها هي جمع خصيصة وهي ما يختص بشيء ولا يوجد في
غيره اي ومن خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ
وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف
احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد
ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في
قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوط من تحت بنقطتين اي
لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على غراتك انا
ظالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جاز عاين فحذف

جاز

جاز عاين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه
يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير
من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة
بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما
نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة اذ من
المعلوم ان الانسان لا يخلو عن العلم والظن واما مع قيام
قرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
صحيحا ومنها اي ومن خصايص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قايم
او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين
لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو
ظننت زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على
تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني
وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير

التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير
التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير
التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم
احسب زيدا او بين معمولي انّ نحو انّ زيدا احسب قايم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء
في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تأخرت يعني عنهما وانما
خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع انّ ايضاح خصايص بتنوعه
وكثرة وقوعه بخلاف [redacted]
لعدم صحة مثل زيد علمت قايم اى زيد قايم في علمي هذا مثال
التوسط ومثال التأخر نحو زيد قايم علمت ومنها اى ومن خصايص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما
سيجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها و

قبل

وانما قال الاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم ايضا فتنبه

وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم يعلق نحو أعلمت زيدا ...

١٦٧

اللام اى لام الابتداء الداخلة على معموليها نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال حرفيه بالمقايسة
فمثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال اللام نحو علمت لزيد
منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لانها تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها
بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر
معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من
قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق
لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على
الزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند
انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزئاها
على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا والفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز
لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى

ومنها اى ومن خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فا
علها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ
واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم
يختص جواز اجتماعهما بفعل دون فعل نحو اياك ظلمت مثل
علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في ساير الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول متاثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا
فقصد مع اتفاقهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ومن
ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول
فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل
واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما
افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في
الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة
فاعلا ومفعولا به وحملا اجرى مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني

اى في الجملة الاسمية

لانهما

لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك
اجرى رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيها جواز
كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اى ولبعض افعال القلوب معا
عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاولى
وهي اما العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا
متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت
ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت اى تحملت
يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا ثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت
زيدا اى اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
نقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس الشئ من غير حكم
عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت
حالته ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت

فظننت بمعنى مفعول علمهم

مباحث الافعال الناقصة

تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراد
ان لها معانى أخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت
وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم
والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها
كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل
على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى
هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة
لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت
له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة فى الموضوع له فى الافعال
الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة
على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك
ان الكلى جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

عنه

على صفة كونه عالما [illegible]

89

عنه فخرج الافعال التامة ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الا
فعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف التامة
فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الا
فعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة كان وصار
ح واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح
وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح و
وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام
وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر ولفظ
انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
كما تقول تتم هذه التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل
ت زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا وقعد اى جاء فى قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من القراءة
لفظة
وكونها اى لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير
فيما جاءت يعود اليها وانما انثت باعتبار خبرها كما فى من كانت

غفلت غرارة مراد

امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت
ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة
كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا تجئ وزجاء وقعدت
الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال
وما كان نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء
الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال نحو
اثره المترتب عليه نحو صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه
اي اثره المرتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية
اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر وهو
غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه فترفع هذه
الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لتشبيهه بالمفعول
به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة
لثبوت جزءها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي
دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد
فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله
لثبوت جزءها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من فصل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو تقسيم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر

المطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا فيكون فيها ضمير
هذا ايضا عطف على قوله لثبوت جزءها اي كان تكون
ناقصة تكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة
بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف
على قوله تكون ناقصة اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة
وهي التي وجودها وعدمها سواء ولا تخل بالمعنى الاصلي كقوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو
في المهد حال كون صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس
المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة
استطرادا لجمع المعاني لانها وصار للانتقال اما في الصفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار
الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان
او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا
او من بكر الى عمرو ويجئ بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول

وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان
العداوة تستحيل مودة وقال فبالك من نعمى تحولن ابوسا
واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول
عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد ضاربا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون
الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالين
الآخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى
زيد غنيا اى صار ولم يرد انه صار فى الصباح او المساء
او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول فى هذه
الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا
فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجى هذان الفعلان تامين
نحو ظلت بمكان كذا وبت بمبيت طيب لكن لما كان مجيئهما تامتين
فى غاية القلة جعلا فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين و
فصلهما عن الافعال الثلثة السابقة واضحى وعاد وغدا وراح

فهذه

فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار
وتامة فى مثل قولك اضحى او عاد زيد من سفره اى رجع
وغدا اذا انطلق فى وقت الغداة او راح اذا مشى فى وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها
فى مقام الاجمال وكان الاوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا
لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب وطوى بها اضحى
وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم
الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا
من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اى
زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعنى ما زال
وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال
لفاعلها قبل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما على
حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات
منذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله
عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته
وصلاحيته للامارة وافادتها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ

في معنى هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلاً ويلزمها اي بهذه الافعال الاربعة
اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواتها عليها لفظاً
وهو ظاهر وتقديراً كقوله تعالى تالله تفتؤ فانه لو لم يدخل
ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود
منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان
لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان فلا بد هناك من حصول كلام
يفيد فائدة تامة الى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل
انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبره لفاعله احتاج الى وجود
كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف
فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالساً
اي اجلس ثبوت مدة جلوس زيد فما دام لم يشفع بما دام لم يقترن
باجلس ولم يجعل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرية مع النفي فانها مع اسمها واخبارها كلام مستقل

بالافادة

بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون
الجملة حالاً اي في زمان الحال اي حال التكلم مثل ليس زيد قائماً اي الآن
وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقاً
ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائماً الآن
وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان
المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم وهذا
مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال
الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيه الا تقديم المنصوب على
المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من
الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل
قولنا لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخر
عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن
جانب العدم فقط ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم
وحينئذ يجوز ان يكون واجباً كالمثال المذكور وهي اي الافعال
الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك
الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلاً لكونها افعالاً وجواز

تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال بقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما
نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت
مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر وفي جانب
هذا الحكم خلاف ناشئ لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب
المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في
غير ما دام لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم
ما في حيز النفي حينئذ وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة
ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والزجاجي على انه لا
يجوز [illegible] للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون
وسيبويه والسيرافي والفارسي يجوز بناء على انه فعل وجواز
تقديم معمول الفعل عليه ومن الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة

هنا

يجوز بناء على انه ليس

عطفا على بناء اي المبرد الى اخره وثانيهما اي السيبويه

ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان
يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه بوقوع الخلاف
منها من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع لدنو
الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك
الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى في
قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد
بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او
وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول
بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراق الخبر على حصوله
للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول
الخروج لزيد بحسب ذلك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذه فيه وشروع في
الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى فال

تو

اي طفق يخرج

سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا
يتصرف فيها فتقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان
يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
بمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد
اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج
بتقدير المضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في
جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا
عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر
لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء
فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا

مما

مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام
الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشارح
الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوعا فقط وهو ما كان منصوبا في الا
ستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر
فانه قام مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على مرفوعها
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى و
يخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيدا اسم عسى وان يخرج خبره
مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى مستكنا فيه ضمير زيد
وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة وقد يجرد
ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فيقال
كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان
كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان منه دون الاستعمال
الثاني لعدم مناسبته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج
والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يخرج
مجرد عن ان لدنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فلا
عليه اسم لحضن كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر في الحال باعتبار احد معنييه خبر عن ان لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان
عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي كل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي
كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول
الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون
للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي كقوله تعالى
وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل
فذبحوها واما في المستقبل فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم
يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس
الهوى ولتسليم تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو

لا

فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤوه ولما غيره تخطئتهم
واجيب عن الاول بان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء
الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل
على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين
انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة
بعض الفصحاء الذين خطؤوا ذي الرمة وذي الرمة في تسليم تخطئته روي
عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
في عزه قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة
في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم
يكد يراها وانما هو لم يراها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد
وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونها تمسكا في الدعوى
الاول بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه في الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل على
يكاد انتفاء على قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي
الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن

عنبسة [illegible] من علماء العرب
عصام

لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت
وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر
وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ
في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق
يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس
اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه
الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير
ان تقول طفق زيد ياخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال
الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اشرع عطف على قوله
طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل
استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء
زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر
النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف
للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما
وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره

وانما لم

لانشاء التعجب

وانما لم يكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا نحو عسى فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء لان هذه الافعال ليست
موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع
لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد
النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب اولما وضع لا
نشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب
ما افعله والاخرى صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط
ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا
يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي
افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنى الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل
الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد
مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل
لا يمتنع بنائهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف
فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جايز فيهما على الصيغة

التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتأخير اي تأخير
جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير
بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام
يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيد
احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما
لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره فلو اكتفي باحدهما لكفى
واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل
واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد
فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العاملين
والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى
الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب
قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان
مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم
الى الآن لم ينقطع بزمان المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ
اي على ان يكون المصدر بمعنى اسم مفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف
وفي بعض النسخ فابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة

ای تقدیم تأخیر

وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره ح

ناسب

ناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عنده وما بعدها اي
بعد ما الجزم باب شتر اخبر ذا ناب موصولة اي ما موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء
عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي
وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه
وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين
واما افعل بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا
فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن
ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل
لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى
صير ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية
اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان
يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج نفسه
اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد
بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن كانه قيل يا محسن

شتر مبتداء اخبر فعل ماض وهو
وذا مفعول اخبر وذا ناب مضاف اليه
لذا واخبر بالجملة خبر المبتداء

فكانه قيل صفه بالحسن كيف تثبت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة
عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم
فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم
وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد
في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع
لغات احدها بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل
باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر
الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد
بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان
عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين
ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد
الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدا ويكون مضافا الى
المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او
بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وعلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة

اومعرفة

او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد
او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى بشيء منصوب المحل على التمييز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة
بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة
لان مخصوصة بالمدح اي نعم الذي فعله هي الصدقات وقال
سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم
الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة
وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح والذم وبعدية تاخيره بحسب
الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في
المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ وما قبله اي الجملة الواقعة
قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام
تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف هو مخصوص مثل نعم الرجل
زيد فزيد في مثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر
مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من
هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط
صحته وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقته الفاعل او محا

اي لفظ

بقة

الفاعل اياه في الجنس حقيقة او نا ويلا وفي الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست
المراة هند وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المراة هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين اشبها الحروف فلم يجب الالحاق العلامة بهما وقوله
تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال مقدر حيث وقع
المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين
كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله
تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى
فنعم الماحدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو
اي حبذا مركب من حب الشيء اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله
اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا عما هو
عليه ولا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا

او مونث

او مونثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه
اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه
تمييز على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث
وحال
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد
راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين
او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في
التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه
فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى غيره
اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه اي لا
يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح ان لا يحكم عليه او به بل لا بد
في ذلك من انضمام امر آخر ومن ثمه اي ومن اجل انه يدل على معنى في
غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعين معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر
ما وضع للافضاء اي الايصال فان معنى الافضاء الوصول وما عدي

بفعل

بالباء اصار معناه الالصاق او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان
اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم
كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت
هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه
الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها
فيما يليه الجر وهي اي الحروف الجارة من والى وحتى وفي ذكرها بصدد العدد
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام
ذكرهما باسمهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها
حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو رب اي الواو التي
تقدر بعدها رب في عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي
تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا للاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل

لان

لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو
سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته
الابتداء ان يحسن ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت
من البصرة او نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ التجئ
اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجيء من للتبيين ايضا
اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
اي الذي هو الوثن الاوثان استقام المعنى والتبعيض اي وتجيء
من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه حرف جر زائد
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد
وصح جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلا
لهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم زيادة في الكلام الموجب
متاول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فا
جاب بقوله قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي

مقابل

بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان
قلب المخاطب مسند اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلاً
كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك
اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت
الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اعني حتى بالظاهر اي باسم
الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس
الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه يجوز
دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية
مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على
جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر بالمجرور بالباء
بهذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد
اي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة الفاعل في
صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت

الفرس

الفرس بسرجه اي مع سرجه ولا يلزم ان يكون السرج حال شراء
الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو
هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب
عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال الفعل الى معموله بواسطة
حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها بالحرف دون
دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد والزائدة في
الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم
والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب فانها تزاد في
الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الا
ستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال
لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة شيء ذهنا نحو
ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول

نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى
ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب تالله دره الاجل وانما يستعمل
فى الامور العظام فلا يقال تالله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى
لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر
الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ
صار احقر واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على
المذهب الاصح وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك
والمختار عند المص الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل فى
معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اى فعل رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا
يتصور ذلك الا فى الماضى غالبا رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم
تفارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمال
لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم
لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او
مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة
او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية

والجمع

والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء ، ويلحقها اى رب
ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زائدة فتدخل الاسم ويجره نحو ربما ضربة بسيف
صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اى واو رب فى
حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان
لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله
فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت فى
مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى
فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم
فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء لعدم السؤال يعنى لا يستعمل الواو
فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن
درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم
الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او
رب الكعبة وذلك الاختصاص لانحطاط رتبتها عن رتبة الاصل وهو

يعنى جمع يعفور اى ولد بقر الوحشى ولد ظبى

اى يدرس

الابل البيض

الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر به لاصالته والتاء بشبهها
اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة
باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن اصلها الذى هو الواو وتخصيصه
ببعض المظهر وخص به ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما
اى من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله اقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا
نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لا
فعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع
جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
الباء يوجد مع الاختصاص قيد ونه لمكان التنافى ويتلقى اى يجاب
القسم الذى لغير السؤال باللام وان وحروف النفى ما ولا فاللام فى الجملتين
الاسمية نحو والله لزيد قائم او الفعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اى فى
الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية
نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بالجملة

اى الواو والباء

وقد يحذف

سخ

٣

سخ الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه
اى جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل
على جواب القسم او تقدمه اى القسم ما يدل عليه اى على جوابه نحو زيد والله
قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين
لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها
بحسب اللفظ لا تسمى الا الدالة على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب
علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اى لمجاوزة شيئ وتعديه عن شيئ
نحو وذلك اما بزواله عن الشيئ الثانى ووصوله الى ثالث نحو رميت
السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم
او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى استعلاء
شيئ على شيئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اى عن وعلى
اسمين بدخول من عليهما نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى
ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو
ليس كمثله شيئ اذ التقدير ليس مثله شيئ على بعض الوجوه وقد يكون الكاف
الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافته وتختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم
الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد يدخل فى

اى يضحكن العورة

السعة على المرفوع نحو ما ان كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك
مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي
والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبدا زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الماضي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا
وما رايت الشيخ فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية
لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدا السفر او عدم الروية
كان من هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي
وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر
اي الذي اعتبر انه حاضر وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو كذلك الزمان
الحاضر نحو ما رايته منذ شهرنا ومذ يومان اي جميع زمان انتفاء الروية
بيننا هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندنا لا انهما منقضيا بعد وهم
يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما فكيف يصح اعتبارهما مبدا لزمان
الفعل فالمنع لان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاولى
منه للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي
ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وخلا وعدا للاستثناء اي ما بعدها

٢١٤

عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها يكون حروفا جارة وبهذا
الاعتبار ذكرت هيهنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد
واذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به
اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي
ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال
مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت
وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة
لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة
جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من
صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها
الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرتهما لكونهما للانشاء
بخلاف الاربعة الاول لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا
ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم
منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التنبيه والاستدراك والتمني والترجي
سوى ان المفتوحة فانها بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف
بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد

من حيث كونها على ثلاثة احرف معا عدا
وفتح اخرها ووجود معنى الفعل في كل واحد
منها

لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل
قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا
عن العامل

من التعليق لشيء لتم حتى يتم كلاماً وحينئذ لو وقعت في الصدر
اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على
اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء
يكفي ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي هذه
الحروف عن العمل بمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات
مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ لحقتها ما الكافة على الافعال
لان ما الكافة لما اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل
فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
ان زيدا قايم افدت ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد
وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها بسماتها جملة باعتبار
ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثم اي ومن اجل
الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب
الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء
اي في ابتداء الكلام لكونها موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا
بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال
زيد ان عمرا قايم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول

لايكون

لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت ان
حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب
كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان
زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
مبتداء نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا و
حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب
كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الا
متناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتداء وكون المبتدا مفردا
واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية
لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا
التحضيضية نحو لولا ان معادك زعمت اي لولا زعمت ان معادك لك
ولولا انك ضربته عليه السلام [illegible] وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لان
اي بعد لو فاعل لفعل المحذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو
لو انك قايم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اي
تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على
تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة
مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد

فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجمل واما اذا كان المراد من يكرمني صح

من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها
وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا ومثل قول الشاعر
اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها
الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها مع معمولها مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا
واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا
انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا
مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه
عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي حمقه ان يأكل ويعظم
قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ثابتان في اللحيين تحت الاذنين
جمعهما بارادة ما فوق الواحد وبارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على انه عبد القفا الى آخره اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما
وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة الشبه قولهم اول ما اقول اني
احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى المصدري
اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اي الحمد انه لا المعنى المصدري
فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات فان
جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول

الاقوال

الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها
لا ما هو من جنس القول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا يتغير معنى
الجملة بها كان اسمها هو المنصوب في محل الرفع لانها في حكم المرفوع سواء اكان
العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
صريحة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما
بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في
هذه المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لكون معمولها
فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها محلا على محله دون المفتوحة
فانه لم يجز العطف على محل اسمها الرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا تجيز
فرضا عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي
الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا
مثل ان زيدا وعمرو وقائم اي ان زيدا قائم وعمرو لانه لو لم يمض قبله
لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا
وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف
والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن
حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتدا فيلزم

يكون قائمة مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بهاء الدين

اجتماع عاملين اعني انّ والابتداء على رفعه وهو باطل خلافاً
للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فانّ
انّ عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول
انّ عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي
لكون اسم انّ مبنيا في جواز العطف على محل اسم انّ قبل مضي الخبر
عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما لا يجوز ان
زيدا وعمرو ذاهبان فانّ المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل
اسم انّ بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل انّ في اسمه بواسطة بنائه فكأنه
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكنّ في جواز العطف على محل اسمها
كذلك اي مثل انّ لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخولها فانّ
معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التأكيد
فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل انّ المكسورة كما
تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصل فيها فلا يعتبر
محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل انّ انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة
والمفتوحة تغير دخلت اللام التي هي لتأكيد معنى الجملة مع المكسورة التي

هي

٢٠٧

هي ايضا لذلك التأكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى
المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة على الخبر بدخلت اي
دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو انّ زيدا
لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي
بين الاسم وبينها اي بين انّ نحو ان في الدار لزيدا او دخلت
على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو انّ زيدا لطعامك
آكل وانما تخصص دخول اللام بهذه الصورة لانّ فيما عداها
يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني انّ المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم انّ دون اللام ترجيحا للعامل
على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكنّ على اسمها او خبرها او على
بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل
انّ في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي
ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه شبهها مع الفعل
كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الاول

متعلق

ط وقوعه الا انه تنبيه انّ التي المسند والمسند اليه على السوية فلو عملت في احدهما دون الآخر لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

ط واجيب عنه بانّ اصله ولكن انني هو سط

فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم
واما في الافعال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه
اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف
مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها
اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل
هو من افعال المبتداء اى التي هي من دواخل المبتداء والخبر لا غير
مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات من الافعال
ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر
رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة
وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اى تعميم
الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتداء والخبر لا في اصل الدخول
على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في
تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر
بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند
المخفف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في
تقديره ان مشابهتها بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به المفتوحة

كما

كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد
تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الا
ضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في الكل
فهي لا تنزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد
لا تكون والعامل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت
دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى ان
المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية او داخلا فعلها على المبتداء والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة في غيره اى في
غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر
في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاز في المظهر فقد
قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل

قوله وان كلا لما ليوفينهم
لام ليوفينهم لام جواب
القسم ولام لما لام الفارقة
زيدت ما بينهما دفعا
لكراهة اجتماع اللامين
كذا في الرضي عصام

٢٠٨

وانت صديق ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة
مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف نحو ان ليس
للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين
نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم علم
المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا
رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة و
بين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بحرف
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجيء مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة
والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي
منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكأن للتشبيه اى لانشائه
وهو حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
في مذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن
زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه
من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل

قبل التركيب

جارة

جارة وان خرجت عن الحكم والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كانت المعنى على الكسر وتخفف
اى كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح وجها عن المثنى
بعنوان فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كأن ثدياه
حقان وان اعملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير
الافصح كما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي
اليه كما في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال
الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف
الزائدة واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا
واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الا
ستدراك رفع توهم يتولد من كلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي
ولهذا اقتصر عليه فاللفظي قد يكون النفي صريحا نحو جاءني زيد لكن عمرا

اى الواو بمعنى رب نحر هي صدر مشرق بهيج صافيا

وهو لزوم جمع العطف على الاقوى اى السبب

لم يجئ وقد لا يكون نحو حاضر لكن عمرا غائب ويخفف اى لكن
فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى
فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما يشبههما
عليه وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس
والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح
الرضى ولا اعرف به شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو
وهى اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى
الاخير اظهر وليت للتمنى اى لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم
وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اى اتمناه كائنا
على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى
نصب الجزء الثانى بتقدير كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى
رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى كائنة رواجعا
والكسائى يقول اى ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب
على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبى لنا
كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجى اى لانشائه ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجوا ومخوف كقولك لعلكم تفلحون ولعل الساعة

اى يجوز ذكر الواو فرقا بينها وبين لكن الذى هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو حينئذ لانه اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو حينئذ لامتناع دخول حرف العطف على مثله (وافيه)

قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بكلمة لعل كما جاء
فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك وداع دعا يا من يجيب
الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان
ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه يعنى انه وقع
فى موضع لعل فالشاعر حكاه على ما كان عليه او كان شهر ذلك الرجل
بابى المغوار باليا فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث باليا ولعل مراد
المص بما ذكره الثانى وبل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى الثانى وبل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم
بشذوذها الحروف العاطفة العطف فى اللغة الامالة ولما كانت
هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى الواو
والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن
وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض النحاة الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد
بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط
بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدا
رك مثل هذه الغلط فالاربعة الاول للجمع ثم ان يكون مطلقا او

هذه يشترك فى الجمع بين الاول والثانى فى الحكم الحاصل

اى اول الكلام ظرف تقدم بتضمين الدخول اى اذا
تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام والا
فلا يصح تركه فى لعدم كونه زمانا ولا مكانا ح
مبهما كذا فى شرح الهندى وفى شرح الجامى اى
فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه فى لكونه
ظرف زمان انتهى كلامه وقال العصام فى شرحه او
اول الكلام مرفوع صفة للقسم اى قسم لم يتقدمه
شيئ والشارحون ظنوه منصوبا فاشكل عليهم
نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من
ضمن تصحيحه تضمين القديم فى الدخول حتى كان له واذا
تقدم القسم داخلا اول الكلام ومنهم من جعل
الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان التكلم
ومثل هذا الكلام لا يليق الا باول زمان التكلم

هذا كلامه

الفصيح

ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او
الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو
وثم عمرو وحتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر
قالوا اي الجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها
اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا
الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب
بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة
وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها
في ثم فهي متوسط بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او
ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها
ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه ليدل عليها حتى
بتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصح لان يجعل
غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل وذل انتهاء الفعل اليه على شموله
لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج على المشاة
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين

احدهما

احدهما اشتراك كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط
ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
نحو جائني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب
الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق
بهم بالانبياء عليهم وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء
سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج
على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا
يصح ان يقال هذا لم الحاج على المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى
والاضعف كما يفيد عموم الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء
بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى
الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت
حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي
الجزء الاخير فان الاصل في حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون
العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنيها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها
في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء منها لان اتحاد الاجزاء في
تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المجاورين هكذا

فی بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاصها معطوفها بکونه جزءاً
من متبوعه وعدم الحاجة الی ان یقال ظن، اعم من ان یکون حقیقة
او حکما لیشمل المجرور ایضا کما وقع فی بعض الحواشی واو واما وام
کل من هذه الحروف الاشیاء لاحد الامرین ای للدلالة علی احد الامرین
او الامور حال کون ذلک الاحد مبهما ای غیر معین عند المتکلم ولا
یتوهم ان او فی مثل ولا تطع منهم آثما او کفورا لکل من الامرین
لانها مستعملة لاحد الامرین علی ما هو الاصل فیها والعموم مستفاد من
وقوع الاحد المبهم فی سیاق النفی لا من کلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام ای غیر مستعملة بدونها یلیها ای یذکر بعدها بلا
فاصلة احد المستویین والمستوی الآخر یلی الهمزة ای همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما ای احد المستویین عند المتکلم لطلب التعیین من
المخاطب ومن ثمة ای لاجل ان ام المتصلة یلیها احد المستویین والآخر
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعیین لم یجز ترکیب ارایت
زیدا ام عمرا فان المستویین هما زید وعمرو واحدهما وان ولی ام
لکن الآخر لم یلی الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سیبویه ان
هذا جائز حسن صحیح وازیدا رایت ام عمرا احسن وافصح وقیح عند
المتکلم بکون ترکیب رایت زیدا ام عمرا حسنا فصیحا وان لم یکن

احتراز عن المنقطعة

احسن

٢٢

احسن وافصح وفی الترجمة الشریفیة انه وجد فی بعض
النسخ الکاینة المقروة علی المص وعلیه خطه هکذا یلیها احد المستویین بین
والآخر الهمزة علی الافصح ومن ثمة ضعف ارایت زیدا ام عمرا
ولا یخفی ان الحکم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحیة الی مرتبة الفصیحة
غیر مناسب لان ما کان حسنا فصیحا لا یعد ضعیفا وبالجملة فکلام
المص هٰهنا لا یخلو عن اضطراب ولطف ما نقل عن سیبویه وایضا
ومن ثمة ای ومن اجل ما ذکر بعینه کان جوابها ای جواب ام المتصلة
بالتعیین ای بتعیین احد الامرین لان السوال عنه دون نعم او لا
لانهما لا یفیدان التعیین بخلاف او واما مع الهمزة کما اذا قلت
اجاءک زید او عمرو او اجاءک اما زید واما عمرو فانه یصح جوابها بلا
ونعم لان المقصود بالسوال ان احدهما لا علی التعیین جاءک او لا
وقد یجاب بنفی کلیهما لاحتمال الخطاء فی اعتقاد المتکلم لوجود احدهما
فالمص ره ینعم فی الموضعین امر واحد لکنه لما کان مشتملا علی
لصحة وقوع ام المتصلة فرع علیه باعتبار کل واحد منهما حکما آخر
وجعلها اشارة فی کل موضع الی شرط آخر لا یخفی حسن مناسبته ولو
اقتصر علی قوله ومن ثمة لم یجز فی اول الکلام وعطف علی قوله کان
جوابها بالتعیین علی قوله ولم یجز ونعلق کل حکم بشرط علی طریق اللف

ای ترکیب ارایت زیدا

والحاصل

الضعف ارایت زیدا

ان حرف

والنشر لكان احسن واخصر كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول ونفي الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر
مثل قولك انها لابل ام شاة اى ان القطيعة التي اراها لابل
وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذه
الاخبار ثم شككت في انها شاة اوشيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اى بل اهي شاة واما استفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو حاضر تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازم مع اما
اى غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف بشيء على الآخر باما
يلزم ان يتصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف
باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني
على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على شيء آخر باو يجوز
ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب
نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست
من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل
عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عا
طفتين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما

السابقة

السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك
في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
للعطف على اما الاولى واما الثانية للعطف ما بعدها على ما بعد اما
الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن بهذه الحروف
الثلاثة لاحدهما معينا اى لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف
عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم مختص للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فالحكم الذي
فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه
الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو فالحكم الذي فيه للمعطوف
دون المعطوف عليه على عكس الاول والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه كأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن عليه بطريق القصد ولهذا اضرب عنه بكلمة بل واما كلمة بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان
كلمة بل لصرف حكم المنفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل جاءني
عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لتثبت
حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت
عنه او الحكم منفي عنهما بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو وبل جاءني عمرو وزيد اما

في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة
بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لا
يجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل
في مجيئها بعد النفي والاثبات فتجعل لاثبات ما بعدها وبعد الا
ثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه
الا واما وها بصدرها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما
يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما
زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو
هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي
بفتح الهمزة والسكون الياء والهمزة للقريب كانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فتدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب
متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يكن له مرتبتان فالقريب

واعلم ان الا واما مختصان بالمركبات

بالمعنى

بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك
الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت
ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست
ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد ليس لي
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم
وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب
من قال ما قام زيد اي قد قام زيد او مقرونا به فهي ايضا لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب
كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام

لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم
انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وهذا مخالف لما ذكره المص وبين جواب القسم اي لا تستعمل الا مع
القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي فلا يكون المقسم به
الا الرب والله ولعمري تقول اي والله لاجيئن او ربي واي لعمري واجل
وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ للخبر كقولك
اجل او جير وان للخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتاني او لم
يات وجاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها
وجاء ان بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب
شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب في هذين
الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديق الخبر حروف الزيادة
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراق والباء في خبر ما وليس واما
الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة

كما تصديق المخبر

ما حلل

الفائدة مع

او الكلام

او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها اي حاضرة من الفائدتين معا والا لعدت عبثا
ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه ان
وان مخففتين ولا وما ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا
اي ما رايت زيدا وقلت زيادتها ايضا مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما
ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما
كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله
ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطوا
الى ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما
تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله
لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان
عمرا اخي وقلت زيادة مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم والا

١

٢ وان كان ظبية نحو كان

الاجلين قضيت وقس ما فيها كلها نكرة وبجر وبعدها بدل
منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو
ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ
اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بهذا البلد والتي فيها
دخولها التنبيه على جلالة القضية بحيث تستغني عن القسم فتبنى لذلك
في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا
حور سرى وما شعر اى في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك
من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على
ما ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى حرفي
تفسير كل منهما من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه اى مات وان وهي ان مختصة بما في معنى القول
اى بفعل تقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك
عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر
في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول في معناه نحو
قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير
لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم

وكذلك

وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت
فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا
لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر به المفعول
الظاهر كقوله واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله
ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا
حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية
اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء
وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اى خروجك واختصاصهما
بالمصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الا
سمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع
في نهج البلاغة بقوا في الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فتجوز
بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئها
وتجعلها في تأويل المصدر الذي هو مصدر جزئها نحو اعجبني انك

قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه
زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما لها
صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول
الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ
وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا والا تضرب زيدا او تقديرا
نحو هلا زيدا ضربته والا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التو
بيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد
فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سميت بها
لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد
فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في
الماضي التقريب من الحال معنى التوقع اي يكون مصدره متوقعا
للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب
اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت

الصلوة

الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب
زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم
وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن
معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين
الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يحذف بعدها حرفا
الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما شيء مما في حيزهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الجملة الاسمية
والفعلية تقول في الجملة الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد
وكذلك هل تقول فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة
تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا شذوذا
لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل
اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الفعل فاذا
رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف
وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا

اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع لا تستعمل لانها اكثر من التصرف
فى مثل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك
باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل
تضرب زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان
اصله اتضحى تضرب زيدا وهو يستحق منك التحسين وهل ضعيف فى الاستفهام
فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام
عمرو فتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لا تقصد الاستفهام عن
احد الامرين بتعيين المستفهم عنه فاستعمال الهمزة الى حين الكلام فى باب
الاستفهام والاقوى فيه انسب والبق وتقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستئناف السؤال لكن بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل
زيد عندك ام عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع
وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من
حروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف
الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما عرفت فان للاستقبال وان دخل
على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخل فى المستقبل وفى بعض النسخ

حيث لا يليها الا الاسم مع وجود الفعل فى التاكيد بخلاف هل زيد قائم عندى

ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابل الا الهمزة فقط عندى

فان

فان للاستقبال ولو للمضى ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت
على المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك
فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى
الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضى على ان دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب يعنى واصل لو وقع منك ضرب فى
فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل نحو
قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور
ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة
لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى
بحصول المجئ مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام بسبب
لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى ولو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان
لو هاهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف
فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو

لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ وعكسه المشهور ولم يتنبه ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم
على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد
انتفائين معلومين للمخاطب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه
بان انتفاء الاكرام جهته انتفاء المجيء وللو استعمال ثالث وهو
ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهانتني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمان اي
ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو
تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما
الظاهر اما انتم فلانه كان ضمير المستتر فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تاكيدا له على الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل
ابعد من حذف وحده ومن ثمة اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد
لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي مع معموليه فاعل للفعل

المقدر

المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة و
قيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في
موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال
كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى
التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ضمنا فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز
وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضعه
كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا
فيوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيخرج نحو في كونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم
بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه
ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات

الشرط فيه اى فى جواب فكان الجواب للقسم لفظا لا للقسم والشرط
جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وهو محال واما معنى فهو جواب
للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط نحو والله
ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك
وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى
تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر
الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم
وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون
النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه
وان اتيتني والله لاتيتك وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة
الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم وعلى
المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما
جميعا نشر على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط

وجواز

وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف
وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث
المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل
عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال
المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم الماضي على نشرهما
من حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اى كالقسم الملفوظ به او
مقدره كملفوظه في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي
وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اى
والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان مجزوما بحذف النون اولى اى لا
يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اى والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة
الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اى
لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فا
كرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن

ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستئناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب وحتى
كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث
يكون المذكور ضده غير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله
تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل
اما المذكورة صريحا غير مذكورة لكنه مقدر بعد واما الذين ليس في
قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات وحكم
بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول
للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي
بين اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي في
حيز فائها او جزء اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان
ذلك الجزء مبتداء نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء
نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد
بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا اي مذهب
سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه
مطلقا وقيل القائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها
معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيد

بحال

بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان
تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما
مقامهما وتوسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي
حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما
على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد
منطلق فيوم الجمعة معمول الشرط فلما حذف فعل الشرط صار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز
التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما
وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عنها كما في المثال المذكور
فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء وقدم
على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو
ان يجعل المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يميز بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون غير الفاء فجعل لاما قوة رفع
حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقرير الكلام اذا كان ما

بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره
على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد منطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما
تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه عليه
ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة
المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير
يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما
مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة
كونها مرفوعة لكثرتها حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع يقول
الشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول
قد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا

في اللغة

كلا

كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا ويقصد
منه تحقيقا مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكونه بلفظ كلا الذي
هو حرف ولمناسبة معناه لانك تردع المخاطب عما يقوله
تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما
فهموا ان من المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج
عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم
تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه
فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء ففيه من اول
الامر سكون هذه على بنائه ما طبعه وحركة تلك على اعراب ما وليته
لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما
ظاهرا غير مؤنث حقيقي فخير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث
وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحد
والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث
انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في فعل ما

فخير مبتدا خبره محذوف اي انت او هو

الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء ضعيف لعدم احتياجها الى
هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه
قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة
غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فلتسبت بضمير لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على
احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع
من جعل هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها بدل الابدال ما حرفي بدل
الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والعوض كون الظرف مبتدأ
التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي به النون التي يدل
النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث
ولهذا سمي سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بحسب
فلا يضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة نون
من ولدان ولم يكن واننا فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي
اخر كلمة الاخر ولم يقل تتبع حركة الاخر لان المتبادر من معناها
لحوقها به من غير تخلل شيء بينه وبينها وههنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة
والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في

الفعل

الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف
بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تعقبها
لها في الوجود فتطفل العارض للعوض وليس نون انطلق تابعة لحركة
لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية
الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع
الصرف ولهذا لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة فهو الدال على الدال على ان مدخوله غير معين نحو
صه اي اسكت سكوتا تاما في وقت واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس
للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن
المضاف اليه لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم
مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما
حذفت الجملة للتخفيف لحقها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة
وكذلك ثم وساعتئذ وحينئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي
فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة

وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيها علامة
الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل
النون في ذلك فزيد التنوين في آخرها لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكين
وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو
كانت للتمكين لزالت للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس تنوين
التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة
المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لجعل التنوين عليه والترنم
وهو ما يلحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء
وانما اعتبر وانما يلحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الحروف
والكلمات الواقعة في اثنائها جائز بل واقعا كما ثبت هذا من ارباب
الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا تختل سلك النظم بحيلولة بين كلمات
الابيات والمصاريع ولا تخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة
وهي ما كان لآخرها حركة تستتبع باشباع حركته واحدا من الالف والواو
والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت
بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حرف

الاطلاق

الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت البتة وحصل باشباع
فيهما الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين الترنم واما ما
يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس
هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليستتبع امتداد الصوت
كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع
الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن
مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر ولحق بها النون فقيل
المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط
عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان التنوين الترنم ليس
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم
كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد
التنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع
تسامح وتسامح واما تنوينات الاخر فهي باعتبار الوضع في بعضها
ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن

حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف
ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن
زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة
الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو
زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها لانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس ببنت في
مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها
مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة
مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف جمع اي الالف
الفاصلة بين نون الجمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها
تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي نحو لا
تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن
والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف

والتشديد

والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا
لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنفي ولزمت اي
نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد
فكرهوا ان يؤكد والفعل مما ينفصل عنه ويتوهم من غير ان يؤكد
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وقوله لزمت اشارة الى
ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت
اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد
حرف قصد وتاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصود من غيره وما قبلها
اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو
الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين على حده ان يكون
الساكنين في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى اولثقل الواو
بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين ذكر
ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين
اولثقل الياء بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور
من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر الغائب والمخاطب والمؤنث

الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية
وجمع المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه فنقول في المثنى اضربانّ
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة
الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات
ولا تحذفهما اى النونان التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حدّه خلافا ليونس فانه يجوّز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعلها مغتفرا كما في الوقف وليس بصحيح عند الاكثرين وهما اى النون
الثقيلة والخفيفة في غيرهما اى في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير
البارز اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة
يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع التنوين معاملة مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النونين وحاصل كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز فهو
جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي
واخشي واما مع الضمير المستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فمعنى
مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف

الواو

الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ
وارمنّ يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها في نحو اخشونّ كما تضمها مع المنفصلة نحو
اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة فتقول
اخشينّ كما تقول اخشي الرجل فان لم تكن اى مع الضمير البارز وهو في الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة
ويعني بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ بردّ
اللامات وفتحها كما اذا قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة
اى ومن اجل انه غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال هل ترياني هذا مثال لغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في ترووا
القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل ترينّ
في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس
هذا مثال ما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزونّ عطف على هل
ترينّ لا على ترينّ اى ومن ثمة قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما
يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزونّ في اغز والحذف الواو

المضموم ما قبلها كما في قبل اغزُ والقوم واغزُنَّ بحذف الياء
المكسور ما قبلها كما في قبل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على
ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع البارز
كالمنفصل وبعضها لما هو عن الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه والنون المخففة يحذف للساكن اي لالتقاء الساكنين المذكور
بعدها وفي بعض النسخ عند ساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول
الشاعر لا تهين الفقير علّك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها باللام الساكنة
التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينها
وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف
على ما لحقت به لخفتها اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزو واغزي
وقلت اغزُنْ واغزِنْ بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليها
وجب ان ترد المحذوف فقلت اغزُو واغزِي بخلاف التنوين فانه
لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست

بلازمة

بلازمة فجعل للازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم و
المخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا
واذا انضم او انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خيرٌ ومررت
بخيرٍ ثم اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تخرج بنا من تبعة شرورنا
خيرا واجعل نونات لقائنا نفسنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقع
الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصلّي
على من كلمة شفاعته في نحو ارقام الضلالات كافية وعين عطفه
اسقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه
قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه
وتعالى في وظائف عبوديته
للاعراض عن طالبة
الاعواض والاغراض
تحرة تمام بعون الملك العلام

تم الكتاب بعون رازق الارزاق بلطف الكريم الملك الخلاق
وحسن توفيقه رضوان [illegible] بكر غفر له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات
ورحم اسلافه الماضي وقد فرغ من هذا الكتاب في يوم السبت

[illegible] من شهر جمادى الاولى [illegible]

ومن قرأ هذا الدعاء قبل الدرس يكون عالماً ومن شك وقد كفر عابود ر

اللهم اخرجنا من ظلمات الجهل والوهم ...

ومن قرأ هذا الدعاء قبل الدرس يكون عالماً
ومن شك وقد كفر عابود رحم اللهم
اخرجنا من ظلمات الجهل واكرمنا بنور
الفهم اللهم افتح علينا ابواب فضلك
وانشر علينا خزائن رحمتك يا ارحم الراحمين

قال ع م من كتب هذه الحروف على كتابه فيكون قادراً
على جميع مسائله صدق
٢ ٩ ٢ ح لا ره ١١١ ب ح با كيكج

قال رسول الله عليه السلام
من اشترت فوداه في بسم الله
وجعل له الجنة صدق رسول

معول ا ب ر

ع ع

٥٤٩

صاحب ومالك
شيخ احمد افندي

واختاره المصنف في الامتحان والمجال يكون في الجملة
والجر الاحمر في بلاد
أي الاحمر في صفة الجر

واعاده

صاحب و مالك شيخ احمد افندي
والمعا وانصاره بسم الله الرحمن الرحيم والجر

هذا كتاب شرح صاحب و مالكه
شيخ احمد افندي
الحمد لله رب العالمين والصلاة

صاحب ومالك منلا
مصطفى

[illegible]

صاحب
ومالك
صاحب ومالك مصطفى افندي